# الاحتجاج بشعر امرئ القيس في النحو العربي

## دراسة نحوية تحليلية

الدكتور
عاطف طالب الرفوع

مكتبة لسان العرب
الأكاديميون للنشر والتوزيع
Academic For Publishing & Distributing Co

# الاحتجاج بشعر امرئ القيس

# في النحو العربي

# الاحتجـاج بشعـر امرئ القيـس

# فـي النحـو العربـي

( دراسة نحوية تحليلية )

تأليـــف

الدكتـــور عاطــف طالــب الرفــوع

2012 م

الأكاديميون للنشر والتوزيع

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعـة الأولـى

م2012هـ - 1433

لا يجـوز نشر أي جـزء مـن هـذا الكتـاب، أو تخـزين مادتـه بطريقـة الاسترجاع أو نقله عـلى أي وجـه أو بـأي طريقـة إلكترونيـة كانـت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced of transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.

الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

0096265330508 تلفاكس :

00962795699711جـوال :

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

855/2/2012

415رقم التصنيف:

المؤلف ومن في حكمه:

عاطف طالب الرفوع

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

الاحتجاج بشعر امرئ القيس

في النحو العربي

الواصفات: / قواعد اللغة//

اللغة العربية //

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN :978-9957-449-46-9

# الإهداء

إلى والدي ووالدتي الكريمين...

إلى إخوتي الأعزاءِ...

إلى زوجتي وابنتي رزان...

إلى أصدقائي جميعاً...

إلى محبي لغةِ القرآنِ وعُشَّاقِها...

عاطف طالب الرفوع

مكتبة لسان العرب

# تمهيد

الحمدُ للـهِ المتفـرِّدِ بصـفاتِ الكـمالِ والجـلالِ، الحمـدُ للـهِ عـلى مـا أنعـمَ وأجزلَ، والشُّكرُ الدَّائمُ على ما أولى وأفضلَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّ الهدى، وكهفِ التُّقى، وبحرِ النَّدى؛ صلاةً وسلاماً دائمين ما تعاقب اللَّيلُ والنَّهارُ. وبعد:

فالنُّحاةُ والعلماءُ، بدايةً، بنوا قواعدَهُم وأحكامَهُم التي تضبطُ اللُّغـةَ العربيَّـةَ وتصونُها من اللَّحنِ والتَّحريفِ على ثلاثةِ مصادرَ لا غيرُ، وهي: كلامُ اللـه، وحـديثُ المصطفى، وكلامُ العربِ، ويتصدرُ كلامُ العـربِ – الشِّـعرُ – المقـامَ الأوَّلَ في الاحتجـاجِ والاستشهادِ والتَّقعيدِ.

فالشِّعْرُ: كلامٌ عربيٌّ موزونٌ مقفىً، يتمركزُ في بؤرةِ الفصاحةِ والبيـانِ العـربيِّ لا سيَّما الشِّعرُ الجاهليُّ الذي يمتـازُ بجـودةِ الرَّصـفِ، ودقـةِ السَّـبكِ، وجزالـةِ التَّراكيـبِ والألفاظِ، وعمقِ الصُّـورِ والتَّشـبيهاتِ؛ فهـو أفصـحُ مـا تفوهـتْ بِـهِ العـربُ قاطبـةً، وأبلغُها وأبينُها، لذا يعدُّ ميداناً فسيحاً، ومورداً غزيراً للدَّرسِ النَّحويِّ واللُّغويِّ والأدبيِّ والنَّقديِّ.

أمَّا عن - محورِ الدِّراسةِ والبحثِ - فهو أشعرُ شعراءِ العـربِ بِـلا منـازعٍ، قـالَ الأصمعيُّ: "بل أوَّلُهم كلُّهُم في الجودةِ امرؤ القيس، له الحُظْوَةُ والسَّبقُ، وكلُّهُم أخذوا من قولِهِ، واتبعوا مذهبَهُ "[1].

(1) السجستاني: أبو حاتم، فحولة الشعراء، 1991م، ت: محمد عبد القادر أحمد، القـاهرة، ص: 106.

ولشعرِ امرئ القيسِ شأوٌ كبيرٌ ومنزلةٌ رفيعةٌ في الاحتجاجِ و بناءِ قواعـدِ اللُّغـةِ العربيَّةِ لوقوعِهِ تحتَ منظومةِ الاحتجاجِ التي حُدِدَتْ بمائـةٍ وخمسـينَ قبـلَ الإسـلامِ وبمثلِها بعدَهُ، فهو من شعراءِ الطَّبقةِ الأولى وأوَّلِهم، وشعرُهُ من أغنـى المصـادرِ التـي استقى منها النُّحاةُ قواعدَ اللُّغةِ العربيَّةِ، ومسائلَها الكليَّةَ والجزئيَّةَ، يقولُ يـونسُ بـنُ حبيبٍ: " إنَّ علماءَ البصرةِ كانوا يقدِّمون امرأَ القيسِ ابنَ حجرٍ "[1].

فلقدْ كـانَ شـعرُ امـرئ القـيس عينـاً نابعـةً، وسـيلاً دفَّاقـاً، بأبيـاتِ الشَّـواهدِ النَّحويةِ، وقد عُنيَ بهذهِ الشَّواهدِ سيبويهِ، وجماعةٌ من النُّحـاةِ الـذين جـاءوا بعـدَهُ شرحاً وتوجيهاً وإعراباً وتقويماً، لتمثِّلَ هذه الشَّواهدُ الفصيحةُ ظاهرةً نحويةً مطَّـردةً متبعةً في النُّصوصِ العربيةِ اللاحقـةِ، وليكـونَ النَّحـو "انتحـاءَ سـمتِ كـلامِ العـربِ... ليلحقَ من ليسَ من أهلِ العربيةِ بأهلِها "[2].

ففي كثيرٍ من المسائلِ والقواعدِ النَّحويـةِ المسـتعملةِ أو الشَّـاذةِ كـانَ لأبيـاتِ الشَّواهدِ النَّحويةِ من شعرِ امرئ القيسِ دورٌ واضـحٌ في بنـاءِ وإثبـاتِ هـذهِ القواعـدِ والقياسِ عليها في الاستعمالِ والأداءِ اللُّغويِّ الصَّحيحِ لأنماطِ الجملِ والتَّراكيبِ، والتـي تصدَّرَ لها كتابُ سيبويهِ، والنُّحاةُ من بعدِهِ بالدَّرسِ والتَّحليلِ.

وقد بلغَتْ عِدَّةُ أبياتِ الشَّواهدِ النَّحويةِ لامـرئ القـيسِ الكنـدي التـي اتَّفـقَ النَّحويُّون على استقرائِها ما يزيـدُ عـلى مائـةٍ وسـتين شـاهداً نحويـاً عالجـتْ معظـمَ مسائلِ النَّحوِ وقواعدِهِ المنضبطةِ في كتبِ النُّحاةِ، وقد ارتأيت أن أقسمَ هذه الدِّراسةَ إلى الفصولِ التَّاليةِ:

**الفصلُ الأولُ**: الشَّاهدُ النَّحويُّ والاحتجـاجُ، فقـد تنـاولَ هـذا الفصـلُ تعريفـاً للشَّاهدِ النَّحويِّ لغـةً واصـطلاحاً مـع بيـانِ منزلـةِ الشَّـاهدِ في الـدَّرسِ النَّحـويِّ، كـما

(1) الجمحي: محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، قـرأه وشرحـه: محمـود محمـد شـاكر، مطبعة المدني القاهرة، ص:41.

(2) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية،1: 34.

وتعرضَ لقضيةِ الاحتجاجِ، وتعدُّدِ الرِّوايةِ وموقفِ العلماءِ والنُّحاةِ منها، وغيرَها من القضايا.

**الفصلُ الثَّاني**: المرفوعاتُ، فتناولَ بابَ المرفوعاتِ للمسائلِ النَّحويةِ التي تضمَّنتها الشَّواهدُ النَّحويةُ التي استخرجَها النُّحاةُ؛ لتكونَ فيما بعدُ قواعدَ وأصولاً مجرَّدةً في النَّحو العربيِّ فكانَ من المسائلِ المبثوثةِ في هذا الفصلِ: نائبُ الفاعلِ، والمبتدأُ والخبرُ، وحذفُ المبتدأِ والخبرِ، وكانَ وأخواتُها، وإنَّ وأخواتُها، وغيرُها.

**الفصلُ الثَّالثُ**: المنصوباتُ، وقدِ استغرقَ هذا الفصلُ مساحةً واسعةً من الدِّراسةِ؛ لكثرةِ الظَّواهرِ النَّحويةِ ومنها: التَّعدِّي واللُّزومُ، والنِّداءُ والتَّرخيمُ، والتَّنازعُ، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ فيهِ، والحالُ، والتَّمييزُ، وسواها.

**الفصلُ الرَّابعُ**: المجروراتُ، فكانَ من مسائلِ هذا الفصلِ: حروفُ الجرِّ وأشهرُ معانيها، والتَّعلُّقُ، وحذفُ "رُبَّ"، وحروفُ الجرِّ الزَّائدةُ، والإضافةُ، وحذفُ المضافِ، والحملُ على الجِوارِ، وسواها.

**الفصلُ الخامسُ**: مسائلُ نحويةٌ متفرقةٌ، فعالجَ هذا الفصلُ المسائلَ النَّحويةَ المتعدِّدةَ التي لم تقعْ تحتَ الفصولِ السَّابقةِ، فكان من المسائلِ: الفعلُ المضارعُ المعربُ والمبنيُّ، وإضمارُ "أنْ" جوازاً ووجوباً، والجزمُ ب"أنْ" شذوذاً، وفعلُ الأمرِ، مخاطبةُ العربِ الواحدَ مخاطبةَ الاثنين، والاسمُ المُركَّبُ، وأفعالُ المدحِ والذَّمِّ "نِعْمَ وَبِئْسَ"، وعملُ المشتقاتِ "اسمُ الفاعلِ"، والنَّعتُ، والعطفُ، والبدلُ، وعطفُ الخبرِ على الإنشاءِ، وغيرُها منَ المسائلِ.

وقد اعتمدتْ هذهِ الدِّراسةُ على الكتبِ النَّحويةِ الأصولِ، منها على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ: كتابُ سيبويهِ ت: 180هـ، والمقتضبُ لأبي العباس المبرِّدِ ت : 286 هـ والخصائصُ لابنِ جنِّيٍّ ت: 392هـ وتحصيلُ عينِ الذَّهبِ للأعلمِ

الشَّنْتَمَرِيِّ ت: 476هـ، والإنصافُ في مسائلِ الخِلافِ لابنِ الأنباري ت: 577 هـ والمقربُ لابنِ عصفورٍ ت: 669هـ، وشرحُ التَّسهيلِ لابنِ مالكٍ الأندلسيِّ ت: 672هـ والجنى الدَّاني للمراديِّ ت: 749هـ، ومغني اللبيبِ لابنِ هشامٍ الأنصاريِّ ت:761هـ والمقاصدُ النَّحويةُ للعينيِّ ت: 855هـ وهمعُ الهوامعِ للسَّيوطي ت: 911هـ وخزانةُ الأدبِ للبغداديِّ ت: 1093هـ وغيرُها.

وقدْ قامتْ هذهِ الدِّراسةُ على الوصفِ والتَّحليلِ والتَّوجيهِ الإعرابيِّ، وذكرِ الآراءِ والتَّخريجاتِ النَّحويةِ التي يلتمسُ فيها الجودةُ وإحكامُ الصَّنعةِ النَّحويةِ، حيثُ تتعرضُ الدِّراسةُ للشَّواهدِ النَّحوية في شعرِ امرئ القيسِ، وتستدلُّ على أصالةِ المسألةِ النَّحويةِ، وكثرةِ دورانِها بآراءِ العلماءِ والنُّحاةِ، وتوجيهاتِهم القيَّمةِ، بإيجازٍ لا يخلُّ باستيفاءِ عناصرِ المسألةِ بعيداً عن الاستطرادِ.

وقدِ اعتمدتْ هذهِ الدِّراسةُ على ديوانِ امرئ القيسِ بشرحِ أبي سعيدٍ السُّكريِّ ت: 275هـ تحقيق: محمد الشوابكة وأنور أبو سويلم؛ لاستقصاءِ الشَّاهدِ النَّحويِّ، واستبعادِ الذي لم يُثْبَتْ في الدَّيوانِ، ومقتصراً على دراسةِ وتحليلِ الشَّواهدِ التي ذكرَها النُّحاةُ، وأُثْبِتَتْ في الدِّيوان، وإنِ اختلفتِ الرِّوايةُ وتعدَّدتْ؛ لأنَّ تعدُّدَ الرِّوايةِ لا يسقطُ الاحتجاجَ والاستشهادَ بها.

وفي الختامِ أحمدُ اللهَ حمدَ الشَّاكرين أنْ يسَّرَ لي طريقَ العلمِ، وأسألُهُ أنْ يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجهِهِ وطريقاً إلى جنتِهِ، وأسألُهُ التَّوفيقَ والسَّدادَ، وسُبْحانَ مَنِ اختصَّ نفسَهُ بالكمالِ والإتقانِ، وجعلهما محرمينِ على غيرِهِ.

* * *

# الفصل الأول

# الشاهد النحوي والاحتجاج

# الفصل الأول

# الشاهد النحوي والاحتجاج

## 1.1 الشواهد النحوية: لغة واصطلاحا

لا بدَّ لنا قبلَ البدءِ بمعالجةِ الشُّواهدِ النَّحويةِ مِنْ حيثُ – الاحتجاجُ ومصادِرُهُ وبواعثُهُ وقيودُهُ وتعدُدُ الرِّوايةِ - مِنْ طَرْقِ المعنى اللُّغويِّ والاصطلاحيِّ لِكلٍّ من الشَّاهدِ والنَّحوِ، لِكي تَتَكَشَّفَ ماهيتُهُما، و يتضحَ مدلولُهُما.

### 1.1.1 الشواهد: لُغة:

جمعٌ؛ مفردُهُ شاهِدٌ. حيثُ جاءَ في الصِّحاحِ: الشَّاهدُ: اللِّسانُ، والمَلَكُ[1]، وجاءَ في اللِّسانِ: الشَّاهدُ: اللِّسانُ من قولِهم: لفلانٍ شاهدٌ حَسَنٌ، أيْ: عبارةٌ جميلةٌ، والشَّاهدُ: المَلَكُ[2]، وجاء في تاجِ العروسِ، الشَّاهدُ: ما يشهدُ على جودةِ الفَرَسِ وسَبقِهِ مِنْ جَرْيِهِ[3].

---

(1) الجوهري: إسماعيل، الصحاح، 1984م، ت: أحمد عطار،دار العلم للملايين بيروت، ط3، مادة شهد.

(2) ابن منظور: جمال الدين، لسان العرب،1990م، دار صادر، بيروت، مادة شهد.

(3) الزبيدي: أبو الفيض محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس،1970م، ت:عبد العزيز مطر، وزارة الإرشاد، الكويت، مادة شهد.

نرى أنَّ المعاجمَ تكادُ تجمعُ على دلالةِ لُغويةٍ واحدةٍ، وهي أنَّ الشَّاهدَ يعني: اللِّسانَ؛ لأنَّ اللِّسانَ أهمُّ عضوٍ في جهازِ النُّطقِ، بـه نسـتطيعُ الكـلامَ والحـديثَ، وبـهِ نشهدُ على النَّاسِ، ونقرُّ بما صدرَ عنهم، لذا أجمعت عليه المعاجمُ، فلولاه لما استطعنا الكلامَ ولا شهدنا بما سمعنا ورأينا.

### 2.1.1 الشاهد اصطلاحا:

تعددتْ رؤى العلماءِ للشَّـاهدِ، يقـولُ التَّهـانويُّ: الشَّـاهدُ عنـدَ أهـلِ العربيَّـةِ "الجزئيُّ الذي يُسْتَشْهدُ بهِ في إثباتِ القاعدةِ لِكوْنِ ذلـك الجـزئيّ مـن التَّنزيـلِ أو مـن كلامِ العربِ الموثوقِ بعربيتِهم "[1].

فالجزئيُّ هو موضعُ الشَّاهدِ أو الاستشهادِ، و يتمثلُ بكلامِ اللـــه - عـزَّ وجـلَّ- وحديثِ رسولِهِ ﷺ؛ لأنَّ حديثَ الرَّسولِ من التَّنزيلِ، قال جَلَّ شأنُهُ:( وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى {3/53} إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) [النجم:3-4]، وكلامِ العربِ.

والشَّاهدُ أيضاً: "قولٌ عربيٌّ لقائلٍ موثوقٍ بعربيتِهِ، يُورَدُ للاحتجـاجِ والاسـتدلالِ على قولٍ أو رأي "[2].

فهذا التَّحديدُ والتَّعريفُ خصـصَ الشَّـاهدَ بكـلامِ العـربِ فحسـبُ، دونَ كـلامِ اللـه - عزَّ وجل- وحديثِ الرَّسولِ ﷺ، وعلى هذا جُلُّ العلماءِ والنُّحاةِ.

---

(1) التهـانوي: محمـد عـلي الفـاروقي، كشـاف اصـطلاحات الفنـون، 1977م، ت: لطفـي عبـد البديع، وترجمة: عبد النعيم محمد حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 4: 99.

(2) اللبدي: محمد سـمير، معجـم المصـطلحات النحويـة والصرفيـة، 1985م، مؤسسـة الرِّسـالة بيروت، دار الفرقان،عمان- الأردن، ط 1، ص: 119.

### 3.1.1 النحو: لُغة

جاءَ في الصِّحاحِ: النَّحو: القصدُ والطريقُ؛ يقالُ نحوتُ نحوك، أيْ: قصدتُ قَصْدَكَ، والنَّحو: إعرابُ الكلامِ العربيِّ[1]، وجاءَ في التَّهذيبِ أيضاً، قالَ اللَّيثُ: النَّحو القصدُ نحوَ الشَّيءِ، ويجمعُ النَّحو على أنحاءٍ[2]، وكلمةُ النَّحوِ مصدرٌ أريدَ به اسمُ المفعولِ، أيْ: المنحو بمعنى المقصودِ[3].

### 4.1.1 النحو: اصطلاحا

لقد أدلى العلماءُ الأوائلُ والنُّحاةُ المحدثون بتعريفاتٍ جَمَّةٍ لمفهومِ النَّحوِ:

#### 1.4.1.1 تعريف النحو عند القدماء:

يعرِّفُ ابنُ جنِّيٍّ النَّحوَ بأنَّهُ: "انتحاءُ سَمْتِ كلامِ العربِ، في تصرُّفِهِ مِنْ إعرابٍ وغيرِهِ، كالتَّثنيةِ والجمعِ والتَّحقيرِ والتَّكسيرِ والإضافةِ والنَّسبِ والتَّركيبِ وغيرِ ذلك؛ لِيلحقَ مَنْ ليسَ مِنْ أهلِ اللُّغةِ العربيةِ بأهلِها في الفصاحةِ، فينطقَ بها وإنْ لم يكنْ منهم "[4].

ويعرِّفُهُ صاحبُ المستوفي بأنَّهُ: "صناعةٌ علميةٌ ينظرُ بها صاحبُها في ألفاظِ العربِ من جهةِ ما تتألفُ بحسبِ استعمالِهم؛ لِيعرفَ النِّسبةَ بينَ النَّظمِ وصورةِ

---

(1) الجوهري: الصحاح، ط4،1990م، مادة نحا.

(2) الأزهري: أبو منصور، تهذيب اللغة،ت:عبدالله دروش ومحمد علي النجار، الدار المصرية، مادة نحا.

(3) اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص:218.

(4) ابن جني: الخصائص 1: 34.

المعنى، فيتوصلَ بإحداهما إلى الأخرى "[1]، وقيل في حَدِّهِ: " علمٌ بأصولٍ؛ يُعْرَفُ بها أحوالُ الكلمِ: إعراباً وبناءً "[2].

**2.4.1.1 النحو عند المحدثين:**

عبارةٌ عن مجموعِ الملاحظاتِ والقواعدِ التي تلتزمُها اللُّغةُ في طُرُقِ أدائِها للمعاني، كالتزامِ الرَّفعِ في كلِّ مَن يصدرُ عنه الفعلُ أو الحدثُ، والتزامِ النَّصبِ في كلِّ من يقعُ عليه الحدثُ، والتزامِ الجرِّ في كلِّ حالةٍ من حالاتِ الخفضِ والإضافةِ[3].

**3.4.1.1 النحو عند المدرسة التحويلية:**

يقومُ تعريفُ النَّحوِ لدى التَّحويليين على محورين أساسيين، الأولُ: "أنَّ النَّحوَ نظامٌ من الأحكامِ قائمٌ في عقلِ أهلِ اللُّغةِ، يُكْتَسَبُ في الطُّفولةِ المبكرةِ، ويُسَخَّرُ لوضعِ أمثلةِ الكلامِ، وفهمِها. والثَّاني: أنَّ النَّحوَ نظريةٌ يقيمُها اللُّغويُّ، مقترِحاً بها وصفاً لسليقةِ المتكلِّمِ"[4].

وبناءً على ما سبقَ نستطيعُ القولَ: إنَّ النَّحوَ نظامٌ في غايةِ الدِّقةِ يسيرُ عليه المتكلِّمُ، فمن استوعبَ أركانَهُ وفهم جزئياتِهِ فقدِ امتطى الصَّواب وسلمَ من اللَّحنِ، ومن حادَ عن سُنَنِهِ ونواميسِهِ؛ وقعَ في اللَّحنِ والخطأِ، ونهشتْهُ أسنَّةُ النَّاقدين، فهو الحبلُ المتينُ الذي يقوِّمُ اعوجاجَ الألسُنِ.

---

(1) الفرخان: كمال الدين، المستوفي في النحو، 1987م، ت: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، 1: 11.

(2) الأبذي: شهاب الدين والفاكهي:جمال الدين، كتابان في حدود النحو، ت:علي الحمد،ص: 62.

(3) عون: حسن، اللغة و النحو، 1952م، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط1،ص: 52.

(4) الموسى: نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، 1980 م، المؤسسة العربية، ط1، ص: 47.

### 2.1 الشواهد النحوية:

من خلالِ الحديثِ السَّابقِ عنْ مادةِ الشَّاهدِ والنَّحوِ نستطيعُ أنْ نخلصَ بتعريفٍ للشَّواهدِ النَّحويةِ - الشِّعريةِ - بأنَّها: الأبياتُ الشِّعريةُ العربيةُ الفصيحةُ الموثَّقةُ التي استقى منها النُّحاةُ قواعدَهُم وأحكامَهُم المُنْضبِطةَ، فمن خلالِ هذهِ الأشعارِ استنبطَ جهابذةُ النُّحاةِ القدماءِ القواعدَ والسُّنَنَ التي تضبطُ اللَّفظَ والتَّراكيبَ.

### 3.1 مكانة الشواهد:

تُعدُّ الشَّواهدُ النَّبعَ الذي وردَهُ النُّحاةُ، ونهلوا منه قواعدَهم وأقيستَهُم؛ لذا تضطلعُ الشَّواهدُ بِوظيفتين أساسيتين هما:

1- إثباتُ واقعِ اللُّغةِ في جميعِ مستوياتِها: الأصواتُ، والصَّرفُ أو الصِّيغُ، والنَّحو أو التَّراكيبُ، والمتنُ، والدِّلالةُ.

2- أنَّها مأخذُ ضوابطِ اللُّغةِ، وحدودِها، وسُنَنِ أهلِ السَّليقةِ فيها[1].

### 4.1 مكانة النحو ومنزلته:

للنَّحوِ منزلةٌ رفيعةٌ، ومكانةٌ جليلةٌ بينِ علومِ اللُّغةِ العربيَّةِ، فهو دليلٌ قبلَ كلِّ شيءٍ على عبقريَّةِ من استنبطَهُ، وحدَّ حدودَهُ، ووضَّحَ معالمَهُ، كما أنَّ له الدَّورَ الأكبرَ في الوِقايةِ مِنْ داءِ اللَّحنِ، وتقويمِ اللِّسانِ العربيِّ، لذا قالَ الإمامُ عليٌّ - كرَّمَ اللهُ

(1) جبل: محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة - الواقع و دلالته-، دار الفكر العربي، القاهرة، ص: 47، مع تصرفٍ يسير.

وجهَهُ - لأبي الأسودِ الدُّؤلي: "ما أحسنَ هذا النَّحوَ الذي نحوتَ ! "[1]، اعترافاً من الأمامِ بعظيمِ صنيعِ أبي الأسودِ.

وعِلْمُ النَّحوِ يزيدُ في شرفِ الشَّريفِ، ويَرْفَعُ مِنْ قَدْرِ الخسيسِ، ويكسوهما، ويُدْرِعُهما من المهابةِ سِرْبالاً؛ فقدْ رُويَ عنْ عبدِ اللهِ بن شُبْرُمةَ أنَّهُ قال: إذا أسرَّكَ أنْ تَعْظُمَ في عينِ منْ كنتْ في عينهِ صغيراً، ويَصْغُرَ منْ كانَ في عينكَ عظيماً؛ فتعلَّمِ العربيَّةَ؛ فإنَّها تُجْريكَ على المنْطِقِ، وتدنيك من السُّلطانِ[2].

### 5.1 الاحتجاج في اللغة:

#### 1.5.1المعنى اللغوي والاصطلاحي:

جاءَ في مُعْجَمِ العينِ: الحُجَّةُ: "وجهُ الظَّفرِ عندَ الخصومةِ"[3]، وفي متنِ اللُّغةِ: "الدَّليلُ والبرهانُ، وما يُدْفَعُ به الخصمُ "[4].

أمَّا في الاصطلاحِ: فالاحتجاجُ هو: "إثباتُ صحةِ قاعدةٍ أو استعمالِ كلمةٍ أو تركيبٍ، بدليلٍ نقليٍّ صحَّ سندُهُ إلى عربيٍّ فصيحٍ سليمِ السَّليقةِ "[5].

#### 2.5.1 بواعث الاحتجاج:

تنوعتْ بواعثُ الاحتجاجِ ودوافعُهُ، ولكنَّ الباعثَ الأهمَّ والأساسَ الذي حدا بالعلماءِ والنَّحاةِ لوضعِ علمِ النَّحوِ نبع من حبهم لدينهم، وحرصهم على

---

(1) الأنباري: أبو البركات كمال الدين، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 1985م، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط3، ص: 19.

(2) الشنتريني: محمد بن عبد الملك، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، 1995م، ت: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط1، ص: 45.

(3) الفراهيدي: الخليل بن أحمد، العين، ت: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، مادة:ح َج َ ج َ

(4) رضا: أحمد، متن اللغة، 1958م، دار مكتبة الحياة، بيروت، مادة: حجج.

(5) الأفغاني: سعيد، في أصول النحو، 1987م، المكتبة الإسلامية، بيروت، ص: 60.

قرآنِهِم الكريمِ؛ لذا كانَتْ الحاجةُ ماسَّةً لنشوءِ عِلْمِ النَّحوِ مِنْ أَجلِ المحافظةِ على القرآنِ الكريمِ مِنَ اللَّحنِ والتَّحريفِ.

ولمْ يكنِ الدافعُ الدِّينيُّ هو الوحيدَ، بلْ تعاضدتْ معَهُ دوافعُ أُخَرُ؛ كانتشارِ اللَّحنِ، الذي نجمَ عن انتشارِ الإسلامِ، واختلاطِ العربِ بأممٍ عِدَّةٍ لا سيَّما الأعاجمُ الذين كان لهم الدورُ الأكبرُ في ظهورِ اللَّحنِ، يقول سعيدٌ الأفغانيُّ: احتاجَ القومُ إلى الاحتجاجِ لمَّا خافوا على سلامةِ اللُّغةِ العربيةِ بعدَ أن اختلطَ أهلُها بالأعاجمِ إثرَ الفتوحِ حيثُ تنبهَ أولو البصرِ إلى أنَّ الأمرَ آيلٌ إلى إفسادِ اللُّغةِ، وضياعِ العصبيةِ من جهةٍ، وإلى التَّفريط في صيانةِ الدِّينِ[1].

إضافةً إلى الحركاتِ التي ظهرتْ إبَّانَ ازدهارِ الدَّولةِ الإسلاميةِ التي تنتقصُ من العربِ حضارياً وعلمياً؛ لذا كانَتْ هذهِ البواعثُ وغيرُها تقفُ وراءَ نشأةِ النَّحوِ العربيِّ.

### 3.5.1مصادر الاحتجاج والاستشهاد:

يُجْمِعُ العلماءُ والنَّحويُّون على أنَّ مصادرَ الاحتجاجِ والاستشهادِ ثلاثةٌ هي: القرآنُ الكريمُ، والحديثُ الشَّريفُ - على خِلافٍ شديدٍ بينَهُم حولَ الاحتجاجِ بِهِ بينَ محتجٍ ورافضٍ-، وكلامُ العربِ، ومن النُّحاةِ الذين صرحوا بهذا السُّيوطي في مصنَّفِهِ الاقتراحِ في علمِ أصول النَّحوِ[2].

(1) الأفغاني: سعيد، من تاريخ النحو، 1978م، دار الفكر، ط2، ص: 18-19.

(2) السُّيوطي: عبد الرحمن جلال الدِّين، الاقتراح في علم أصول النحو، 1998م، ت: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ص: 24.

### 4.5.1 قيود الاحتجاج:

لمْ يدع النَّحويُّون قضيةَ الاحتجاجِ مُطلقةَ العِنانِ ولا مفتوحةَ الزَّمانِ والمكانِ بل جعلوها مقيدةً، وتشدَّدوا في ذلك أيَّما تشدُّدٍ، فوضعوا قيوداً زمانيَّةً ومكانيَّةً، وأُخَرَ على المسموعِ والمنقولِ، وأُخَرَ على الرُّواةِ، وهي كما يلي:

**أوَّلاً:** القيودُ الزَّمانيةُ والمكانيةُ: أمَّا الزَّمانيةُ فقد حدُّوها بمائةٍ وخمسين قبلَ الإسلامِ، وبمثلِها بعدَه. أمَّا المكانيةُ فقد حصروها بستِ قبائلَ عربيَّةٍ: " قيس وتميم وأسد، ثُمَّ هذيل وبعضُ كنانةَ وبعضُ الطائيين "[1].

**ثانياً:** المسموعُ أو المنقولُ: اشترطوا فيه الثبوتَ. أي: صحةَ السَّندِ، والفصاحةَ، يقولُ السُّيوطيُّ:" وأمَّا كلامُ العربِ فيُحْتَجُ منه بما ثَبُتَ عنِ الفصحاءِ الموثوقِ بعربيَّتِهِم"[2].

**ثالثاً:** الرُّواةُ: وهم الذين يروون الأشعارَ والأخبارَ، ومن أشهرِهِم في تراثِنا القديمِ حمادٌ الرَّاويَّةُ، وخلفٌ الأحمرُ، وقد حدَّدَ العلماءُ شروطاً لقبولِ روايةِ الرُّواةِ؛ حيثُ اشترطوا "عدالةَ النَّاقلين كما تعتبرُ عدالتُهُم في الشَّرعيَّاتِ، وأنْ يكونَ النَّقلُ عمَّنْ قولُهُ حُجَّةٌ في أصلِ اللُّغةِ، وأنْ يكونَ النَّاقلُ قدْ سمعَ منهم حِسَّاً، وأمَّا بغيرِهِ فلا، وأنْ يُسْمَعَ من النَّاقلِ حِسَّاً "[3].

## 6.1 تعدد رواية الشواهد:

### 1.6.1أسباب تعدد الرواية:

تعودُ أسبابُ التَّعدُّدِ في روايةِ الشَّاهدِ الواحدِ إلى أسبابٍ عِدَّةٍ من أهمِّها:

---

(1) السُّيوطي: عبد الرحمن جلال الدِّين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد أحمد جاد المولى و آخرون، دار الجيل، بيروت - لبنان، دار الفكر، 1: 211.

(2) السُّيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص:33.

(3) درويش: شوكت علي، الرخصة النحوية، 2004م، عمان، ص: 29-30.

**أوَّلاً: الشَّاعرُ نفسُهُ:** فمن الشُّعراءِ من كانَ يدعُ القصيدةَ تمكثُ حولاً كريتاً وهو ينقحُ ويمحصُ ويحذفُ ويزيدُ ويعرِضُ في الأسواقِ؛ حَتَّى تظهرَ القصيدةُ في أبهى حُلَّةٍ.

**ثانياً: الرُّواةُ:** جاءَ في الأغانيِّ: أنَّهُ " قد سُلِّطَ على الشِّعرِ من حمادٍ الرَّاويةِ ما أفسدَهُ"[1] ، وجاءَ في مراتبِ النَّحويِّين حولَ خلفٍ الأحمرِ: أنَّهُ " كانَ به يُضْرَبُ المثلُ في عملِ الشِّعرِ"[2].

**ثالثاً: النُّحاةُ:** كانَ لهم دورٌ واضحٌ وجليٌّ في تعدُّدِ الرِّوايةِ، فقد يُوردُ النَّحويُّ شاهداً على مسألةٍ ما، ثُمَّ يُوردُهُ آخرُ بروايةٍ أخرى نصرةً لمذهبِهِ، وكتبُ النَّحوِ تعجُّ وتزخرُ بهذا.

**رابعاً: اللُّغاتُ واللَّهجاتُ:** فالخِلافُ شاسعٌ بينَ لهجةٍ وأخرى، ومن الأمثلةِ إعمالُ (ما) عملَ ليسَ: فالحجازيُّ يُعْمِلُ، والتَّميميُّ يُهْمِلُ.

**خامساً: الإعجامُ والتَّصحيفُ:** لأنَّ العربَ لَمْ تعرفِ التَّنقيطَ في بادِئِ الأمرِ.

### 2.6.1موقف العلماء والنحاة من تعدد الرواية:

تباينتْ مواقفُ النُّحاة بين محتجٍ بالتَّعدُدِ ورافضٍ، فأمَّا المحتجُّون وهم فوقَ الحصرِ، فلا يرون أَنَّ التَّعدُّدَ عيبٌ ولا قدحٌ في سلامةِ الشَّاهدِ، فيرى صاحبُ الخِزانة - البغداديُّ- أنَّ هذا التَّعدُّدَ "لا يوجبُ قدحاً ولا غضَّاً "[3].

---

(1) الأصفهاني: أبو الفرج، الأغاني، دار الثقافة، بيروت، 6: 85.

(2) اللغوي:أبو الطيب، مراتب النحويين، 1954م، ت:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، القاهرة، ص:47.

(3) البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 1989 م، ت: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط3، 1: 17.

ومن العلماءِ الذين سبقوا البغداديَّ إلى هـذا الـرأي والموقـفِ، ابـنُ السَّـيرافيِّ، والأَعلمُ الشَّنْتَمَرِيُّ، وابنُ ولاَّدةَ المصريُّ؛ الذين أكدوا عدمَ وجاهةِ الطَّعنِ في الاحتجاجِ بالبيتِ لِتعدُّدِ رِواياتِهِ[1].

وكذلك عَدَّ اللُّغويُّون" الرِّواياتِ المتعدِّدةَ للشَّاهدِ الواحدِ رواياتٍ صـحيحةً"[2]، وأضافَ أيضاً أحمدُ مختار عمـر: " بـل إنَّ اللُّغـويِّين والنُّحـاةَ قـد صرَّحـوا بـأنَّ تعـدُّدَ الرِّواياتِ في البيتِ الواحدِ لا يسقِطُ حجيَّتَها"[3].

أمَّا الفريقُ الثَّاني: وهـم العلـماءُ والنّحـاةُ الـذين يـرون عـدمَ حُجِّيَّـةِ الأبيـاتِ والأشعارِ متعدِّدةِ الرِّوايةِ؛ لأنَّ تعدُّدَ الرِّوايةِ في نظرِهِم عيبٌ يُسْقِطُ الاحتجـاجَ، فمـن شروطِ الاحتجاجِ عندَهُم أن يكونَ البيتُ " غيرَ محتملٍ لوجوهٍ مـن الاحـتمالاتِ، وإلاَّ بَطُلَ الاحتجاجُ به، فلا يكونُ فيه حُجَّةٌ"[4].

مما تقدمَ نصلُ إلى نتيجةٍ مفادُها أنَّ عـددَ العلـماءِ والنّحـاةِ الـذين يحتجـون بالبيتِ متعدِّدِ الرِّوايةِ يفوقُ بكثيرٍ النَّزرَ اليسيرَ الذينَ يرَونَ خِلافَ ذلـك، فبنـاءً عـلى هذا نستطيعُ القولَ: إنَّ تعـدُّدَ الرِّوايـةِ في البيـتِ الواحـدِ لا يعـدُّ عيبـاً ولا نقصـاً ولا مطعناً في الشَّاهدِ ما دامتْ هذهِ الرِّواياتُ المتعـدِّدةُ قـد خضـعتْ لقيـودِ الاحتجـاجِ الآنفةِ الذِّكرِ.

### 7.1 الشعر والاحتجاج:

الشِّعرُ: كلامٌ موزونٌ فصيحٌ مقفىً، وهو صورةٌ صادقةٌ تنبضُ بالحياةِ لِـمَا كـانَ عليه الإنسانُ العربيُّ والجاهليُّ، الذي أصبحَ البيانُ والبلاغـةُ والفصـاحةُ طبعـاً يجـري

(1) زيَّاد: ازدهار، أثر النَّظرية النَّحويَّة في رواية الشَّواهد الشعرية، 1994م، ر-ج، ص: 67. مع تصرف يسير.

(2) البديرات: باسم، تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره في التقعيد النحوي - كتاب سيبويه أنموذجا، 2004م، ر-ج، جامعة مؤتة، ص: 11.

(3) عمر: أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، 1971م، دار المعارف، مصر،ص: 26.

(4) عبد اللطيف: محمد حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار العلوم، ص:62.

به لسانُهُ مع كلِّ واقعةٍ ونازلةٍ، فلمْ يدعْ صغيرةً ولا كبيرةً إلاَّ طرقَها بألفاظٍ أعذبَ من الماءِ السلسبيلِ، وصورٍ أصفى من زُرْقةِ السَّماءِ، وتشبيهاتٍ أبدعَ من الخيالِ؛ لذا قال الحبيبُ المصطفى: " إنَّ من البيانِ لَسِحْرًا، وإنَّ من الشِّعرِ لَحِكَمًا"[1].

لذا لا عجبَ أن عُدَّ الشِّعرُ ذُروةَ سَنامِ الأدبِ، بِهِ يَتَكَشَّفُ الغريبُ والنَّادرُ والفريدُ، وإليه نلجأُ حينما تَسْتَشْكِلُ الأمورُ، وتعتاصُ، قالَ ابنُ عباسٍ: "إذا سألتموني عن غريبِ القُرآنِ فالتمسوه في الشِّعرِ"[2].

### 8.1 الاحتجاج بالشعر:

إنَّ للشِّعرِ شأواً كبيراً، ودوراً عظيماً في الاحتجاجِ والاستشهادِ، وعليهِ التَّعويلُ والتَّأويلُ.

يقولُ ابنُ نباتةَ: "من فضلِ النَّظْمِ أنَّ الشَّواهدَ لا توجدُ إلاَّ فيهِ، والحُجَجُ لا تؤخذُ إلاَّ مِنْهُ "[3]، وليسَ ذاك إلاَّ لأَنَّ الشِّعرَ أفصحُ ما نطقَتْ بِهِ العربُ لِمَا يتصفُ به من متانةِ الرَّصفِ، و جودةِ التَّعبيرِ وجزالةِ الألفاظِ والتَّراكيبِ.

وقدْ عُدَّ الشِّعرُ "عمودَ أدلةِ النَّقلِ"[4]، فهوَ وما يزالُ "من أهمِّ المصادرِ التي اعتمدَ عليها العلماءُ العربُ في تقعيدِ قواعدِ اللُّغةِ العربيَّةِ "[5]، يقولُ محمد عيد: "إنَّ

---

(1) ابن رشيق: أبو عليٍّ الحسن القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، 1981م ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت لبنان، ط5، ص: 27.

(2) القُرْطبي: أبو عبدالله، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسه مناهل العِرْفان، بيروت، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق، 1: 24.

(3) الطريمات: زينب فرحان، الأصول النحوية عند ابن بُرهان العكبري في كتابه شرح اللمع، 2005م، ر-ج، جامعة مؤتة، ص: 44.

(4) حسانين: عفاف، في أدلة النحو، 1996 م، المكتبة الأكاديمية، ط1، ص:92.

(5) جُمْعة: خالد عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، 1989م، الدار الشرقية، ط2، ص:268.

الشَّواهدَ تُنْزَعُ من الشِّعرِ، و لولاهُ لَمْ يكُنْ على ما يلتبسُ من ألفاظِ القرآنِ، وأخبارِ الرَّسولِ ﷺ شاهدٌ "[1].

### 9.1 امرؤ القيس ومنزلته الشعرية:

هو امرؤ القيسِ بنُ حُجْرٍ بن الحارثِ بن عمروٍ بن حُجْرٍ الكنديُّ، من أهلِ نجدٍ من الطَّبقةِ الأولى، ورجَّحَ شوقي ضيف أنَّهُ ولدَ في أوائلِ القرنِ السادسِ للميلادِ[2].

قال لبيدُ بنُ ربيعةَ: أشعرُ النَّاسِ ذو القروحِ[3]، أي: امرؤ القيسِ. وقيل "لكُثيِّرٍ أو لنُصيبٍ مَنْ أشعرُ العربِ؟ فقالَ: امرؤ القيسِ إذا رَكِبَ، وزهيرٌ إذا رَغِبَ، والنَّابغةُ إذا رَهِبَ، والأعشى إذا شَرِبَ "[4].

ومن فضائلِ امرئ القيسِ أنَّهُ سبقَ العربَ إلى أشياءَ ابتدعَهَا، واستحسنتها العربُ، واتبعَهُ فيها الشُّعراءُ، فهو أولُ من لطَّفَ المعاني، واستوقفَ على الطُّلولِ، ووصفَ النِّساءِ بالظِّباءِ والمها والبيضِ، وشبَّهَ الخيلَ بالعُقبانِ والعِصِي، وفرَّقَ بينَ النَّسيبِ وما سواه منَ القصيدِ، وقرَّبَ مآخذَ الكلامِ فقيَّدَ الأوابدَ، وأجادَ الاستعارةَ والتَّشبيهَ وهو أولُ مَنِ ابتكرَهُ ولمْ يأتِ أملحَ مِنْهُ[5].

---

(1) عيد: محمد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر،عالم الكتب،القاهرة 1981م، ص:135.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السكري1: 4-6، وابن قتيبة: الشعر والشعراء ص:23.

(3) ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء،1969م، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ص: 23.

(4) الشكعة: مصطفى، جلال الدين السُّيوطي - مسيرته العلمية و مباحثه اللغوية-، 1994م، الدار المصرية اللبنانية، ط1، ص: 205.

(5) ابن رشيق: العمدة 1: 94.

وقدْ بلغَ امرؤ القيسِ منزِلةً عُليا في الأدبِ العربيِّ قديماً وحديثاً، وغدا شعرُهُ مثالاً يُحتذى ونبراساً يضيءُ بسحرِ البيانِ، وشعلةً تقودُ الأُدباءَ والشُّعراءَ إلى أعلى مراتبِ البيانِ والفصاحةِ والبلاغةِ، فهو من أفصحِ شعراءِ العربِ قاطبةً؛ لأنَّهُ قبلَ كلِّ شيءٍ قد أحرزَ قَصَبَ السَّبْقِ، وأتى بما أعجزَ مَنْ بعدَهُ، وفاقَ مَنْ قبلَهُ من الشُّعراءِ.

**10.1 الاحتجاج بشعر امرئ القيس في اللغة:**

يعدُّ الشِّعرُ الجاهليُّ ولا سيَّمَا شعرُ امرئ القيسِ أهمَّ موردٍ للاحتجاجِ في اللُّغةِ العربيَّةِ، فعليه بُنِيَتْ وقُعِّدَتْ معظمُ قواعدِ اللُّغةِ العربيةِ، فكما جاءَ أنَّ: "علومَ الأدبِ ستةٌ: اللُّغةُ والنَّحو والصَّرفُ والمعاني والبيانُ والبديعُ، والثَّلاثةُ الأولى لا يُسْتَشْهَدُ عليها إلاَّ بكلامِ العربِ "[1].

وقد درجَ النُّحاةُ على تقسيمِ الشُّعراءِ إلى أربعِ طبقاتٍ هي: الجاهليون ثُمَّ المخضرمون ثُمَّ المتقدِمون ثُمَّ المولدون، وعنِ الطَّبقتين الأوليين "أجمعَ العلماءُ على صحَّةِ الاستشهادِ بشعرِ الطَّبقتين الأولى والثَّانيةِ "[2]، و لمْ يُجمعوا على الطَّبقتين الأخيرتين.

وبعدُ: فإنَّ مصنفاتِ النُّحاةِ تحفلُ بالشَّواهدِ الشِّعريةِ، ولا سيَّما شواهدِ شعرِ امرئ القيسِ، فهي تضطلعُ بنصيبٍ وافرٍ في بناءِ قواعدِ لُغتِنا الفصيحةِ؛ لذا فهي تستأهلُ بالدِّراسةِ والتَّحليلِ، وهذا ما عقدتُ العزمَ عليهِ - إنْ شاءَ اللهُ - في الفصولِ القادِمةِ.

* * *

(1) البغدادي: خزانة الأدبِ 1: 5.

(2) عبابنة: جعفر نايف، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان، ط1، 1984م، ص:54.

# الفصل الثاني

# المـرفوعـات

## الفصل الثاني

## المـرفوعـات

### 1.2 نائب الفاعل:

اسمٌ يقومُ مقامَ الفاعلِ الحقيقيِّ أو ما يقـومُ مقـامَ الاسـمِ - المصـدر المـؤول- عندَما يُحْذَفُ الفاعلُ؛ إمَا لغرضٍ معنويٍّ؛ كالعلمِ بالفاعلِ أو للجهـلِ بِـهِ، أو للخـوفِ منهُ أو عليهِ، أو للتَّعظيمِ أو التَّحقيرِ، أو للاستهجانِ، وإمَّا لغرضٍ لفظـيٍّ؛ كإقامـةِ وزنٍ شعريٍّ.

وينوبُ عـن الفاعـلِ أربعـةُ أشـياءَ: المفعـولُ بـهِ، والجـارُّ والمجـرورُ، والمصـدرُ المختصُّ، وأخيراً الظَّرفُ المتصرفُ المخـتصُّ، مـع مراعـاةِ التَّرتيـبِ السَّـابقِ في الأولويَّـةِ للإنابةِ[1].

وممَّا استشهدَ به النُّحاةُ لامرئ القيس على هذه المسألةِ قولُهُ (من الطَّويلِ):

فَـدَعْ عَنْـكَ نَهْبَـاً صِـيحَ فِي حُجُرَاتِـهِ وَلَكِـنْ حَـدِيثَاً مَـا حَـدِيثُ الرَّوَاحِـلِ[2]

فالفعلُ الماضي المبنيُّ للمجهولِ (صِيْحَ) أخذَ نائبَ الفاعلِ، وهو في البيـتِ (فِي حُجُرَاتِهِ)، حيثُ نقلَ الواحديُّ عن الأزهـريِّ أنَّ قَـوْلَهُمْ: سُـقِطَ في يَـدِهِ، كقـولِ امـرئ

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 120-124، ابن هشام: شرح قطر النـدى وبـل الصـدى ص:312-313.

(2) الفراهيدي: الخليل بن أحمد، الجمل في النحـو، 1985م، ت: فخـر الـدين قبـاوة، مؤسسـة الرسالة، ط1، ص: 60، ينظر: الحلبي: الدر المصون 5: 461 ، ديوان امرئ القيس2: 569.

القيسِ السَّابقِ في كونِ الفعلِ مسنداً للجارِّ، كأنَّهُ قال: صاحَ المُنتهِبُ في حُجُراتِهِ، وكذلك المرادُ سقطَ في يدِهِ، أيْ: سقطَ النَّدمُ في يدِهِ، فقولُهُ: سقطَ النَّدمُ؛ تصريحٌ بأنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ حَرْفُ الجرِّ لا ضميرُ المصدرِ[1]، وكذلك قولُ امرئ القيسِ، فإنَّ نائبَ الفاعلِ حرفُ الجرِّ ومجرورُهُ، لا ضميرُ المصدرِ المستترِ في (صِيحَ)؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ أولى في الإنابةِ من ضميرِ المصدرِ المستترِ.

وممَّا احتجَّ بهِ النُّحاةُ من شعرِ امرئ القيسِ حولَ نائبِ الفاعلِ أيضاً، وفصَّلوا فيه القولَ، قولُهُ (من الطَّويلِ):

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ  يَسُؤْكَ وَ إِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تُدْرَبِ[2]

خَرَّجَ النُّحاةُ نائبَ الفاعلِ في قولِهِ (يُعْتَلَل) على غيرِ المعهودِ ممَّا يدلُّ على صفاءِ الأذهانِ، وعمقِ الفكرِ والتَّصورِ لدى النُّحاةِ للأبوابِ النَّحويةِ المختلفةِ، فَيَرَى ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ، والأشمونيُّ، والسُّيوطيُّ؛ أنَّ نائبَ الفاعلِ هنا ضميرُ المصدرِ المختصِّ بلامِ العهدِ، بحيث يكونُ التَّقديرُ: ويَعْتَلَلُ الاعتلالُ المعهودُ، أو أنَّ نائبَ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ على حذفِ (عليك)، بحيثُ يكونُ التَّقديرُ: اعتلالٌ عليك، حيثُ خُصِّصَ ب(عليك) المحذوفةِ لدلالةِ (عليك) الأولى عليها، حيثُ حذفَتْ كما تحذفُ الصِّفاتُ المخصَّصةُ للموصوفاتِ للدَّليلِ، نحو قولِهِ تعالى: ( فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ) [الكهف:105]، أي: وزناً نافعاً[3].

---

(1) الحلبي: السمين، الدر المصون في علم الكتاب المكنون،ت: أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم: دمشق، 5:461.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 593، والأشموني: شرح الأشموني 1: 418، والدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 8: 52.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 292-293، ابن هشام: أوضح المسالك 2: 127-29، الأشموني: شرح الأشموني 1: 418، السُّيوطي:شرح شواهد المغني ص: 94، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 8: 52.

وممَّا حَمَلَهُ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ على هذا البيتِ، قولُهُ تعالى: ( وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ) [سبأ:54]، وقولُ طرفةَ بنِ العبدِ (من الطَّويلِ):

فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى اِمْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ[1]

فنائبُ الفاعلِ هنا ضميرُ المصدرِ المختصِّ بلامِ العهدِ، فالتَّقديرُ: حيلَ الحولُ المعهودُ، أو أنَّ نائبَ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ، على تقديرِ مصدرٍ موصوفٍ، بحيثُ يكونُ التَّقديرُ: حيلَ حولٌ واقعٌ أو كائنٌ أو مستقِرٌ بينَهم، أو دونَها.

ولا يجوزُ أنْ نجعلَ نائبَ الفاعلِ في الآيةِ السَّابقةِ وفي قولِ طرفةَ أيضاً الظَّرفَ؛ لأنَّ الظَّرفَ هنا غيرُ متصرِّفٍ، فحتى ينوبُ الظَّرفُ يجبُ أنْ يكونَ متصرِّفاً؛ فالظَّرفانِ: (بَينَ) و (دُونَ) غيرُ متصرِّفين، وبذا يبطلُ رأي من اعتبرَهما نائبيِّ الفاعلِ في الآيةِ وقولِ طرفةَ، فالرأيُّ المعتمدُ ما ذهبَ إليهِ ابنُ هشامٍ في كونِ ضميرِ المصدرِ هو نائبُ الفاعلِ؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ أنْ يقومَ الظَّرفُ غيرُ المتصرفِ مقامَ نائبِ الفاعلِ كما تبيَّنَ، وعلى هذا فنائبُ الفاعلِ في هذه الشَّواهدِ ضميرُ المصدرِ لسلامةِ التَّأويلِ والتَّخريجِ.

### 2.2 الابتداء:

يقومُ بُنيانُ اللُّغةِ العربيَّةِ على دعامتين أساسيتين وهما: الجملةُ الفعليَّةُ والجملةُ الاسميَّةُ؛ فأمَّا الجملةُ الفعليَّةُ: فهي التي تقومُ على نظامِ الفعلِ، ثمَّ الفاعلِ، ثمَّ المفعولِ، أمّا الجملةُ الاسميَّةُ؛ فتقومُ على رُكْنين أساسيين هما: المبتدأُ والخبرُ.

والمبتدأُ: هو الاسمُ الذي يقعُ في بدايةِ الجملةِ الاسميَّةِ، ليطرقَ موضوعاً ما، لذا يأتي الخبرُ بعدَهُ كاشفاً ومُفْصِحاً عن هذا الموضوعِ، أو ذاك الأمرِ، وبذا يتشكلُ بما يُعْرَفُ بمخبرٍ ومخبرٍ عنه، والمبتدأُ والخبرُ مرفوعان.

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك2: 129، ديوان طرفة بن العبد ص:78، شرح ديوان طرفة بن العبد ص:211.

ومن المسائلِ التي عالجَها النُّحاةُ في شعرِ امرئ القيسِ في هذا البابِ الجملةُ الاسميَّةُ التي سوفَ تُدْرَسُ دراسةً مستفيضةً في صفحاتِ هذا الفصلِ، ومن أهمِّ القضايا التي جاءتْ شواهدُ من شعرِ امرئ القيسِ مؤيدةً لها ما يلي:

**1.2.2 لام الابتداء:**

هي لامٌ زائدةٌ تدخلُ على المبتدأِ أو الخبرِ؛ لإفادةِ الكلامِ تأكيداً أكثرَ، فيؤتى بها للتَّأكيدِ، نحو قولِنا: لزيدٌ مثابرٌ، ولعمروٌ مجتهدٌ، وممَّا حملَهُ الزَّجَّاجيُّ على هذه اللامِ، قولُهُ تعالى:( لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللهِ) [الحشر:13]، وقولُهُ تعالى:( لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ)[التوبة:108]، حيثُ دخلتْ لامُ الابتداءِ على المبتدأِ، كما في الآيتينِ والمثالينِ السَّابقينِ لإفادةِ التَّأكيدِ.

ومِنَ الشَّواهدِ الشِّعريةِ التي ذكرَها الزَّجَّاجيُّ على هذه اللامِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

لَيَومٌ بِذَاتِ الطَّلْحِ عِنْدَ مُحَجَّرٍ  أحَبُّ إِلَينَا مِنْ لَيَالٍ عَلَى وُقُر[1]

حيثُ يرى الزَّجَّاجيُّ أنَّ لامَ الابتداءِ هنا دخلتْ على المبتدأِ (ليومٌ)؛ لتكسبَهُ تأكيداً في المعنى، بحيثُ لا يتحققُ هذا التأكيدُ لولا وجودُها.

ويقولُ الزَّجَّاجيُّ: إنَّ هذهِ اللامَ لشدَّةِ توكيدِها لما تدخلُ عليه يقدِّرُ بعضُ النَّاسِ قبلَها قسماً، فيقولون: هي لامُ القسمِ، والتَّقديرُ: واللهِ لزيدٌ قائمٌ[2]، وهذا القولُ بعيدٌ عن الصَّوابِ، لأنَّهُمَا ليستا سواءً، فلامُ الابتداءِ غيرُ لامِ القسمِ، فالفارقُ بينهما كبيرٌ وشاسعٌ، كما قَرَّرَ الزَّجَّاجيُّ ذلك، فَمَع أنَّ كليهما مفتوحٌ، وتدخلان على الجملِ، وتدلاَّن على التَّأكيدِ والتَّحقيقِ، إلاَّ أنَّهُمَا متباينتان، فلامُ القسمِ يقعُ بعدَها

(1) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، 1992م، ت: مازن المبارك، دار صادر بيروت، ط2، ص:70.

(2) الزجاجي: اللامات ص: 70.

المستقبلُ، ومَعَهُ النُّونُ الثَّقيلةُ أو الخفيفةُ سواءٌ أَذُكِرَ القسمُ بعدَها أمْ لمْ يذكرْ، نحو قولِهِ تعالى: ( لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ أَذًى كَثِيرًا ) [آل عمران:186]، فكلُّ ما كانَ فيه دليلٌ على القسمِ فهي: لامُ القسم، وما لمْ يكنْ فيه دليلٌ، فاللامُ فيه لامُ الابتداءِ[1]، كما في قولِ امرئ القيسِ والآياتِ والأمثلةِ السَّابقةِ.

### 2.2.2 الابتداء بالنكرة:

الأصلُ في المبتدأِ أن يكونَ معرفةً، نحو: البحرُ متلاطمُ الأمواجِ، و الحُرُّ يَأْبَى الضَّيمَ، ولكنَّ المبتدأَ قد يأتي نكرةً، وذاك ضِمْنَ حدودٍ وشروطٍ ومسوِّغاتٍ لا يجوزُ تخطِّيها؛ فذكرَ النُّحاةُ لتسويغِ الابتداءِ بالنَّكرةِ صوراً عديدةً، أوصلَها بعضُ المتأخرين إلى نَيِّفٍ وثلاثين حالةً، وهي تعودُ في جملَتِها إلى قضيَّتينِ أساسيتينِ هما: العمومُ والخصوصُ.

ومن هذهِ المسوِّغاتِ التي حدَّدَها النُّحاةُ: أن تكونَ النَّكرةُ موصوفةً، وأن تسبقَ بنافٍ، وأن تكونَ عامَّةً، ودعاءً، ومصغرةً، وأن يقصدَ بها التَّنويعُ، وأن تكونَ خلفاً من موصوفٍ، ومن المسوِّغاتِ أيضاً أن تكونَ النَّكرةُ مبهمةً[2]؛ ومنَ الشَّواهد التي ذكرَها النُّحاةُ دليلاً عليها، قولُ امرئ القيس (من المتقاربِ):

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا[3]

(1) الزجاجي، اللامات ص: 70- 71.

(2) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل1: 203-205، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 297.

(3) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 342، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 540، العيني: المقاصد النحوية 1: 355.

فَخَرَّجَ ابْنُ عصفورٍ، وابنُ عقيلٍ، والأشمونيُّ، وغيرُهُم أنَّ (مُرَسَّعَةً) مبتدأٌ، وجازَ الابتداءُ بالنَّكرةِ هنا لأنَّها مبهمةٌ؛ إذ لم يُرَدْ بها معَيَّنٌ، فلا يرادُ بها مُرَسَّعَةٌ دونَ مُرَسَّعَةٍ[1]، والجملةُ الظَّرفيةُ (بَيْنَ أَرْسَاغِهِ) في موضعِ الخبرِ لِـ (مُرَسَّعَة).

وقدْ تناولَ هذا الشَّاهدَ البطليوسيُّ، وذكرَ التَّخريجَ السَّابقَ، إلاَّ أنَّهُ أضافَ وجهاً آخرَ، لكنْ بروايةٍ مغايرةٍ لما سبقَ، وهي:

مُرَسِّـــــعَةً بَـــــيْنَ أَرْبَاعِـــــهِ  بِـــهِ عَسَـــمٌ يَبْتَغِـــي أَرْنَبَـــا[2]

فمُرَسِّعَةٌ بكسرِ السِّينِ ونصبِها صفةٌ لِـ(بوهة) في البيتِ الذي قبلَه[3]، وهو:

يَـــا هِنْـــدُ لا تَنْكِحِـــي بُوهَـــةً  عَلَيْـــهِ عَقِيْقَتُـــهُ أَحْسَـــبَا[4]

وروايةُ البطليوسيِّ هذهِ تتفقُ مع روايةِ السُّكريِّ – شارحِ ديوانِ امرئ القيسِ- بكسرِ السِّينِ ونصبِ (مُرَسِّعَةٍ)، ولا سبيلِ إلى نقضِها أو دحضِها.

وأخيراً، إنْ حملْنَا البيتَ على الرِّوايةِ الأولى؛ فهو شاهدٌ على مسوِّغاتِ الابتداءِ بالنَّكرةِ التي تدلُّ على الإبهامِ، وهذا الرأي يتبناهُ جُلُّ النُّحاةِ كما بيَّنا، وإنْ حملناه على روايةِ البطليوسيِّ؛ فلا شاهدَ فيه على مسوِّغاتِ الابتداءِ بالنَّكرةِ، وإنَّما (مُرَسِّعَة) صفةٌ لِـ(بوهة)، واختلافُ الرِّوايةِ هنا لا يسقطُ الاحتجاجَ بالبيتِ.

ومن مسوِّغاتِ الابتداءِ بالنَّكرةِ أيضاً، أنْ يرادَ بالنَّكرةِ التَّفصيلُ أو التَّنويعُ، ومنَ الشَّواهدِ التي ذُكِرَتْ عليها ما أثبتَهُ الزَّجَّاجيُّ، وابنُ أبي الرَّبيعِ السَّبتيُّ، وأبو حيانٍ الأندلسيُّ، والسَّمينُ الحلبيُّ في قولِ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

---

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 343، ابن عقيل: شرح ابن عقيل1: 208.

(2) البطليوسي: ابن السيد،الفرق بين الحروف الخمسة، ت: علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، ص701.

(3) ينظر: البطليوسي: الفرق بين الحروف الخمسة ص:702، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلي "ديوان امرؤ القيس" ص:205.

(4) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 532، البطليوسي: الفرق بين الحروف الخمسة ص:702.

إِذَا مَـا بَـكَى مِـنْ خَلْفِهَـا اِنْحَرَفَـتْ لَـهُ  بِشِـقٍّ وَشِـقٌّ عِنْـدَنَا لَـمْ يُحَـوَّلِ[1]

فـ (شقٌّ) الثَّانيةُ مبتدأٌ نكرةٌ، و(عندَنا) جملةٌ ظرفيـةٌ في موضـعِ الخـبرِ، وسـاغَ الابتداءُ بالنَّكرةِ لأنَّهَا تدلُّ على التَّفصيلِ أو التَّنويعِ، كما صرحـوا بـذلك، ومـنَ الآيـاتِ والأقوالِ التي حملَها السَّمينُ على هذا الشَّـاهدِ، قولُـهُ تعـالى: ( قِيـلَ يَـا نُـوحُ اهْـبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَـذَابٌ أَلِيمٌ ) [هود:48].

قـالَ السَّـمينُ الحلبـيُّ: و(أمـمٌ) يجـوزُ أنْ تكـونَ مبتـداً، و(سـنمتعُهم) خـبرُهُ، والمسوِّغُ لذلك التَّفصيلُ، وقولُهُمْ أيضاً: النَّاسُ رجلانِ: رجلٌ أهنـتُ، وآخـرُ أكرمـتُ[2]، فمسوِّغُ الابتداءِ بالنَّكرةِ في هذه الشَّواهدِ التَّفصيلُ والتَّنويعُ.

وذُكِرَ تخريجٌ آخرُ للابتداءِ بـالنَّكرةِ في قـولِ امـرئ القـيسِ السَّـابقِ، فـ(شـقٌّ) مبتدأٌ نكرةٌ، والجملةُ الظَّرفيَّةُ صفةٌ لـ(شقّ)، و(لَمْ يُحَوَّلِ) في موضـعِ الخـبرِ، فمسـوِّغُ الابتداءِ في نظرِهِمُ الاعتمادُ على الوصفِ، وهـذا التَّخـريجُ لم يرتضِـهِ جمهـورُ النُّحـاةِ، ويعودُ ذلك إلى أنَّ معنى (لَمْ يُحَوَّلِ) يفهمُ ضمناً من قولِهِ: (وَشِقٌّ عِنْدَنَا) فإذا اعتبرْنا (لَمْ يُحَوَّلِ) الخبرَ، يكونُ الخبرُ قد أفادَ التَّوكيدَ لمضمونِ المبتدأِ، وهـذا منـافٍ لإجـماعِ النُّحاةِ، بل يجبُ أنْ يُفِيْدَ الخبرُ معنىً غيرَ ما أفادَهُ المبتـدأُ؛ لأنَّـهُ لـوْ كـانَ كـما قـالوا لجازَ أنْ يُحْذَفَ الخبرُ؛ لأنَّ التَّوكيدَ يستغنى عنه، فيجوزُ حذفُهُ[3]، وهـذا ممتنـعٌ؛ لأنَّ الخبرَ لا يفِيْدُ التَّوكيدَ، وبذا يَفْسُدُ قولُ من ذهبَ إلى هذا التَّخريجِ الممتنعِ إجماعاً.

---

(1) ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 342، السبتي:البسـيط في شرح جمـل الزجـاجي س1: 537-538، أبو حيان:البحر المحيط 1: 215، صالح (محمد قاسـم): الظـاهرة النحويـة بين الزمخشري وأبي حيان ص:25.

(2) الحلبي: الدر المصون 6: 339-340.

(3) ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 342، السبتي: البسيط في شرح جمـل الزجـاجي س1: 538، أبو حيان: البحر المحيط 1: 115-116.

وذَكَرَ النُّحاةُ شاهداً آخرَ لامرئ القيسِ في هذا البابِ، وهو قولُهُ (من المتقاربِ):

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوبٌ أَجُرّ[1]

أوسعَ النُّحاةُ قديماً وحديثاً هذا الشَّاهدَ دراسةً، وتحليلاً، وتخريجاً، فطرقَهُ سيبويهِ، وأبو جعفرٍ النَّحاسُ، والقزَّازُ القيروانيُّ، والأعلمُ الشَّنتمريُّ، وابنُ الشَّجريِّ، وأبو القاسمِ الأندلسيُّ، والأنباريُّ، وابنُ عقيلٍ، والعينيُّ، ومن المحدثين: أحمد زكي صفوت، ومحمد الدَّنَّاع، فقدحَ هذا الشَّاهدُ زِنادَ عقولِ النُّحاةِ، وتعددتْ تبعاً لذلك تخريجاتُهُم وآراؤهُم فوصلتْ إلى خمسةِ تخريجاتٍ أو آراءٍ، وهي على النَّحوِ الآتي:

**التَّخريجُ الأولُ:** خَرَّجَ ابنُ عقيلٍ، والعينيُّ قولَه: (فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوبٌ أَجُرّ)، على الابتداءِ بالنَّكرةِ، حيثُ جاءَ فيه (ثوبٌ) مبتدأً نكرةً، و(نسيتُ) الخبرُ، وكذلك قولُهُ (ثوبٌ أجُرّ)، ومسوِّغُ الابتداءِ بالنَّكرةِ هنا كما يقولون؛ لأنَّها يُقْصَدُ بها التَّنويعُ[2].

**التَّخريجُ الثَّاني:** يُنْسَبُ إلى سيبويهِ؛ حيثُ ذهبَ إلى أنَّ (ثوباً) مبتدأٌ في الجملتين، و(نسيتُ) و(أجرّ) في موضعِ الخبرِ لكنْ على حذفِ الضَّميرِ في كلتا الجملتين؛ فالتَّقديرُ: فثوبٌ نسيتُهُ، وثوبٌ أجرُّهُ، وحملَ سيبويهِ هذا الأمرَ على الضَّرورةِ في الشِّعرِ فحسبُ؛ أي أنَّه لا يجوزُ في الكلامِ المنثورِ، وقالَ سيبويهِ: زعمُوا أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: شهرٌ ثرىً، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعىً، يريدُ: ثرىً فيهِ، وترى فيهِ، ومرعىً فيهِ، على حذفِ الضَّميرِ. يقولُ سيبويهِ: فهذا الوجهُ ضعيفٌ،

---

(1) ينظر: القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة 166، الشنتمري: النكت 1:219، العيني: المقاصد النحوية1: 154، الدناع(محمد خليفة): مسالك النحاة ص:91.

(2) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 205-206، العيني: المقاصد النحوية 1: 355، صالح: الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان ص: 28-29.

والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النَّصبُ، وأوردَ القزَّازُ والأعلمُ هذا الرأيَ لسيبويهِ، وذكرَهُ ابنُ الشَّجريِّ دونَمَا نسبةٍ، أمَّا المبرِّدُ فقد أنكرَ هذا الرأيَ ورفضَهُ[1].

**التَّخريجُ الثَّالثُ:** أنَّ (ثوباً) مبتدأٌ، والجملةَ: (نسيتُ) و(أجرّ) في موضعِ الصِّفةِ لهما، والخبرَ محذوفٌ. والتَّقديرُ: فمنها ثوبٌ نسيتُ، ومنها ثوبٌ أجرُّ، وقد صرَّحَ بهذا المبرِّدُ، والأعلمُ، وأبو القاسمِ الأندلسيُّ[2]، فمسوِّغُ الابتداءِ بالنَّكرةِ هنا الاعتمادُ على الوصفيَّةِ.

**التَّخريجُ الرَّابعُ:** أنَّ (ثوباً) مبتدأٌ، والجملةَ: (نسيتُ) و(أجرّ) في موضع الخبرِ، لكنْ ثمَّةَ صفتان محذوفتان مقدَّرتان؛ قالَ ذلك الأنباريُّ. والتَّقديرُ: فثوبٌ لي نسيتُهُ، وثوبٌ لي أجرُّه[3]، فمسوِّغُ الابتداءِ بالنَّكرةِ الاعتمادُ على الوصفِ المقدَّرِ، فالصِّفةُ هنا محذوفةٌ مقدرةٌ.

**التَّخريجُ الخامسُ:** وهو التَّخريجُ الرَّاجحُ عندَ جُلِّ النُّحاةِ، والذي رَجَّحَهُ سيبويهِ، وذكر الدَّنَّاعُ روايةً عليه وهي: " فثوباً نسيت وثوباً أجرُّ "[4]، وهو النَّصبُ على أنَّ (ثوباً) مفعولٌ به مقدمٌ لما بعدَهُ، وهذا التَّخريجُ هو الرَّاجحُ مع صحَّةِ التَّخريجاتِ السَّابقةِ؛ لأنَّ التَّخريجاتِ السَّابقةَ تقومُ على التَّقديرِ سواءٌ أكانَ التَّقديرُ تقديرَ الخبرِ أمْ الصِّفةِ، أمْ تقديرَ الضَّميرِ العائدِ على المبتدأِ الذي رفضَهُ المبرِّدُ في منثورِ الكلامِ ومنظومِهِ، وحملَهُ سيبويهِ على الضَّرورةِ في المنظومِ؛ لذا فالنَّصبُ هو المختارُ

---

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 86، النحاس: إعراب القرآن 4: 353-354، القزاز: مايجوز للشاعر في الضرورة ص:165-167، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 80.

(2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 154، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص:100، السهيلي: أمالي السهيلي ص:91.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 544، الدناع: مسالك النحاة ص: 92.

(4) الدناع: محمد خليفة، مسالك النحاة في وجوه الروايات، 1996م، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، ص:92.

لدى معظمِ النُّحاةِ والرُّواةِ؛ لكثرةِ سماعِ هذا الشَّاهدِ منصوباً عن الأعـراب وللأسـباب الأنفةِ الذِّكرِ[1].

### 3.2.2 حذف المبتدأ:

يحذفُ المبتدأُ جوازاً ووجوباً، فأمَّا حذفُهُ جوازاً؛ فيحذفُ إنْ كانَ هنـاك دليـلٌ عليه، نحو قولِهِ تعالى: ( سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ) [النور:1]. فالتَّقـديرُ: هـذه سـورةٌ أنزلناهـا. ويحـذفُ جـوازاً في جـوابِ الاسـتفهامِ، نحـو قولِنـا: كيـفَ أصـبحت؟ بخـيرٍ. فالمبتـدأُ محذوفٌ هنا جوازاً، والتَّقديرُ: أنا بخيرٍ، فيحذفُ جوازاً عندَ قيامِ الدَّليلِ عليهِ.

أمَّا حذفُهُ وجوباً؛ فحدَّدَ النُّحاةُ حالاتٍ يحذفُ فيها المبتدأُ وجوباً منها: النَّعتُ المقطوعُ سواءٌ أفادَ المدحَ أمْ الذمَّ أمْ التَّرحمَ، وفي بابِ "نعمَ وبـئسَ"، وصـيغةِ القسـمِ نحو: في ذمتي لأصومَنَّ، وأن يكونَ الخبرُ والمبتدأُ مصدراً واحداً ولفظاً واحداً من فعلٍ واحدٍ[2]، نحو قولِهِ تعالى: ( فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ) [يوسف:18].

ومن المواضعِ التي ذكرَهـا السَّـبتيُّ في هـذا البـابِ، "أن يـذكرَ الشَّـاعرُ رسـوماً وأطلالاً، ثمَّ يأخذُ في تفسيرِها، فقد يرجعُ على أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ، والتزمـتِ العـربُ في مثلِ هذا حذفَ المبتدأِ "[3]، ومنَ الشَّـواهدِ التـي سـاقَها السَّـبتيُّ دلـيلاً عـلى هـذا القولِ، قولُ امرئ القيسِ (من الكاملِ):

---

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 86، القزاز: يجوز للشـاعر في الضرورة ص: 167، الـدناع: مسـالك النحاة ص: 92.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 196-198، مغالسة: النحو الشافي ص: 168.

(3) السبتي: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1986م، ت:عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، س1: 598.

لِمَـــنِ الـــدِّيَارُ غَشِـــيْتُهَا بِسُـــحَامِ فَعَمَايَتَـــيْنِ فَهَضْـــبِ ذِيْ أَقْـــدَامِ[1]

ثمَّ قالَ بعدَ هذا:

دَارٌ لِهِـــــرٍّ والرَّبَـــــابِ وَفَرْتَنَـــــي وَلَمِـــيْسَ قَبْـــلَ حَـــوَادِثِ الأَيَّـــامِ[2]

فـ (دارٌ لِهِرٍّ) خبرُ ابتـداءٍ محـذوفٍ، والتَّقـديرُ: هـي دارٌ. قـالَ السَّـبتيُّ: وهـذا المبتدأُ لا يظهرُ أبداً[3]؛ لدلالةِ البيتِ السَّابقِ على المبتدأِ المحذوفِ.

### 3.2 الخبر:

### 1.3.2 تثنية الخبر حملا على المعنى:

من المسائلِ النَّحويَّةِ الفريدةِ التي استشهدَ بها النُّحاةُ منْ شعرِ امـرئ القـيسِ وجاءتْ في شعرِهِ، تثنيةُ الخبرِ حملاً على المعنى، لـذا يقـولُ القـزَّازُ في هـذا الصَّـددِ: " وممَّا يجوزُ (للشَّاعرِ) الإخبارُ عن الاثنينِ اللَّذينِ لا يفارقُ أحـدُهُما الآخـرَ، كـما يُخْـبَرُ عن الواحدِ، ويجوزُ له قلبُ هذا، فيجوزُ أن يُخْبَرَ عن الواحدِ منهما بالتَّثنيةِ "[4].

وقالَ صاحبُ الخزانةِ في هذا البابِ أيضاً: أنْ تعبرَ عن العضوين بواحدٍ، وتثنيَ الخبرَ حملاً على المعنى، نحو قولِكَ: أذني سمعتاه، وعيني رأتاه[5].

---

(1) ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السُّكري ت:275ه، 1998م، دراسة وتحقيق: محمد الشوابكة وأنور أبو سويلم، دار عمَّار، عمان، ط1، 2: 472، ينظر صدره: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 598.

(2) ديوان امرئ القيس 2: 473

(3) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 598.

(4) القزَّاز: أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، 1982م، ت: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة الكويت، ص: 456-457.

(5) البغدادي: خزانة الأدب 7: 556.

واحتجَّ لهذه المسألةِ أبو عليٍّ الفارسيُّ، والقزَّازُ، والبغداديُّ، بقولِ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِنْ أُخُرْ[1]

فابتدأَ بذكرِ عينٍ واحدةٍ، ولكنَّهُ مع ذلك ثنَّى الضَّمير في (مَآقِيهِمَا) حملاً على المعنى، فالضَّميرُ في (مَآقِيهِمَا) يعودُ على العينين كلتيهما.

### 2.3.2 حذف الخبر:

كما أوضحْنَا سابقاً، فإنَّ المبتدأَ يحذفُ جوازاً ووجوباً، فكذلك الخبرُ يحذفُ جوازاً ووجوباً، فيحذفُ جوازاً في حالِ وجودِ الدَّليلِ على الحذفِ[2]، نحو قولِنا في السُّؤالِ: مَنْ في الدَّارِ؟ سهمٌ؛ فسهمٌ مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ جوازاً، والتَّقديرُ: سهمٌ في الدَّارِ.

أمَّا عن حذفِهِ وجوباً، فلا يكونُ إلا في حالاتٍ محدَّدةٍ حدَّدها النُّحاةُ، من أهمِّها: بعدَ (لولا)، وأن يكونَ المبتدأُ مصدراً وبعدَهُ حالٌ تسدُّ مسدَّ الخبرِ، وبعدَ واوِ المعيَّةِ، وأن يكونَ المبتدأُ نصًّا صريحاً في اليمينِ أو القسمِ[3].

وممَّا عالجَهُ النُّحاةُ في شعرِ امرئ القيسِ في هذا البابِ وبالتَّحديدِ على مجيءِ المبتدأِ نصًّا صريحاً في اليمينِ أو القسمِ، قولُهُ (من الطَّويلِ):

فَقُلْتُ: يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[4]

---

(1) ينظر: الفارسي: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص:442، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص:57، البغدادي: خزانة الأدب 7: 556.

(2) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 215، مغالسة: النحو الشافي ص: 169.

(3) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 199- 204، مغالسة: النحو الشافي ص: 175-177.

(4) ينظر: الزجاجي: الجمل في النحو ص: 73، الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 361، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 67، الصنعاني: كتاب التهذيب الوسيط في النحو ص: 283.

فروي قولُهُ: (يَمِيْنُ اللـه) بالرَّفعِ والنَّصبِ، فالرَّفعُ على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ وجوباً؛ لأنَّ المبتدأَ هنا نصٌّ صريحٌ في القسمِ، والتَّقديرُ: يمينُ اللـه لازمُني، أو يمينُ اللـه عليَّ.

وأمَّا النَّصبُ، وهو الرأيُ الرَّاجحُ الذي مالَ إليهِ النُّحاةُ لكثرةِ سماعِهِ عن العربِ، على أن يمينَ اللـه الأصلُ فيها هنا؛ أحلفُ أو أقسمُ بيمينِ اللـه، فلمَّا حَذَفَ حرفَ الباءِ وصلَ فعلُ القسمِ إليهِ بنفسِهِ، ثمَّ حُذِفَ فعلُ القسمِ، وبقيَ منصوباً بِهِ[1].

وثمَّةَ آراءٌ وتخريجاتٌ أُخَرُ هنا، منها ما ذكرَهُ ابنُ مالكٍ الأندلسيُّ؛ وهو أنَّ المذهبَ البِصْرِيَّ يرى: أَنَّ المقسَمَ به إذا حُذِفَ جارُّهُ بِلا عوضٍ ولم ينوَ المحذوفُ، جازَ نصبُهُ كائناً ما كانَ، ومن ذلك قولِ امرئ القيسِ السَّابقِ[2].

وجوَّزَ النَّحاسُ خفضَهُ بالباءِ المحذوفةِ[3]، أي: يمينِ اللـه.

ومن التَّخريجاتِ التي تتسمُ بالوهنِ، والتي لقيتِ الرَّفضَ، ما أجازَهُ ابنُ خروفٍ وابنُ عصفورٍ: أن ينتصبَ (يَمِيْنَ اللـه) بفعلٍ مقدَّرٍ يصلُ إليهِ بنفسِهِ، تقديرُهُ: أُلْزِمُ نفسي يمينَ اللـه، حيثُ رُفِضَ هذا الرأيُ؛ لأَنَّ الفعلَ (أُلْزِمُ) ليسَ من أفعالِ القسمِ، وتضمينُ الفعلِ معنى القسمِ ليسَ بقياسٍ[4].

---

(1) ينظر:الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 108، المبرد: المقتضب 2: 324-326، الزجاجي: الجمل في النحو ص: 73،السُّيوطي: شرح شواهد المغني ص: 343، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية ص:861 - 862.

(2) ابن مالك: أبو عبد اللـه جمال الدين الأندلسي، شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، 2001 م، ت: محمد عبد القادر عطار وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 3: 67.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 3: 67 .

(4) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 533، السُّيوطي: همع الهوامع 4:232، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 212، البغدادي: خزانة الأدب 10: 44 .

وبناءً على ما سبقَ نرى أنَّ ابنَ خروفٍ، وابنَ عصفورٍ، والحيدرةَ اليمنيَّ، والسَّبتيَّ، وسابقَ الدينِ الصَّنعانيَّ قد حادوا عَنِ الصَّوابِ، وخالفوا القياسَ عندما قدَّروا النَّصبَ بوساطةِ الفعلِ (ألزم).

وعليهِ فإنَّ الرأيَ الرَّاجحَ والمعتمدَ لدى النُّحاةِ، والمسموعَ عن العربِ كثيراً، النَّصبُ على تقديرِ الفعلِ (أقسمُ) أو(أحلفُ بيمين الله)؛ لأنَّ الأصلَ في جملةِ القسمِ أن تكونَ فعليةً لا اسميةً، مع جوازِ الرَّفعِ على حذفِ الخبرِ وجوباً.

ونظيرُ الشَّاهدِ السَّابقِ، قولُ امرئ القيس (من الطَّويلِ):

فَقَالَتْ: يَمِيْنَ اللهِ مَا لَكَ حِيْلَةٌ  وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي[1]

فـ (يمينَ الله) يحتملُ التَّخريجاتِ والتَّرجيحاتِ الآنفةَ الذِّكرِ، وفيما سبقَ مِنَ الإبانةِ ما يُغني عَنِ الإطالةِ.

## 4.2 النواسخ

### 1.4.2 كان وأخواتها:

النَّواسِخُ: هي ألفاظٌ تدخلُ على الجملةِ الاسميَّةِ، فتنسخُ حكمَها؛ أي تغيرُهُ إلى حكمٍ آخرَ، فتدخلُ كانَ أو إحدى أخواتِها - وهي أفعالٌ ناقصةٌ - على الجملةِ الاسميَّةِ؛ أي: المبتدأِ والخبرِ، فتنسخُها؛ فترفعُ المبتدأَ، ويسمَّى اسمَها، وتنصبُ الخبرَ، ويسمَّى خبرَها.

ولكانَ أخواتٌ عِدَّةٌ تعملُ عملَها، وهنَّ: كانَ، وأصبحَ، وأضحى، وأمسى، وظلَّ، وباتَ، وليسَ، وصارَ، وما زالَ، وما برحَ، وما فتئَ، وما انفكَ، وما دامَ[2]، وغيرُها.

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 205، ابن جني: اللمع ص: 185، الفارقي: الإفصاح، ص:235.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 210-215، الغلاييني: جامع الدروس العربية، ص: 307، حسن (عباس) النحو الوافي 1: 545-546.

ومن الفرائدِ النَّحويةِ النَّادرةِ التي جاءتْ في شعرِ امرئ القيسِ حولَ (كانَ)، وأماطَ السَّمينُ الحلبيُّ اللثامَ عنها، قولُهُ (من الطَّويلِ):

فَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيْقَةٌ  فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ[1]

ففي هذا الشَّاهدِ تحتملُ (خليقةٌ) أن تكونَ اسماً وأن تكونَ فاعلاً، فهي تستقيمُ لكليهما، فتصلحُ أن تكونَ اسماً ل (تَكُ) وفاعلاً ل(سَاءَتْكِ)، ومن الآياتِ الكريمةِ التي خرَّجَها السَّمينُ الحلبيُّ على نمطِ هذا الشَّاهدِ، قولُهُ تعالى: ( وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ) [الأعراف:137]، وقولُهُ تعالى: (وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا) [الجنُّ:4]، فـ(فرعونُ)، و(سفيهُنا) يصلحُ كلٌّ منهما أن يكونَ اسماً لـ (كان)، أو فاعلاً لـ(يصنع)، أول (يقول)، كما في قولِ امرئ القيسِ السَّالفِ الذِّكرِ[2].

### 2.4.2 صار وما ألحق بها:

أشارَ النُّحاةُ إلى أنَّ هنالك أفعالاً تفيدُ معنى (صارَ) وتعملُ عملَهَا، ولكنْ بشرطِ موافقةِ (صارَ) في المعنى، وأشهرُ هذه الأفعالِ التي ذكرَها النُّحاةُ: آضَ، وغدا، ورجعَ، واستحالَ، وتحوَّلَ، وارتدَّ، وعادَ، وراحَ، وانقلبَ، وتبدَّلَ؛ فهذهِ الأفعالُ تعملُ عملَ (صارَ)؛ فترفعُ المبتدأَ؛ فيسمَّى اسماً لها، وتنصبُ الخبرَ؛ فيسمَّى خبراً لها[3].

وممَّا أثبتَهُ النُّحاةُ في شعرِ امرئ القيسِ على هذه المسألةِ، حيثُ جاءَتْ فيهِ (تحوَّلَ) بمعنى صارَ، قولُهُ (من الطَّويلِ):

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 194، الحلبي: الدر المصون 4: 608.

(2) الحلبي: الدر المصون 4: 608.

(3) ينظر: حسن (عباس) النحو الوافي 1: 557- 558، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 120-121.

وَبُــدِّلْتُ قَرْحَــاً دَامِيــاً بَعْــدَ صِــحَّةٍ  فَيَــا لَــكَ مِــنْ نُعْمَــى تَحَــوَّلْنَ أَبْؤسَــاً[1]

فقولُهُ: (تَحَوَّلْنَ أَبْؤسَاً) خرَّجَهُ بعضُ النُّحاةِ على أنَّ (تحوَّلَ) هنا عاملةٌ عملَ صارَ[2]؛ فتحوَّلَ: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ مبنيٌّ على السُّكونِ لاتصالِهِ بنونِ النِّسوةِ، ونونُ النِّسوةِ: ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِ رفعِ اسمِ (تحوَّل)، وأبؤساً: خبرُ (تحوَّلَ) منصوبٌ.

### 3.4.2 ما يعمل عمل "كان" بشروط:

وهي أربعةُ أفعالٍ: زالَ، برحَ، انفكَّ، فتئَ، فهذه الأفعالُ لا تعملُ إلاَّ إذا تقدَّمَها نفيٌ أو نهيٌ أو دعاءٌ[3]، نحو قولِهِ عزَّ وجلَّ: ( وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ) [هود:118]، وقولِهِ: ( لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ) [طه:91]، ونحوَ قولِنَا: لا زالتِ الأمطارُ منهمرةً.

واعلمْ أنَّ من مسائلِ هذا البابِ أنَّهُ يجوزُ أن يكونَ حرفُ النَّفيِّ محذوفاً، إذا كان المعنى كاشفاً عنه، والسِّياقُ يرشدُ إليه، ولاسيَّمَا في بابِ القسمِ، فمن المواضعِ التي جرتْ على القياسِ، حذفُ النَّافي بعدَ القسمِ "بشرطٍ أن يكونَ بالحرفِ (لا)، وأن يكونَ الفعلُ مضارعاً في جوابِ القسمِ "[4].

وممَّا خرَّجَهُ النُّحاةُ من شعرِ امرئ القيسِ على هذهِ المسألةِ، قولُهُ (من الطَّويلِ):

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية1: 167-168، ابن مالك: شرح التسهيل1: 329، الأشموني: شرح الأشموني1: 222-224.

(2) الحضرمي:محمد بن إبراهيم، مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امرؤ القيس"، 1991م، ت: أنور أبو سويلم وعلي الهروط، دار عمار عمان، ط1، ص: 186.

(3) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 210، مغالسة: النحو الشافي ص: 193.

(4) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 732-733، الأشموني: شرح الأشموني1: 29، حسن (عباس): النحو الوافي1: 563، الدناع: الكفاف 1: 270.

فَقُلْتُ: يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً  وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[1]

ففي هذا الشَّاهدِ حُذِفَ حرفُ النَّفيِّ قبلَ (أَبْرَحُ قَاعِداً) لتقدُّمِ القسمِ أولاً، ولمجيءِ (أبرحُ) فعلاً مضارعاً ثانياً، والتَّقديرُ: يمينُ اللهِ لا أبرحُ قاعداً، وذهبَ الخليلُ وسيبويهِ والفرَّاءُ إلى أنَّ (لا) مضمرةٌ في هذا الشَّاهدِ بعدَ القسمِ؛ لقوةِ المعرفةِ بالموضعِ[2]، وحسبُنا ما قالَ ابنُ جِنِّيٍّ: "رُبَّ إشارةٍ أبلغُ من عبارةٍ "[3].

ومن الآياتِ الكريمةِ التي خرَّجَها النُّحاةُ على المنوالِ السَّابقِ، قولُهُ عزَّ شأنُهُ: ( قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ) [يوسف:85]، إذ التَّقديرُ: تاللهِ لا تفتؤُ تذكرُ يوسفَ، فحُذِفَ حرفُ النَّفيِّ هنا؛ لأنَّ المقامَ لا يستدعي إثباتَهَا بل حذفُها للأسبابِ السَّابقةِ الذِّكرِ[4].

### 4.4.2 تمام كان وأخواتها:

كانَ وأخواتُها أفعالٌ ناقصةٌ، ولكنَّها قد تجْري على القياسِ؛ فتكتفي بمرفوعِها، فتكونُ عندئذٍ تامَّةً، فكانَ تأتي تامَّةً إذا كانت بمعنى حصلَ أو حدثَ، نحو قولِهِ تعالى: ( وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) [البقرة:28]، ودليلُ تمامِها "أن تستعملَ بمعنى الفعلِ التامِّ "[5].

---

(1) ينظر: ابن جني: اللمع ص:186، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري1: 332، العيني: المقاصد النحوية1: 403-404، البعلي: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر2: 641.

(2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 343، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 796، الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير 3: 296-297.

(3) ابن جني: الخصائص 2: 284.

(4) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص:225، 9: 238-239، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 4: 28.

(5) مغالسة: محمود حسني: النحو الشافي،2001م، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط3، ص: 198.

وممّا خَرَّجَهُ النُّحاةُ على التَّمامِ في بابِ "صارَ" مـن شـعرِ امـرئ القـيسِ، قولُـهُ (منَ الطَّويلِ):

فَصِرْنَـــا إِلَى الْحُسْـــنَى وَرَقَّ كَلامُنَـــا  وَرُضْـــتُ فَـــذَلَّتْ صَـــعْبَةً أَيَّ إِذْلالِ[1]

حيثُ جاءَتْ (صارَ) في هذا الشَّاهدِ تامَّةً مكتفيةً بمرفوعِها، فالضَّميرُ المتصلُ في محلِّ رفعِ فاعلٍ؛ لأنَّها جاءتْ هنا بمعنى الفعلِ انتقلْنا أو رجعْنا، أي: بمعنى الفعلِ التَّامِّ الذي يأخذُ فاعلاً؛ فمعنى (صِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى) أي: انتقلْنا أو رجعْنا إلى الحسنى؛ فلا تحتاجُ في مثلِ هذا الموضعِ إلى خبرٍ لتمامِها.

وممَّا خَرَّجَهُ النُّحاةُ على التَّمامِ أيضاً لامرئ القيسِ، في بابِ (بـاتَ) قولُـهُ (مِـنَ المتقاربِ):

وَبَـــاتَ وَبَاتَـــتْ لَـــهُ لَيْلَـــةٌ  كَلَيْلَـــةِ ذِي الْعَـــائِرِ الأَرْمَـــدِ[2]

فـ (بـاتَ) الأولى تامَّـةٌ مكتفيـةٌ بمرفوعِهـا، ولا تحتـاجُ إلى الخـبرِ؛ لأنَّهـا بمعنـى الفعلِ، وهو النَّومُ، أي: نامَ، وتأتي تامَّةً أيضاً إذا كانت بمعنى: عرَّسَ، وهو النُّزولُ آخـرَ اللَّيلِ، وقالوا: باتَ بالقومِ، أي: نزلَ بهم ليلاً[3]، فكلُّ مـا جـاءَ عـلى هـذه الشَّـاكلةِ فـ (باتَ) فيه تامَّةٌ لا تحتاجُ إلى خبرٍ، بل تكتفي بمرفوعِها.

وقدْ وَهمَ محي الدينِ الدَّرويشُ عندَما نسبَ هذا الشَّاهدَ لامرئ القيسِ ابـنِ عانسٍ، وهو شاعرٌ آخرُ، غـيرُ امـرئ القـيسِ بـنِ أوسٍ بـنِ حجـرٍ الكنـديِّ، والصَّـوابُ

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القـيس 1: 330، السـبتي: البسـيط في شرح جمـل الزجـاجي س2: 751، البغدادي: خزانة الأدب 9: 187.

(2) ينظـر: ديـوان امـرئ القـيس2: 644، الأشـموني: شرح الأشـموني 1: 235، العينـي: المقاصـد النحوية 1: 418.

(3) ينظر: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القـيس" ص: 238، ابـن النـاظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 97-98، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1: 228-229، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 5: 378.

أنَّ هذا الشاهدَ لامرئ القيسِ الكنديِّ، وقد أثبتَ السُّكريُّ في روايةِ الدِّيوانِ هذا الشَّاهدَ لامرئ القيسِ الكنديِّ وليسَ لابنِ عانسٍ[1].

أمَّا عن باقي أخواتِ كانَ، فتكونُ تامَّةً إذا كانت بمعنى الفعلِ، فمثلاً: أمسى وأصبح تكونان تامَّتين إذا دلتا على الدُّخولِ في وقتِ المساءِ أو الصَّباحِ، كما في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ( فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ) [الروم:17]، وكذلك دامَ تكونُ تامةً، إذا كانت بمعنى بقي، نحو قولِهِ عزَّ وجلَّ: ( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ ) [هود:107]، أي: ما بقيتِ السَّمواتُ والأرضُ.

### 5.4.2 إن وأخواتها:

وهي حروفٌ ناسخةٌ، تدخلُ على الجملةِ الاسميَّةِ فتنسخُها؛ أي: تنصبُ المبتدأَ؛ فيسمَّى اسمَها، وترفعُ الخبرَ؛ فيسمَّى خبَرها، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليتَ، ولعلَّ. نحو قولِنا: إنَّ النَّحوَ رياضةُ العقولِ، ولعلَّ القلوبَ صافيةٌ.

ومن المسائلِ النَّادرةِ في هذا البابِ التي انفردَ بها سيبويهِ، وأنكرَها سائرُ النُّحاةِ مجيءُ اسمِ إنَّ وخبرِها نكرةً، مستدلاً ومثبتاً هذا بقولِ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ  فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[2]

ففي هذهِ الرِّوايةِ للشَّاهدِ التي انفردَ بها سيبويهِ جاءَ اسمُ (إنَّ) نكرةً وهو (شِفَاءً) وكذلك جاءَ خبرُها نكرةً وهو (عبرةٌ). قالَ سيبويهِ: إنَّ هذا الوجهَ حسنٌ؛

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس2: 644، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 5: 378.

(2) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، 2004م، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، 2: 142-143.

لأنَّ كليهما نكرةٌ، وكرَّرَ هذا القولَ ابنُ عصفورٍ الإشبيليُّ، وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ، منسوباً إلى سيبويهِ[1].

ومن الآياتِ الكريمةِ التي خرَّجَها أبو جعفرٍ النَّحاسُ متكئاً ومستنداً على قولِ سيبويهِ وروايتِهِ السَّابقةِ، قولُهُ تعالى: ( وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ) [الأنعام:119]، فجاءَ اسمُ (إنَّ) نكرةً في هذه الآيةِ (كثيراً). وقالَ أبو جعفرٍ: "وصلحَ أن يكونَ اسمُها نكرةً؛ لأنَّ فيها فائدةً، وليس الخبرُ معرفةً، وهذا حسنٌ عندَ سيبويهِ"[2].

لقدْ رفضَ النُّحاةُ قولَ سيبويهِ هذا؛ لمخالفتِهِ السَّماعَ، والقياسَ، والإجماعَ، ويعودُ سببُ الزَّللِ أو الوهمِ الذي وقعَ فيهِ سيبويهِ إلى الرِّوايةِ التي انفردَ بذكرِها، فهذهِ الرِّوايةُ لم ترِدْ إلا في كتابِهِ، وكتبِ مَنْ نقلَ رأيَهُ، فكما يقولُ البغداديُّ:

"إنَّ الرِّوايةَ المشهورةَ في هذا البيتِ، (وإنَّ شفائِيَّ) بالإضافةِ إلى ياءِ المتكلِّمِ، وهذا هو الرأيُ المشهورُ المعروفُ"[3]، الذي يتوافقُ مع السَّماعِ، والقياسِ، والإجماعِ، فاسمُ "إنَّ" معرفةٌ، وهو: شفائي، وخبرُها نكرةٌ، وهو: عبرةٌ؛ وهذا هو الرأيُ المعتمدُ في هذا الشَّاهدِ.

### 6.4.2 أن بمعنى لعل:

(لعلَّ) من أخواتِ إنَّ، تنصبُ المبتدأَ؛ فيسمَّى اسمَها، وترفعُ الخبرَ؛ فيسمَّى خبرَها، والجمهورُ على أنَّ (لعلَّ) بسيطةٌ ولامُها أصلٌ، وقيلَ: مركبةٌ من علَّ، واللامُ

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 2: 142-143، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 405، ابن مالك: شرح التسهيل 1: 398.

(2) النحاس:أبو جعفر:إعراب القرآن، 1988م، ت:زهير غازي زاهد، علم الكتب بيروت، ط3، 2: 93-94.

(3) البغدادي:خزانة الأدب 9: 278، ينظر أيضاً: الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص:285، مكرم (عبد العال سالم): شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد ص: 72-73.

زائدةٌ، وقيلَ: لامُ الابتداءِ، وفيها لغاتٌ عِدَّةٌ، أوصلَها النُّحاةُ إلى ثلاثَ عشرةَ لغةً، من أشهرِها: عَلَّ، ولعَنَّ، وعَنَّ، ولأنَّ، وأَنَّ، ولَغَنَّ، وغَنَّ[1].

وممَّا أثبته النُّحاةُ من هذهِ اللُّغاتِ، معتمدين ومستندين على قولِ امرئ القيسِ (منَ الكاملِ):

عُوْجَا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيْلِ لأَنَّنَا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى اِبْنُ حَذَامِ[2]

ذكرَ النُّحاةُ أنَّ (لأنَّنَا) في قولِهِ هنا بمعنى لعلَّنا، وهي لغةُ امرئ القيسِ، كما أشارَ إلى ذلك بعضُ المؤلِّفين[3].

وممَّا حُمِلَ على هذا الشَّاهدِ قراءةُ أهلِ المدينةِ، وابنِ كثيرٍ، وأبي عمروٍ، لقولِهِ تعالى: ( أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ) [الأنعام:109] بالفتحِ، فيرون أَنَّ (أَنَّ) هنا بمعنى (لعلَّ) كما في قولِ امرئ القيسِ[4]، أي: لعلَّهَا إذا جاءَتْ لا يؤمنون.

ومن المنثورِ ما حكاه الخليلُ من قولِ بعضِ العربِ: اِئتِ السوقَ أنَّك تشتري منها شيئاً، فأنَّك هنا بمعنى لعلَّك[5]، أي: لعلَّكَ تشتري منها شيئاً.

### 7.4.2 مجيء خبر لعل فعلا ماضيا:

اختلفَ الحريريُّ وابنُ هشامٍ الأنصاريُّ حولَ مجيءِ خبرِ (لعلَّ) فعلاً ماضياً، فيرى الحريريُّ أنَّ خبرَ (لعلَّ) لا يأتي فعلاً ماضياً، أمَّا ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ فيقرُّ

---

(1) ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 447، السُّيوطي:همع الهوامع2: 153-154.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 427 ، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ق2:959.

(3) ينظر: القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 148، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 764، البغدادي: خزانة الأدب 4: 378، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ق2: 960.

(4) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 204، ابن مالك: شرح التسهيل 1: 427، البغدادي: خزانة الأدب 4: 378.

(5) ابن مالك: شرح التسهيل 1: 427.

بمجيءِ خبرِ (لعلَّ) فعلاً ماضياً، لذا يقولُ ابنُ هشامٍ في هذا الصَّددِ: "ولا يمتنعُ كونُ خبرِها فعلاً ماضياً خلافاً للحريريِّ "[1].

حيثُ استدلَّ ابنُ هشامٍ على صحةِ ما ذهبَ إليهِ بالاعتمادِ على السَّماعِ سواءٌ من المنظومِ، أمْ المنثورِ، فممَّا ذكرَهُ ابنُ هشامٍ من المنظومِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَبُدِّلْتُ قَرْحَاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ  لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَاً[2]

ففي هذا الشَّاهدِ جاءَ خبرُ لعلَّ فعلاً ماضياً (تَحَوَّلْنَ)، فالجملةُ الماضيةُ في موضعِ الخبرِ لِ(لَعَلَّ).

واستدلَّ كذلك ابنُ هشامٍ من المنثورِ، بقولِ المصطفى ﷺ: "ما يُدْريك لعلَّ اللهَ اطَّلعَ على أهلِ بدرٍ، فقالَ: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكمْ"[3]، فاطَّلعَ في موضعِ الخبرِ لِ(لَعَلَّ)، وهي جملةٌ ماضيةٌ.

أمَّا القياسُ فقد قاسَ ابنُ هشامٍ مجيءَ خبرِ لعلَّ فعلاً ماضياً على (ليتَ)، وهي بمنزلةِ (لعلَّ)، كما في قولِهِ تعالى: ( يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ) [مريم:23][4]، وقولِهِ: ( يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا ) [النبأ:40]، فكما جاءَ خبرُ ليتَ فعلاً ماضياً، فكذلك لعلَّ يأتي خبرُها فعلاً ماضياً[5]؛ لأنَّهما سيَّان.

---

(1) ابن هشامٍ، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت، 2003 م، 1: 318.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس2: 551، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 318.

(3) النووي، أبو زكريا محي الدين، صحيح مسلم "المنهاج"، 1999م، رقمه وخرَّج أحاديثه: عرفان حسونة، ت: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 8: 117.

(4) ابن هشامٍ: مغني اللبيب 1: 318.

(5) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 318.

وبناءً على هذهِ الأدلةِ التي ذكرَها ابنُ هشامٍ من السَّماعِ والقياسِ فقد ثَبتَ مجيءُ خبرِ لعلَّ فعلاً ماضياً، ولم يعدْ هنالك مجالٌ لردِّ هذا أو رفضِهِ.

**8.4.2 اتصال ما بـ "لكن":**

تتصلُ ما ب(إنَّ وأخواتِها) فتكفُّها عن العملِ؛ أيْ: لا تأخذُ اسماً ولا خبراً ويطلقُ عليها حينئذٍ - كافٌّ ومكفوفٌ -، وبذا يزولُ اختصاصُها بالأسماءِ، فتدخلُ حينئذٍ على الجملةِ الفعليَّةِ والاسميَّةِ على حدٍ سواءٍ، ومن الأمثلةِ على دخولِها على الجملةِ الفعليَّةِ قولُهُ تعالى: ( إِنَّمَا يَخْشَى اللـهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء ) [فاطر:28]، ومن الأمثلةِ على دخولِها على الجملةِ الاسميَّةِ قولُهُ تعالى: ( إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ) [الحجرات:10].

ومنَ الشَّواهدِ الشِّعريةِ التي طرقَها النُّحاةُ من شعرِ امرئ القيسِ على زوالِ عملِ (لكنَّ) لدخولِ (ما) عليها، قولُهُ (من الطَّويلِ):

وَلَكِـــنَّمَا أَسْـــعَى لِمَجْـــدٍ مُؤَثَّـــلٍ  وَقَـدْ يُـدْرِكُ المَجْـدَ المُؤَثَّـلَ أَمْثَـالِي[1]

ففي هذا الشَّاهدِ دخلت (ما) الكافَّةُ على (لكنَّ) فكفَّتْها عن العملِ، وأزالَتْهَا عن اختصاصِها بالأسماءِ؛ فدخلتْ على الفعلِ هنا وهو(أَسْعَى)، فَبَطُلَ بذا عملُها؛ لأنَّ الأصلَ في إعمالِها اختصاصُها بالأسماءِ؛ فلمَّا زالَ الاختصاصُ هنا بدخولِ (ما) أُلغيتْ، ولم تعدْ عاملةً، وما قلناهُ عن (لكنَّ)، يقاسُ على سائرِ أخواتِ (إنَّ)، ما عدا (ليت) "فإنَّها تبقى على اختصاصِها"[2] وإنْ دخلتْ عليها ما، وكذلك فإنَّ (لكنَّ) تلغى ويزولُ عملُها إذا كانتِ النُّونُ ساكنةً غيرَ مشدَّدةٍ.

---

(1) ينظر: الشنقيطي: الدرر اللوامع2: 207، الأهدل: الكواكب الدرية1: 269، سلطان (زهير عبدالمحسن): المؤاخذات النحوية ص:300، الصيداوي (يوسف): الكفاف1: 491.

(2) ابن عصفور:علي بن مؤمن الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، ت: صاحب أبو جناح، 1: 434.

### 9.4.2 لا النافية للجنس:

وهي من النَّواسخِ التي تعملُ عملَ إِنَّ وأخواتِها؛ فتنصبُ المبتدأَ؛ فيسمَّى اسمَها، وترفعُ الخبرَ؛ فيسمَّى خبرَها، وهي لنفي الجنسِ كلِّهِ عن اسمِها، بخلافِ لا النَّافيةِ للوحدةِ الملحقةِ بـ(ليسَ) عندَ الحجازيين، نحوَ قولِنا: لا مذنبَ هنا، فهي تنفي وجودَ جنسِ المذنبين كافَّةً، بخلافِ قولنا: لا مذنبٌ هنا، فهي تنفي وجودَ مذنبٍ واحدٍ، لذلك يقالُ: بل اثنان أو ثلاثة، ولا يصحُّ هذا القولُ بعدَ (لا) النَّافيةِ للجنسِ[1].

وقد وضعَ النُّحاةُ شروطاً لإعمالِ لا النَّافيةِ للجنسِ منها: أن يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتين، وألاَّ يُفْصَلَ بينَها وبينَ اسمِها، وألاَّ تدخلَ الباءُ عليها.

أمَّا اسمُها فلَهُ حكمان: البناءُ على الفتحِ إذا كانَ مفرداً، والنَّصبُ بالفتحِ إذا كانَ مضافاً أو شبيهاً بالمضافِ، أي: أنَّهُ معربٌ[2].

وممَّا طرقهُ النُّحاةُ في هذا البابِ، وفصَّلوا القولَ فيه، قولُ امرئ القيسِ (من البسيطِ):

وَيْلُمِّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلا كَهَذَا الَّذِيْ فِي الأَرْضِ مَطْلُوْبُ[3]

تعددتْ آراءُ النُّحاةِ وتخريجاتُهم في قولِهِ: (وَلا كَهَذَا الَّذِيْ فِي الأَرْضِ مَطْلُوْبُ)، فـ (لا) النَّافيةُ للجنسِ، والكافُ اسمُ (لا) مضافٌ إلى اسمِ الإشارةِ، قالَ البغداديُّ: ولا يضرُّ إضافةُ الكافِ إلى اسمِ الإشارةِ؛ فإنَّها بمعنى (مثل)، ولا تتعرفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ: موجودٌ[4].

---

(1) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 360-361، مغالسة: النحو الشافي ص: 252-253.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 5-6، مغالسة: النحو الشافي ص:254-255.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب2: 294، الشنتمري: النكت1: 604،البغدادي: خزانة الأدب 4: 90.

(4) البغدادي: خزانة الأدب 4: 90.

أمَّا الرأيُ الآخرُ فقدْ نقلَ ابنُ السَّراجِ في الأصولِ عن سيبويهِ أنَّ اسمَ (لا) في مثلِ هذا محذوفٌ، والكافُ حرفٌ، نحو قولك: لا عليكَ، أي: لا بأسَ عليكَ[1].

وتبعاً لهذا التَّعدُّدِ في التَّخريجِ، اختلفتْ كذلك آراءُ النُّحاةِ في (مَطْلُوْبُ).

فذكرَ سيبويهِ وجهين هما: الرَّفعُ على الوصفيةِ حملاً على موضعِ الكافِ؛ لأنَّها في تأويلِ رفعٍ على الابتداءِ، وأيَّدَهُ في هذا الأعلمُ. والوجهُ الآخرُ: النَّصبُ حملاً على اللَّفظِ أو على التَّمييزِ والتَّفسيرِ، نحو قولِك: لا مالَ له قليلاً ولا كثيراً[2].

وكذلك ذكرَ البغداديُّ وجهين آخرين هما: الرَّفعُ على أنَّ (مَطْلُوْبُ) عطفُ بيانٍ، ولم يقلْ بهذا سواهُ، والوجهُ الآخرُ: أنَّ (مَطْلُوْبُ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وما قبلَهُ الخبرُ، ونقل النَّحاسُ عن أبي الحسنِ الأخفشِ، أنَّ هذا هو الرأيُ الجيِّدُ[3].

وأرى أنَّ كلا الرأيين اللذين قيلا في تخريجِ اسمِ (لا) أو خبرِها صحيحان؛ فعلى الرأي الأولِ اسمُ (لا) الكافُ؛ ولكن بشرطِ اعتبارِها اسمٌ، والخبرُ محذوفٌ، وعلى الرأي الآخرِ اسمُ (لا) محذوفٌ، والخبرُ الجارُّ والمجرورُ(كَهَذَا)، أي: أنَّ الكافَ حرفٌ، أمَّا (مَطْلُوْبُ) فالرَّاجحُ فيها قولان: الأولُ: ما ذهبَ إليه سيبويهِ وهو أنَّ (مَطْلُوْبُ) صفةٌ حملاً على موضعِ الكافِ؛ لأنَّها كما يرى سيبويهِ في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ، أمَّا الرأي الثَّاني الرَّاجحُ أيضاً: فهو الذي ذكرَهُ البغداديُّ فـ (مَطْلُوْبُ) مبتدأٌ مؤخرٌ، وما قبلَهُ الخبرُ، وأمَّا من خرَّجَ (مَطْلُوْبُ) على أنَّها عطفُ بيانٍ فهذا التَّخريجُ لا يستقيمُ هنا؛ لأنَّه يستدعي وجودَ بدلٍ ومبدلٍ منه، وكذلك فإنَّ البدلَ على نيَّةِ إعادةِ العاملِ؛ وكلا الأمرين يصعبُ تأويلُهما، وأمَّا من قالَ بالنَّصبِ؛ فلا حجَّةَ لهم أيضاً؛ لأنَّ هذا البيتَ لم يروَ بالنَّصبِ، وإنَّما روي بالرَّفع فحسبُ، فهذا التَّخريجُ بعيدٌ عن الصِّحَّةِ لعدم وجودِ روايةٍ تؤازرُهُ.

---

(1) البغدادي: خزانة الأدب 4: 91.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب2: 292-294، الشنتمري: النكت 1: 604.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 4: 90-91.

**10.4.2 لا سيما:**

لهذا التَّركيبِ أحكامٌ عِدَّةٌ؛ فـ (لا) النافيةُ للجنسِ، و(سيَّ) لها حكمان: النَّصبُ أو البناءُ على الفتحِ، وفي (ما) عِدَّةُ وجوهٍ: إمَّا اسماً موصولاً، وإمَّا زائدةً، وإمَّا نكرةً تامَّةً، ولك في الاسمِ المعرفةِ بعدَها وجهان: مضافٌ إليه أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ وإنْ كانَ الاسمُ بعدها نكرةً؛ فيضافُ وجهٌ ثالثٌ، وهو النَّصبُ على التَّمييزِ.

وممَّا بسطَ فيه النُّحاةُ القولَ على (لاسيَّما)، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَلا رُبَّ يَـــوْمٍ صَـــالِحٍ لَـــكَ مِـــنْهُما  وَلا سِـــيَّمَا يَـــوْمٌ بِـــدَارَةِ جُلْجُـــلِ[1]

حيثُ رُوِيَ (يَوْم) في قولِ امرئ القيسِ هذا بالأوجهِ الثَّلاثةِ؛ بالرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ فأمَّا الرَّفعُ فعلى الخبريةِ لمبتدأٍ محذوفٍ، ويجوزُ في (ما) وجهان: أن تكونَ اسماً موصولاً، والجملةُ بعدَها صلةُ الموصولِ، أو أن تكونَ نكرةً موصوفةً بالجملةِ والتَّقديرُ: ولا مثلَ الذي هو يومٌ، أو ولا مثلَ شيءٌ هو يومٌ، وخبرُ لا على التَّقديرِ الأوَّلِ محذوفٌ، وعلى التَّقديرِ الثَّاني: (ما) النَّكرةُ الموصوفةُ بالجملةِ بعدَها.

أمَّا الجرُّ؛ فعلى الإضافةِ، و(ما) زائدةٌ بينَ المضافين، أو نكرةٌ تامَّةٌ غيرُ موصوفةٍ في موضعِ خفضٍ على الإضافةِ، و(يَوْمٍ) بدلٌ منها، والخبرُ محذوفٌ.

أمَّا النَّصبُ؛ فعلى عِدَّةِ وجوهٍ: أنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، والتَّقديرُ: لا مثلَ أعني يوماً، و(ما) زائدةٌ، وقيلَ: منصوبٌ على الظَّرفيةِ بما في (بِدَارَةِ) من معنى الاستقرارِ، ما اسمٌ موصولٌ مضافٌ إليه، والتَّقديرُ: لا مثلَ الذي استقرَّ يوماً، وقيلَ: منصوبٌ على التَّمييزِ، كما يقعُ التَّمييزُ على (مثل) في قولِهِ تعالى: ( وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ) [الكهف:109]، و(ما) زائدةٌ كافَّةٌ لـ (سيَّ) عن الإضافةِ؛ وهي عوضٌ عن

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 160، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529، وينظر: ديوان امرئ القيس: 1: 178، البغدادي: خزانة الأدب 3: 444.

الإضافةِ، وقيل: ما نكرةٌ تامَّةٌ غيرُ موصوفةٍ في موضعِ خفضٍ بالإضافةِ، والمنصوبُ تفسيرٌ لها، والتَّقديرُ: ولا مثلَ شيءٍ يوماً[1].

أمَّا التَّخريجُ الرَّابعُ للنَّصبِ؛ فهو على الاستثناءِ، وقد لقيَ هذا الرأيُ الرَّفضَ الشَّديدَ، والنَّقدَ الكثيرَ، فقد ذهبَ جمهورُ الكوفيِّين وجماعةٌ من البِصْريين: كالأخفشِ، وأبي حاتمٍ، والفارسيِّ، والنَّحاسِ، وابنِ مضاءٍ، إلى أَنَّ (لا سيَّما) من أدواتِ الاستثناءِ، وأنَّ ما بعدَها منصوبٌ على الاستثناءِ[2].

قالَ الخضراويُّ: لما كانَ ما بعدَ (سيَّمَا) بعضاً ممَّا قبلَها، وخارجاً عنهُ بمعنى الزِّيادةِ، كانَ استثناءً من الأولِ؛ لأنَّهُ خرجَ عنه بوجهٍ لم يكنْ له بطريقِ الأولويَّةِ[3].

وعَضَّدَ فخرُ الدِّينِ الخوارزميُّ هذا الرأيَ، وقالَ في ترجيحِ هذا الرَّأي: إنَّ الواوَ مقحمةٌ بينَ العاملِ والمعمولِ، فلا يقالُ: جاءني القومُ وإلاَّ زيداً[4].

ورفضَ جمهورُ النُّحاةِ - ولا سيَّمَا البصريُّون - هذا الرأيَ، فـ (لا سيَّمَا) كما يصرحون ليسَتْ من أدواتِ الاستثناءِ، ولا يجوزُ أن ينتصبَ ما بعدَها على الاستثناءِ؛ ودليلُهم في هذا عِدَّةُ أمورٍ:

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 325-326، المرادي: الجنى الداني ص:332-334، ابن هشام: مغني اللبيب1: 343-344، البغدادي: خزانة الأدب 3: 444- 446.

(2) ينظر: الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير3: 997-998، السُّيوطي: همع الهوامع 3: 291-292، الكيشي: الإرشاد إلى علم الإعراب ص: 260.

(3) السُّيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 3: 292.

(4) الخوارزمي: فخر الدين، شرح أبيات المفصل، 1999م، ت: محمد نور رمضان، الكلية الإسلامية الجماهيرية العظمى طرابلس، ط1، 1: 360-362.

أ- أنَّ (لا سيَّما) ليسَتْ بمنزلةِ (إلاَّ)؛ فيجوزُ تخفيفُ (لا سيَّمَا)، ويجـوزُ حـذفُ (لا) منها للعلمِ بها؛ فهي ليسَتْ بمنزلةِ (إلاَّ)، وكذلك لـو كانـتْ بمعنـى (إلاَّ) لمـا جـازَ دخولُ الواوِ عليها، كما لا يجوزُ دخولُها على (إلاَّ).

ب- أنَّها ليسَتْ للاستثناءِ أصلاً؛ لأنَّ الاستثناءَ يُثْبِتُ للمستثنى حكماً ضدَّ حكمِ المستثنى منهُ، ولا سيَّمَا تُثْبِتُ للثَّاني حكمَ الأوَّلِ، ولكنْ بطريقِ الزِّيادةِ.

ج- وكذلك ما يبطلُ كونَها أداةَ استثناءٍ دخولُ الواوِ عليها، فالواوُ لا تفصلُ بين العاملِ والمعمولِ، أو بينَ المستثنى والمستثنى منـه[1]، فـإذا ثَبَـتَ دخـولُ الـواوِ؛ وهـو ثابتٌ، تبينَ لنا فسادُ رأي من اعتبرَها من أدواتِ الاسـتثناءِ؛ لأنَّهَـا عندئـذٍ تفصـلُ بـينَ المستثنى والمستثنى منْهُ، وهذا بالطَّبعِ لا ترضونهُ، فكيفَ جعلتموهـا إذاً مـن أدواتِ الاستثناءِ وأنتم لا ترضون هذا.

أمَّا عن حكمِ (سيَّ) فيما سبقَ من حيثُ الإعرابُ و البنـاءُ، فتكـونُ معربـةً إذا عُدَّتْ (ما) اسماً موصولاً مضافاً إليه، أو إذا عُدَّتْ (ما) زائدةً، ويومـاً مضـافاً إليـه، أو إذا عُدَّتْ (ما) نكرةً تامَّةً مخفوضةً بالإضافةِ، وما سوى ذلك تكون (سيَّ) فيهِ مبنيَّةً.

وبناءً على التَّحليلِ السَّابقِ؛ فالرأيُ المعتمدُ والرَّاجحُ في قولِ امرئ القـيسِ (وَلا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ) لدى جُلِّ النُّحاةِ والعلماءِ جرُّ (يَوْمٍ) على الإضافةِ لـ (سيَّ)، و(ما) زائدةٌ، أمَّا رفعُ (يَوْمٍ) فهو قليلٌ، والأقلُ النَّصبُ[2]، وإنَّما قلنـا إنَّ الجـرَّ أرجحُهـا لعدمِ تكلُّفِ التَّأويلِ والتَّقديرِ كما في الرَّفعِ والنَّصبِ.

* * *

(1) ينظر: الأشموني: شرح الأشموني 1: 529، السُّيوطي: همع الهوامع 3: 292، البغدادي: خزانة الأدب 3: 447، الأيوبي: الكناش 1: 200- 201.

(2) ينظر: الخوارزمي: شرح المفصل في صـنعة الإعـراب الموسـوم بـالتخمير 1: 468، البغـدادي: خزانة الأدب 3: 445.

# الفصل الثالث

# المنصوبـات

## الفصل الثالث

## المنصوبات

### 1.3 التعدي واللزوم:

**الفعلُ اللازمُ:** يقصدُ به الفعلُ الَّذي يكتفي بمرفوعِهِ؛ لإتمامِ معنى الجملةِ لـذا فإنَّه يوسمُ بالفعلِ القاصرِ لاقتصارِهِ على الفاعلِ فحسبُ.

**الفعلُ المتعدِّي:** وهو الفعلُ الَّذي لا يكتفي بمرفوعِهِ لإتمامِ معنى الجملةِ، بـلْ يحتاجُ إلى مفعولٍ بهِ واحدٍ، أو اثنين، أو ثلاثةٍ؛ لإتمامِ معنى الجملةِ.

وقبلَ الولوجِ في تبيانِ طرقِ تعديةِ الأفعالِ، فإنَّ هنالك زمرةً من الأفعـالِ تـأتي لازمةً قاصرةً تارةً، و تأتي متعدِّيَّةً تارةً أخرى، ومن الشَّواهدِ التي ضُرِبَتْ مثـالاً عليهـا قولُ امرئ القيس (من الطَّويلِ):

غَـــدَائِرُهُ مُسْتَشْـــزِرَاتٌ إِلَى الْعُـــلا  يَضِـــلُّ الْعِقَـــاصُ فِي مُثَنَّـــىً ومُرْسَـــلِ[1]

حيثُ قالَ الزَّوزنيُّ ما نصُّهُ: الاستشزارُ: الرَّفعُ والارتفاعُ، فيكونُ الفعلُ منهُ تارةً لازماً، وتارةً متعدِّياً؛ فمن رواهُ بكسرِ الزَّاي جعلَهُ مِنَ اللازمِ، ومن روى بفتحِها جعلَـهُ من المُتعدِّي[2].

(1) البغدادي: خزانة الأدب 10: 127.

(2) المصدر نفسه 10: 131.

واختلفَ النُّحاةُ أيضاً في الفعلِ (شَبَّهَ) هل يتعدَّى إلى المفعولِ الثَّاني بوساطةِ الباءِ، أمْ بغيرِها؟ قال ابنُ مالك الأندلسيُّ: "المشهورُ تعدِّيةُ (شبَّهَ) إلى مشبَّهٍ ومشبَّهٍ به دونَ باءٍ"[1] ، واستدلَّ ابنُ مالكٍ على صحةِ هذا القولِ بقولِ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَشَبَّهْتُهُمْ فِي الآلِ لَمَّا تَكَمَّشُوا حَدَائِقَ دَوْمٍ أَوْ سَفِيْنَاً مُقَيَّرَا[2]

ويرى ابنُ مالكٍ: أنَّهُ "يجوزُ أن يُعَدَّى إلى الثَّاني بالباءِ، نحوَ قولِنا: شبهتُ كذا بكذا، واستدلَّ ابنُ مالكٍ على جوازِ تعديتِهِ بالباءِ، بقولِ أمِّ المؤمنين- رضيَ اللهُ عنها- : "شبَّهْتمونا بالحمرِ والكلابِ "[3].

ويقولُ ابنُ مالكٍ: يُخَطِّئُ بعضُ المعجبين بآرائِهِم سيبويهِ وغيرَهُ من أئمةِ العربيَّةِ في قولِهِم: "شبَّهَ كذا بكذا"، ويزعمون أنَّ هذا الاستعمالَ لحنٌ، وأنَّهُ لا يوجدُ في كلامِ من يُوْثَقُ بعربيَّتِهِ، والواجبُ تركُ الباءِ، وليسَ الذي زعموا بالصَّحيحِ؛ بلْ سقوطُ الباءِ وثبوتُها جائزان، وسقوطُها أشهرُ في كلامِ القدماءِ، وثبوتُهُا لازمٌ في عرفِ العلماءِ[4].

### 1.1.3 طرق تعدية الأفعال:

نستطيعُ أنْ نصيَّرَ الفعلَ اللازمَ فعلاً متعدِّياً، والفعلَ المتعدِّي إلى واحدٍ متعدِّياً إلى اثنين، وَفْقَ مسائلَ وطرقٍ وضعَها النُّحاةُ بناءً على استقراءِ كلامِ العربِ، وهي:

---

(1) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، 1985م، ت: طه محسن، الجمهورية العراقية، ص: 33.

(2) المصدر نفسه ص: 33.

(3) ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص: 33.

(4) المصدر نفسه ص: 33-34.

**أوَّلاً:** إدخالُ همزةِ النَّقلِ أو التَّعديةِ على الأفعالِ، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ عليها، قولُ امرئ القيسِ (من الوافرِ):

أَصَــدَّ نِشَــاصَ ذِيْ الْقَــرْنَيْنِ حَتَّــى تَــوَلَّى عَــارِضُ الْمَلِــكِ الْهُــمَامِ[1]

فالشَّاهدُ هنا تعديةُ (صَدَّ) بوساطةِ همزةِ النَّقلِ أو التَّعديةِ.

**ثانياً:** إدخالُ حرفِ الجرِّ المناسبِ للمعنى، وأشهرُ حروفِ الجرِّ التي استخدمَهَا النُّحاةُ لتعديةِ الأفعالِ؛ حرفُ الباءِ التي تكون بمنزلةِ همزةِ النَّقلِ أو التَّعديةِ، ومن الشَّواهدِ التي ساقها النُّحاةُ في هذا البابِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزَّلِ[2]

فقولُهُ: (كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزَّلِ) معناه: كما أزلتِ الصَّفواءُ المتنزَّلَ، فالباءُ هنا للتَّعديةِ؛ وهي بمنزلةِ أو بمعنى الهمزةِ، من حيثُ إفادةُ النَّقلِ أو التَّعديةِ؛ لأنَّ ما نُقِلَ بالهمزةِ بمعنى ما نُقِلَ بالباءِ فلا فرقَ بينَ قولِنا: أزللْتُهُ، وزللْتُ بِهِ، وبينَ قولِنا أذهبْتُ زيداً، وذهبْتُ بِهِ[3].

ومن الآياتِ الكريمةِ التي خُرِّجَتْ على منوالِ قولِ امرئ القيسِ هذا، قولُهُ تعالى: ( وَلَوْ شَاء اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ) [البقرة:20]، فجاءتْ باءُ النَّقلِ أو التَّعديةِ هنا بمعنى الهمزةِ، كما في قول امرئ القيسِ؛ إذ المعنى: أذهبَ اللهُ سمعَهم وأبصارَهُم[4].

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس2: 563، البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص: 350.

(2) ديوان امرئ القيس1: 249، ينظر عجزه: القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 202.

(3) ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 603-604، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 856-857، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 202- 203.

(4) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 856.

ومن الشَّواهدِ أيضاً التي ضربَها النُّحاةُ من شعرِ امرئ القيسِ على باءِ التَّعديةِ، قولُهُ (من الطَّويلِ):

خَلَيْلَيَّ مُرَّا بِيْ عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ[1]

فقولُهُ: (مُرَّا بِيْ) معناه: (أَمِرَّاني وأنتما معي)[2]، فالباءُ هنا بمنزلةِ الهمزةِ، من حيثُ إفادتُها معنى التَّعديةِ والنَّقلِ؛ فمن خلالِ ما أطلقَ عليهِ النُّحاةُ (باء النَّقلِ أو التَّعديةِ) نستطيعُ أن نحوِّلَ الفعلَ اللازمَ فعلاً متعدِّياً، والفعلَ المتعدِّي إلى واحدٍ متعدِّياً إلى اثنين كما سبقَ من خلالِ الشَّواهدِ السَّابقةِ الذِّكرِ.

### 2.1.3 صيغة "تفاعل " من حيث اللزوم والتعدي:

لصيغةِ (تَفَاعَلَ) أحكامٌ عِدَّةٌ من حيثُ اللُّزومُ والتَّعدي، فتأتي تارةً لازمةً، وتارةً أخرى متعديةً.

حيثُ يرى السَّبتيُّ أَنَّ (تفاعلَ) يوجدُ على معنى فَعَلَ، ويوجدُ على معنى فَعَلَ أحدُهُما بالآخرِ ما فَعَلَ الآخرُ بِهِ، فإنْ كانَ على معنى فَعَلَ، وُجِدَ متعدِّياً"[3].

ومن الشَّواهدِ التي أوردها البطليوسيُّ والسَّبتيُّ والسُّيوطيُّ على مجيءِ (تَفَاعَلَ) متعدِّياً بمعنى (فَعَلَ)، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسَاً عَلَيْهَا وَمَعْشَرَاً عَلَيَّ حِرَاصَاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي[4]

---

(1) ديوان امرئ القيس 1: 362، ينظر شطره: الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح أبيات الإيضاح 2: 825.

(2) الجرجاني، عبد القاهر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 1982، ت:كاظم بحر المرجان، دار الرشيد الجمهورية العراقية، 2:826.

(3) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415.

(4) ينظر: السُّيوطي: شرح شواهد المغني ق2: 651، وينظر صدره: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415.

فقولُهُ: (تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسَاً) جاءَ متعدِّياً إلى مفعولٍ واحـدٍ، إذ المعنـى: جُـزْتُ أو خلَّفْتُ، فأشارَ سيبويهِ إلى أنَّ (تفاعلَ) قد يكونُ من واحدٍ، ويكونُ متعدِّياً[1]، كـما في هذا الشَّاهدِ، فـ (تَجَاوَزْتُ) وقعَ الفعلُ فيهِ من واحدٍ؛ لذلك تعدَّى، ومن الأمثلةِ التي وجَّهها البطليوسيُّ قياساً على هذا الشَّاهدِ، قولُنا: تجاوزْتُ المكانَ، وتقاضـيْتُ الـدينَ، وتعاطيْتُ الشيءَ، وتعاهدْتُ ضيعتِي[2]، أمَّـا إذا دلَّـتْ صـيغةُ (تَفَاعَـلَ) عـلى المعنـى الثَّاني؛ أي: أنَّ كلاً منهما فعلَ بالآخرِ كما فعلَ الآخرُ به، فتأتي على ضربين:

**أحدُهُما**: أن يكونَ من فِعلٍ يتعدَّى إلى اثنين، نحو: تعاطيْنا الدَّراهمَ، فالمعنى: أعطيتُهُ وأعطاني الدَّراهمَ؛ فما كانَ هكذا تعدَّى[3].

ومن الشَّواهدِ التي تثبتُ ذلك قولُ امرئ القيس (من الطَّويلِ):

فَلَـمَّا تَنَازَعْنَـا الْحَـدِيْثَ وَأَسْـمَحَتْ  هَصَرْتُ بِغُصْـنٍ ذِي شَـمَارِيْخَ مَيَّـالِ[4]

فقولُهُ: (تَنَازَعْنَا الْحَـدِيْثَ) متعـدٍّ إلى واحـدٍ؛ لأنَّ (تَنَـازَعَ) في الأصـلِ متعـدٍّ إلى مفعولين نحو: نازعتُ زيداً الحديثَ، فلمَّا دلَّ على التَّشاركِ في الفعلِ اتَّحـدَ كـلٌّ مـن الفاعلِ والمفعـولِ الأولِ في القيـامِ بالحـدثِ؛ فأصـبحا الفاعـلَ، وصـار المفعـولُ الثَّـاني مفعولاً أوَّلَ.

**الآخرُ**: أن يكونَ من فعلٍ يتعدَّى إلى واحدٍ، نحـو: تضـاربْنَا وتقاتلْنَـا وتشـاتمْنَا، فهذا الضَّربُ لا يتعدَّى أبداً؛ لأنَّك قدْ أسـندْتَ الفعـلَ إلى كـلِّ واحـدٍ مـنكما وجعلْتَـهُ

---

(1) ينظر: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415، السُّيوطي: شرح شواهد المغنـي ق2:652.

(2) البطليوسي: عبد الـلـه بن السيد، إصـلاح الخلـل الواقـع في الجمـل للزجـاجي، 1979م، ت: حمزة عبد الـلـه النشرتي، دار المريخ الرياض، ط1، ص: 102.

(3) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415.

(4) البطليـوسي: ابـن السـيد، الاقتضـاب في شرح أدب الكُتَّـاب، القسـم الثالـث، 1983م، ت: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، المكتبة العربية القاهرة، ص: 395.

فاعلاً، وتضمنَ الكلامُ أنَّ كلَّ واحدٍ منكما ضاربَ أو قاتلَ أو شاتمَ صاحبَهُ؛ فلذلك امتنعَ منَ التَّعدِّي[1].

### 3.1.3 ما ألحق بأفعال القلوب (قال):

يأتي الفعلُ من القولِ على استعمالين؛ فيكونُ متعدِّياً إلى اثنين، وذاك حينَمَا يضمَّنُ معنى الظَّنِّ، أمَّا الاستعمالُ الآخرُ فيأتي متعدِّياً إلى واحدٍ إذا كان بمعنى نطقَ أو تلفظَ.

**الاستعمالُ الأوَّلُ**: وهو تضمينُ (قالَ) معنى الظَّنِّ، فتلحقُ (قالَ) عندئذٍ بأفعالِ القلوبِ، فتنصبُ مفعولين؛ أصلُهُما مبتدأٌ وخبرٌ، ولكنْ ضمنَ شروطٍ محدَّدةٍ وهي: أن يكونَ الفعلُ مضارعاً لمخاطبٍ، وأن يتقدمَهُ أداةُ استفهامٍ بحيثُ لا يفصلُ بينَهُ وبينَها فاصلٌ سوى الظَّرفِ والمجرورِ، وأن يتضمَّنَ الفعلُ معنى الظَّنِّ[2].

ولكنْ ثمَّةَ لُغةٌ تنسبُ إلى بني سُلَيْمٍ تُعْمِلُ أو تُجْرِي القولَ مجرى الظَّنِّ مطلقاً دونَ قيدٍ أو شرطٍ، فقدْ ذكرَ ابنُ عصفورٍ، وابنُ هشامٍ أنَّ بني سُلَيْمٍ يجرون القولَ مجرى الظَّنِّ مطلقاً[3]، ومن الشَّواهدِ التي رويت على هذه اللُّغةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ  تَقُولُ: هَزِيزَ الرِّيْحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ[4]

---

(1) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب ص: 396، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415.

(2) ينظر: ابن عصفور:شرح جمل الزجاجي1: 462،الغلاييني:جامع الدروس العربية ص: 360.

(3) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 462، ابن عصفور: المقرب 323 ، ابن هشام: أوضح المسالك 2: 65-66.

(4) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 387، ابن عصفور: المقرب ص: 323، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 462، وينظر عجزه: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 65.

فقولُهُ: (هَزِيزَ الرِّيحِ) أوردَهُ ابنُ عصفورٍ، وابنُ هشامٍ، على إجـراءِ بنـي سُـلَيْمٍ (تَقُوْلُ) مجرى (تظـنُّ) بغـضِّ الطَّـرفِ عـن الشُّروطِ التـي حـدَّدها النُّحـاةُ، فنصـبت (تَقُوْلُ) هنا مفعولين، الأوَّلُ: (هَزِيزَ الريحِ)، والآخرُ: الجملة (مَرَّتْ بِأَثْأَبِ).

وقدْ روي هذا الشَّاهدُ برفعِ (هَزِيْز) على أنَّهُ خـبرُ مبتـدأٍ مضـمرٍ، أي: هزيـزُهُ هزيزُ الرِّيحِ[1].

**الاستعمالُ الثَّاني:** وهو ألاَّ يتضمَّنَ القولُ معنى الظَّـنِّ، فيـأتي بمعنـى نطـقَ أو تلفظَ مثلاً فيتعدَّى إلى واحدٍ فقطْ، سواءٌ أكانَ صريحاً أمْ حكايةً، أي: في تقديرِ جملةٍ محكيَّةٍ بالقولِ، والمفعولُ الصَّريحُ أو المفردُ هنا على ضربين:

**الأوَّلُ:** المفردُ المؤدَّى بِهِ معنـى الجملـةِ، كالحـديثِ والشِّـعرِ والخطبـةِ؛ نحـو: قلتُ حديثاً وشعراً وخطبةً، فتنصبُهُ على المفعولِ بِهِ؛ لأنَّهُ اسمٌ للجملةِ.

**الثَّاني:** المفردُ الذي يرادُ بِهِ مجردُ اللَّفظِ، وهـو الـذي لا يكـونُ اسـماً للجملـةِ، نحو قولِنا: رأيتُ فتىً يقولون له زيداً، أي يسمُّونهُ بهذا الاسمِ.

أمَّا المفردُ غيرُ ذينِ الضَّربين، فليسَ فيهِ إلاَّ الحكايةُ على تقديرِ متمِّ الجملـةِ[2]، أي: يُقَدَّرُ في جملةٍ تكونُ في محلِ نصبِ مفعولٍ بِهِ.

فيرى جماعةٌ من النُّحاةِ ولا سيَّما ابنُ عصفورٍ أنَّ المفـردَ الـذي لمْ يـؤدِ معنـى الجملـةِ، ولم يُـرَدْ بـهِ مجـردُ اللَّفـظِ، فإنّـهُ لا ينصـبُ بـالقولِ، بـل يُحـكى[3]، قـال ابـنُ عصفورٍ:" إنَّ هذه المفرداتِ الواقعةَ بعدَ القولِ، إنَّما تُحكى من كلامِ المتكلمِ بها، وباطـلٌ أنْ تتكلمَ بالمفرداتِ من غيرِ أنْ يلفـظَ بهـا في جملـةٍ، فـإذا ثبـتَ أنَّهـا منقطعـاتٌ مـن

(1) الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امرؤ القيس" ص: 131.

(2) ينظر: السُّيوطي: المطالع السعيدة في شرح الفريدة 1: 338-339، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 361.

(3) ينظر: ابن عصفور: المقرب ص: 324 ، السُّيوطي: همع الهوامع 2: 244.

جملٍ، فينبغي أن تعاملَ معاملةَ الجملِ وبذلك وردَ السَّماعُ"[1]، حيثُ قالَ امرؤ القيسِ (من الطَّويلِ):

إِذَا ذُقْتُ فَاهَا قُلْتُ: طَعْمُ مُدَامَةٍ مُعَتَّقَةٍ مِمَّا تَجِيءُ بِهِ التُّجُرْ[2]

فقولُهُ: (طَعْمُ مُدَامَةٍ)، أي: طعمُهُ طعمُ مدامةٍ، والمجموعُ محكيٌّ بالقولِ، أي: أنَّ الجملةَ من المبتدأِ المضمرِ والخبرِ في محلِ نصبِ مفعولٍ به لـ (قُلْتُ).

وكذلك قولُهُ أيضاً (من المتقاربِ):

إِذَا أَقْبَلَتْ قُلْتَ: دُبَّاءَةٌ مِنَ الْخُضْرِ مَغْمُوسَةٌ فِي الْغُدُرْ[3]

فكما يقولُ البغداديُّ: إنَّ (دُبَّاءَةٌ) ليستْ وحدَها محكيَّةً بالقولِ، بلْ هي خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هي دُبَّاءَةٌ، والمجموعُ هو المحكيُّ[4]، أي منصوبٌ بالقولِ.

ففي قولِ امرئ القيس الأوَّلِ والثَّاني لمْ يؤدِ المفردُ معنى الجملةِ، ولا قُصدَ بهِ مجردُ اللَّفظِ، لذلك كلُّ ما جاءَ على هذه الشَّاكلةِ، فليسَ فيهِ إلا النَّصبُ على الحكايةِ على تقديرِ متمِّ الجملةِ.

ومن الآياتِ التي حملَها ابنُ عصفورٍ على بيتِ امرئ القيسِ الأوَّلِ، قولُهُ تعالى: ( يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ) [الأنبياء:60]، على تقديرِ: يقالُ: لهُ يا إبراهيمُ[5]، فجملةُ النِّداءِ محكيَّةٌ بالقولِ، في موضعِ مفعولِ ما لمْ يُسمَّ فاعلُهُ.

---

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 463.

(2) ينظر: الشنقيطي: الدرر اللوامع2: 271، ينظر صدره: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 463، ابن عصفور: المقرب ص: 324، السُّيوطي: المطالع السعيدة 1: 340.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 9: 175.

(4) البغدادي: خزانة الأدب 9: 175.

(5) ينظر: ابن عصفور: المقرب ص: 324، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 463.

### 2.3 النداء (المنادى):

أُسلوبٌ لُغويٌّ يقومُ على توجيهِ الدَّعوةِ إلى المخاطبِ، وتنبيهِهِ للإصغاءِ، وسماعِ ما يريدُ المتكلِّمُ أنْ يوصلَهُ إليه.

المُنَادَى: اسمٌ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، تقديرُهُ: أنادي أو أدعو؛ وهذا مذهبُ الجمهورِ، ويرى جماعةٌ من النُّحاةِ أنَّهُ منصوبٌ بحرفِ النِّداءِ، وهو المدعوُّ الذي وُجِّهَ إليهِ النِّداءُ أو الخطابُ[1].

#### 1.2.3 حروف النداء:

لأُسلوبِ النِّداءِ سبعةُ أحرفٍ: همزةُ النِّداءِ وأيْ وهما للمنادى القريبِ، وأيا وهيا وآ للمنادى البعيدِ، ويا للمنادى القريبِ والبعيدِ، ووا (النُّدبةِ) للمنادى المندوبِ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها النُّحاةُ على همزةِ النِّداءِ، قولُ امرئ القيس (من الطَّويلِ):

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ  وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِيْ فَأَجْمِلِي[2]

فقولُهُ: (أَفَاطِمُ)، أجمعَ النُّحاةُ أنَّ الهمزةَ فيهِ لنداءِ القريبِ، ونقلَ ابنُ الخبَّازِ عن شيخِهِ أنَّها للمتوسطِ، وأنَّ الذي للقريبِ (يا)، وهذا خرْقٌ لإجماعِ النُّحاةِ، كما يقولُ ابنُ هشامٍ[3].

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك "الهامش"4: 5-6، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 278.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 19، السرمري: اللؤلؤة في علم العربية ص: 262، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 1: 13، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 16.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 35، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 19، السُّيوطي: المطالع السعيدة في شرح الفريدة 1: 268، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 16.

وأنشدَ النُّحاةُ أيضاً لامرئ القيسِ على مجيءِ الهمزةِ للقريبِ قولَهُ (من الطَّويلِ):

أَصَاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيْكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ[1]

فقولُهُ: (أَصَاحِ)، قالَ عنهُ البغداديُّ: إنَّ الهمزةَ فيهِ لنداءِ القريبِ[2]؛ فبناءً على هذين الشَّاهدين وغيرِهما من الشَّواهدِ فقدْ درجَ العربُ على مناداةِ القريبِ بهمزةِ النِّداءِ، ولكنَّ الشاعرَ أو المتكلِّمَ قدْ يخرجُ على هذا، فينادي البعيدَ بالهمزةِ وهي لنداءِ القريبِ؛ ليعبرَ عن قربِهِ من قلبِهِ وفؤادِهِ، وقدْ يعكسُ الشَّاعرُ أو المتكلِّمُ ما سبقَ، فينادي القريبَ بنداءِ البعيدِ؛ ليعبرَ عن مشاعرِ البغضِ والكراهيةِ، وفي مثلِ هذه الشَّواهدِ يجبُ ألاَّ نسارعَ إلى وسمِها بالخطأِ؛ فبابُ المجازِ واسعٌ في اللُّغةِ العربيةِ، وتبادلُ المراكزِ واردٌ فيها أيضاً.

### 2.2.3 حذف حرف النداء:

يُحْذَفُ حرفُ النِّداءِ (الياء) دونَ غيرِهِ حذفاً لفظيَّاً، ويبقى أثرُهُ، في مواطنَ حدَّدَها النُّحاةُ، حيثُ أشارَ ابنُ عصفورٍ أنَّ الياءَ لا تحذفُ إلاَّ في الاسمِ العَلَمِ وفي الاسمِ المضافِ فحسبُ[3]، ومن الشَّواهدِ التي استدلَّ بها ابنُ عصفورٍ على حذفِ الياءِ في المضافِ قولُ امرئ القيس (من الطَّويلِ):

خَلَيْلَيَّ مُرَّا بِيْ عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الْفُؤادِ الْمُعَذَّبِ[4]

فقولُهُ: (خَلَيْلَيَّ) منادى مضافٌ إلى ياءِ المتكلِّمِ، حذفتْ ياءُ النِّداءِ قبلَه.

وممَّا عيبَ على امرئ القيسِ في هذا البابِ، قولُهُ (من الطَّويلِ):

---

(1) البغدادي: خزانة الأدب 9: 425.

(2) المصدر نفسه 9: 425.

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 102.

(4) ديوان امرئ القيس: 362، ينظر صدره: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي2: 102.

لَعَمْـرِي لَسَـعْدُ بْـنُ الرَّبَـابِ إِذَا عَـدَا أَحَـبُّ إِلَيْنَـا مِنْـكَ فَـا فَـرَس حَمِـرْ[1]

قال الحيدرةُ اليمنيُّ: أرادَ يا (فا فـرس) فحـذفَ حـرفَ النِّـداءِ مـن النَّكـرةِ[2]، ويرى الحضرميُّ أنَّ هذا الجوابَ عارٍ من الدقَّـةِ، فقولُـهُ: (فَـا فَـرَس حَمِـرْ) يجـوزُ أنْ ينتصبَ على النِّداءِ المضافِ، ويجوزُ أن ينصبَ أيضاً على الذَّمِّ[3].

وأرى أنَّ الرأيَ الصَّحيحَ ما ذهبَ إليهِ الحضرميُّ؛ فيجوزُ أن يُحْمَلَ قولُ امـرئ القيسِ (فا فرس) على النِّداءِ المضـافِ، وحـذفُ (يـا) النِّـداءِ هنـا جـارٍ عـلى القاعـدةِ والقياسِ فلا عيبَ فيهِ، بل إنَّ حذفَ حرفِ النِّداءِ هنا يدلُّ على فصاحةِ امرئ القـيس وبيانِهِ، ويجوزُ أن يُحْمَلَ على الذَّمِّ، أي: أذمُّ فا فـرسٍ حمـرٍ، وأمَّـا مـا ذكـرَهُ الحيـدرةُ اليمنيُّ فليسَ بصوابٍ؛ فكأنَّهُ وَهِمَ أنَّ (فافرس) كلمةٌ واحدةٌ نكرةٌ لذلك خرَّجَها عـلى حذفِ حرفِ النِّداءِ، والصَّـوابُ أنَّ (فـافرس) مؤلفـةٌ مـن (في بمعنـى: فـم) و(فـرس)، فليست بنكرةٍ، فالأمرُ فيها ما ذكرَ الحضرميُّ لا غيرُ.

### 3.2.3 أسماء لا تقع إلا في النداء خاصة:

هنالك أسماءٌ محصورةٌ لا تقعُ إلا في بابِ النِّـداءِ، ومـن أشـهرِها: اللَّهُـمَّ، وفُـلُ وفُلةُ، أي: يا فُلانُ ويا فُلانةُ، ولؤمانُ وملأمانُ؛ كثيرُ اللُّؤمِ والدَّناءةِ، ونومانُ؛ كثيرُ النَّومِ، ومخبثانُ؛ كثيرُ الخُبثِ، وفُعَلُ كفُسَقٍ؛ سبَّاً للمذكرِ، وفَعَالِ كفَسَاقِ؛ سبَّاً للمؤنثِ[4].

---

(1) الحيدرة: علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، 2002م، ت: هادي عطية مطر الهـلالي، دار عمَّار عمان، ط1، ص: 337.

(2) الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 337.

(3) الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امرؤ القيس" ص: 192.

(4) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 4: 40- 42، حسن(عباس): النحو الوافي4: 68-75.

وممَّا ذكرَهُ النُّحاةُ أيضاً على هذا البابِ قولُ العربِ: يا هناهُ أقْبِلْ؛ ف(هناهُ) لا تستعملُ إلاَّ في النِّداءِ خاصَّةً؛ إذ لا يقالُ: جاءني هناهُ ولا مررتُ بهناهُ؛ لأنَّهُ للنِّداءِ خاصَّةً، ومعناه: يا هذا أو يا رجلُ، وأكثرُ استعمالِهِ عندَ الجفاءِ والغلظةِ[1]، ومن الأدلةِ التي سيقتْ لإثباتِ مجيءِ (هناهُ) في بابِ النِّداءِ خاصَّةً قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

وَقَدْ رَابَنِي قُولُهَا: يَا هَنَا هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرْ[2]

فقولُهُ: (يَا هَنَاهُ)، أيْ: يا رجلُ؛ وهي كلمةٌ تقالُ لمن يُسْتَحْقَرُ، ويُتَبَرَّمُ بِهِ، وهي كنايةٌ عن أسماءِ الأجناسِ المحقَّرةِ التي خُصَّت بالنِّداءِ فحسبُ[3].

وقالَ بدرُ الدِّينِ العينيُّ: (يَا هَنَاهُ) أصلُها الهاءُ، حيثُ بناها على (فعالِ)، وأُدْخِلَتْ عليهِ الألفُ لمدِّ الصَّوتِ في النِّداءِ، أو أصلُها الواوُ فَقُلِبَتْ أَلفاً، ثمَّ أُدْخِلَتِ الهاءُ للوقفِ، ثمَّ كَثُرَ في كلامِهم حتَّى صارتِ الهاءُ كأنَّها أصليَّةٌ[4].

ويبدو أنَّ أصلَ (هَنَاهُ) (هَنُ) وهي من الأسماءِ التي خصَّها العربُ بنداءِ المجهول، وربَّما ختموها عندَ النِّداءِ بالأحرفِ الزائدةِ التي قدْ تختمُ بها في النُّدبةِ[5].

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب4: 235، الزجاجي: الجمل في النحو ص: 163، الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح2: 762، البطليوسي:الحلل في شرح أبيات الجمل ص: 218-219.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 623، الزجاجي: الجمل في النحو ص: 163.

(3) ينظر: البطليوسي: شرح أبيات الجمل ص: 154، الخوارزمي: شرح أبيات المفصل 2: 1275-1277.

(4) العيني: بدر الدين، المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية "شرح الشواهد الكبرى"، 2005م، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 3: 255-256.

(5) حسن: عباس، النحو الوافي 4: 76.

### 4.2.3 النداء المجازي:

الأصلُ في النِّداءِ أن يكونَ حقيقيًّاً، أي أنْ ينادى ما يصلحُ للإجابةِ، ولكنْ جاءَ عنِ العربِ أنَّهُم قدْ نادَوا ما لا يعقلُ؛ لتحقيقِ أغراضٍ بلاغيَّةٍ، كالتَّعظيمِ والاستعطافِ، أو التَّحقيرِ والاستهزاءِ والسُّخريةِ والتَّهكمِ في أحيانٍ أخرى.

وممَّا نادَوهُ ممَّا ليسَ إسماعُهُ متوهماً؛ الدِّيارُ والأطلالُ، ومن ذلك قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَلا انْعِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي  وَهَلْ يَنْعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي[1]

يقولُ ابنُ الشَّجريِّ: إنَّهُم قدْ ينادون الأوقاتَ، بمعنى الاشتكاءِ لطولِها، أو المدحِ لها بما نالوا من السُّرورِ فيها، فمن الاشتكاءِ لطولِ اللَّيلِ[2]، قولُ امرئ القيسِ أيضاً (من الطَّويلِ):

أَلا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيْلُ أَلا انْجَلِي  بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[3]

وممَّا نادتهُ العربُ أيضاً العجبَ، ومن الشَّواهدِ على مناداةِ العجبِ، قولُ امرئ القيس (من الطَّويلِ):

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي  فَيَا عَجَباً مِنْ رَحْلِهَا المُتَحَمَّلِ[4]

قالَ بدرُ الدينِ العينيُّ: فإنْ قلتَ كيفَ ينادَى العجبُ، وهو ممَّا لا يجيبُ ولا يفهمُ، قلتُ: إنَّ العربَ إذا أرادتْ أنْ تعظِّمَ أمرَ الخبرِ جعلته نداءً. قالَ سيبويهِ: إذا

---

(1) ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، 1930م، ت: مصطفى عبد الخالق محمد، مطبعة الأمانة الفجَّالة ، ط1، 1: 246.

(2) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 246.

(3) المصدر نفسه 1: 246.

(4) العيني: المقاصد النحوية 3: 546.

قلت يا عجباه، فكأنَّك قلتَ تعالَ يا عجبُ؛ فإنَّ هذا من أزمانِك، فإنَّ هذا أبلغُ من قولِكَ: تعجبتُ، والتَّقديرُ ههنا: يا قومُ انتهوا للعجبِ[1].

وذكر العينيُّ مسألةً أخرى في هذا الشَّاهدِ، وهي إبدالُ ياءِ المتكلِّمِ ألفاً في قولِهِ: (فَيَا عَجَبَاً)، فالألفُ هنا بدلٌ من الياءِ. والتَّقديرُ: فيا عجبي، كما في قولِنا: يا غلاما أقْبِلْ، تريدُ: يا غلامي أقْبِلْ[2]. ونظيرُهُ أيضاً قولُهُ تعالى: ( يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللهِ ) [الزمر:56]، أي: يا حسرتي.

**5.2.3 الترخيم:**

حذفُ آخرِ الاسمِ المنادى تخفيفاً، نحو: يا فاطمةُ؛ تصبحُ: يا فاطِمُ، ولا يدخلُ التَّرخيمُ إلا على ضربين من الأسماءِ:

**الأوَّلُ:** ما كانَ مختوماً بتاءِ التَّأنيثِ؛ سواءٌ أكان عَلَماً أم غيرَ عَلَمٍ، نحوَ: يا عَائِشُ و يا عَالِمُ في عائشة وعالمة.

**الآخرُ:** العَلَمُ المذكَّرُ أو المؤنثُ غيرُ المركَّبِ، والزَّائدُ على ثلاثةِ أحرفٍ، نحوَ: يا حَعفَ ويا سُعَا؛ في جعفرٍ وسُعَادَ[3].

ومن الشَّواهدِ التي أوردَها النُّحاةُ على الضَّربِ الأوَّلِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ  وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِيْ فَأَجْمِلِي[4]

(1) العيني: المقاصد النحوية 3: 546.

(2) المصدر نفسه 3: 546 .

(3) ينظر: حسن(عباس):النَّحو الوافي4: 101- 104، الغلاييني: جامع الدُّروس العربية ص:439.

(4) ينظر: الأشموني: شرح الأشموني 3: 63، العيني: المقاصد النحوية 3: 272.

فالشَّاعرُ هنا رخَّمَ (فاطمة) فحذفَ تاءَ التَّأنيثِ، وقدْ رواها النُّحاةُ بالضَّمِّ والفتحِ، جرياً على اللُّغتين: لُغةِ من ينتظرُ، ولُغةِ من لا ينتظرُ، فعلى اللُّغةِ الأولى - من ينتظر - وهي أنْ يبقى آخرُ الاسمِ المرخَّمِ على أصلِهِ، سواءٌ أكان مضموماً أم مكسوراً أم مفتوحاً، وتُقَدَّرُ الحالةُ الإعرابيَّةُ حينئذٍ على الحرفِ المحذوفِ؛ ففي هذا البيتِ أنشدوا (أَفَاطِمَ) وقدَّروا الضَّمَّ على الحرفِ المحذوفِ.

أمَّا اللُّغةُ الثانيةُ - من لا ينتظرُ -: فينظرون إلى الاسمِ المرخَّمِ وكأنَّهُ لمْ يحدثْ فيه حذفٌ، ويبنونه على الضَّمِّ مباشرةً في محلِ نصبٍ، وأنشدوا الشَّاهدَ (أَفَاطِمُ).

وقالَ جماعةٌ من النُّحاةِ: كلُّ ما جاءَ على هذا النَّمطِ؛ أي: (فاطمة)، يجوزُ فيهِ التَّرخيمُ مطلقاً، سواءٌ أكان علماً أمْ غيرَ علمٍ ثلاثياً أمْ زائداً على الثَّلاثي[1].

وممَّا أنشده النُّحاةُ لامرئ القيسِ على لغةِ من ينتظرُ على الضَّربِ الثَّاني، قولُهُ (من الطَّويلِ):

أَحَارِ تَرَى بَرْقَاً أُرِيْكَ وَمِيْضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ[2]

وقولُهُ أيضاً من الوافرِ:

أَحَارِ أُرِيْكَ بَرْقَاً هَبَّ وَهْنَاً كَنَارِ مَجُوْسَ تَسْتَعِرُ اِسْتِعَارَا[3]

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 4: 62، الأشموني: شرح الأشموني 3: 63، صفوت: الكامل في قواعد العربية 2: 223، الصيداوي: الكفاف1: 356-357 .

(2) ينظر: الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 2: 792، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 328، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 252.

(3) الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 2: 793.

فقولُهُ: (أَحَارِ) في كلا البيتين؛ ترخيمٌ لـ (حارث)، وإجراءٌ له على لغةِ من ينتظرُ، والحذفُ هنا حسنٌ كما يقولُ النُّحاةُ لكثرةِ استخدامِ (حَارِث) في الشِّعرِ؛ ولأنَّهم أكثروا التَّسميةَ بِهِ للرِّجالِ[1].

ومن الشَّواهدِ التي خالفتِ المنصوصَ عليهِ، وحملها النُّحاةُ ولا سيَّما سيبويهِ على الجوازِ قولُ امرئ القيسِ (من المتقارب):

أَحَارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرْ وَيَعْدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ[2]

فقولُهُ: (أَحَارِ) ترخيمٌ لـ (حارث)، وهو اسمٌ موصوفٌ، وقدْ منعَ قومٌ، ومنهم الفرَّاءُ والسِّيرافيُّ، وصفَ المرخَّمِ. فقالوا: لأنَّهُ لا يرخَّمُ الاسمُ إلا وقدْ عُلِمَ ما حُذِفَ منهُ، ومن يُعْنَى بِهِ، فإنِ احْتِيجَ إلى النَّعتِ فردُّ ما سقطَ منْهُ أولى.

وأجازَ الجمهورُ، ومنهم سيبويه، ترخيمَ الموصوفِ مستدلين بقولِ امرئ القيسِ هذا، وفنَّدَ السُّيوطيُّ رأيَ الفرَّاءِ والسِّيرافيِّ السَّابقَ؛ لأنَّ الاسمَ في نظرِهِ يرخَّمُ إذا عُلِمَ ما حُذِفَ منْهُ، وإن لمْ يُعْلَمْ منْ يُعْنَى بِهِ، وكذلك قاسَ البغداديُّ على جوازِ ترخيمِ الموصوفِ جوازَ ترخيمِ قولِنا: يا طلحةُ الفاضلَ، ويا حارثُ الفاضلَ؛ فنقولُ: يا طلحَ الفاضلَ، ويا حارِ الفاضلَ[3]، وبناءً على قولِ امرئ القيسِ وإجماعِ النُّحاةِ على ترخيمِ الموصوفِ فقياسُ البغداديِّ صحيحٌ لتحقُّقِ أمرين؛ أولاً: لأنَّهُ اعتمدَ في هذا على كلامِ العربِ؛ أي: قولِ امرئ القيسِ، وكلامُ العربِ أصلٌ من أصولِ التَّقعيدِ في اللُّغةِ العربيةِ، وثانياً: استناده على إجماعِ الجمهورِ؛ فما توصلَ إليه البغداديُّ يقومُ على دعامتين قويتين.

---

(1) ينظر: الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 2: 792-793 ، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 328، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير2: 251-253 .

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 747، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ق2: 635.

(3) ينظر: السُّيوطي: همع الهوامع 5: 285، البغدادي: خزانة الأدب 2: 378-379.

### 6.2.3 هل يجوز ترخيم بعض الصفات:

يقولُ أبو عليٍّ الفارسيُّ: إنَّ كثيراً من الصِّفاتِ قد تستعملُ استعمالَ الأسماءِ؛ ألا ترى أنَّك تقولُ: هذا عَبْدٌ، ورأيتُ عبْداً، وهو في الأصلِ صفةٌ، ولا تكادُ تقولُ: هذا رجلٌ عبْدٌ، وعلى هذا عندَهُم (صاحب)؛ حَسُنَ لهذا ترخيمُهُ، ولم يرخِّموا من هذا الضَّربِ غيرَهُ[1]، ومن الشَّواهدِ التي ساقَها أبو عليٍّ لإثباتِ وجهةِ نظرِهِ، قولُ امرئ القيس (من الوافرِ):

أَصَاحِ تَرَى بُرَيْقاً هَبَّ وَهْناً  كَنَارِ مَجُوْسَ تَسْتَعِرُ اِسْتِعَارَا[2]

فقولُهُ: (أَصَاحِ) صفةٌ قامت مقامَ الاسمِ لذلك رُخِّمتْ، وأجريتْ على لغةِ من ينتظرُ، فمن خلالِ هذا الشَّاهدِ فإنَّ ترخيمَ بعضِ الصِّفاتِ أمرٌ جائزٌ لمجيئِهِ في كلامِ العربِ.

### 7.2.3 ترخيم ما ليس بمنادى:

قدْ يضطرُ الشَّاعرُ فيرخِّمُ ما ليسَ بمنادى، ولكنْ اشترطَ النُّحاةُ في هذا الاسمِ أن يكونَ صالحاً للتَّرخيمِ، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها النُّحاةُ على هذه المسألةِ، وحُمِلَتْ على الضَّرورةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ  طَرِيْفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوْعِ وَالْخَصَرْ[3]

يرى معظمُ النُّحاةِ أنَّ قولَهُ: (مَالٍ) ترخيمٌ لـ (مالك) في غيرِ النِّداءِ ضرورةً فقدْ جعلَهُ بمنزلةِ اسمٍ لمْ يحذفْ منه شيءٌ، على لغةِ من لا ينتظرُ، فجرَّهُ بالإضافةِ،

---

(1) الفارسي، أبو علي: المسائل الحلبيات، 1987م، ت: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط1، ص:300.

(2) ديوان امرئ القيس 2: 508، ينظر أيضاً: الفارسي: المسائل الحلبيات ص: 300.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب2: 255، الحريري: شرح ملحة الإعراب ص: 217، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 286، العيني: المقاصد النحوية 3: 267.

ومذهبُ سيبويهِ ينصُّ على إجرائِهِ على اللُّغتين، بخلافِ المبرِّدِ الذي يوجبُ انتظارَ المحذوفِ؛ فلا يجوزُ في نظرِهِ التَّرخيمُ في غيرِ النِّداءِ إلاَّ على نيَّةِ التَّمامِ، أي: إجراؤه على لغةِ من ينتظرُ فحسبُ. أيّاً كانَ الأمرُ، فهذا الوجهُ مجمعٌ على جوازِهِ للضَّرورة[1].

ومن الآراءِ التي تقوِّضُ ما ذهبَ إليه جُلُّ النُّحاةِ؛ ما ذكرَهُ صاحبُ تذكرةِ النُّحاةِ - أبو حيانٍ -. قالَ: مال؛ ترخيمُ مالكٍ. قال أبو النَّدى [الفندجانيُّ]: هذا خطأٌ، والصَّوابُ: طريفُ بن ملَّ؛ وهو طريف بن مل بن عميرة بن تميم بن عوف ابن مالك بن ثعلبة من طيءٍ[2].

وذكر السُّكريُّ جامعُ شعرِ امرئ القيس هذا الشَّاهدَ: "طريفُ بنُ ملْءٍ"[3] ، فروايةُ السُّكريِّ وإنِ اختلفت مع الذي ذكره أبو حيانٍ الأندلسيُّ في ضبطِ الاسمِ؛ إلاَّ أنَّهما يتعاضدان في تقويضِ وإبطالِ ما أجمعَ النُّحاةُ على جوازِهِ في الضَّرورةِ، وهو: ترخيمُ غيرُ المنادى، وعلى ذا فلا شاهدَ في البيتِ على جوازِ ترخيمِ غيرِ المنادى؛ وإنَّما وقعَ العلماءُ الأجلاءُ في الزَّللِ بسببِ التَّصحيفِ والتَّحريف الذي وقعَ في البيتِ السَّابقِ.

### 8.2.3 الاستغاثة:

نداءٌ ودعوةٌ يوجَّهان إلى من يستطيعُ أن يدفعَ الضَّررَ أو الشِّدةَ أو البلاءَ، نحو: يا لَعُمَرٍ لِلأيتامِ و يا لَصَلاحٍ لِلقدسِ، ويتكونُ أسلوبُ الاستغاثةِ من ياءِ النِّداءِ أو الاستغاثةِ، ومن مستغاثٍ بهِ ومستغاثٍ لأجلِهِ، ولكليهما أحكامٌ خاصَّةٌ.

---

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب2: 255، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص:331، ابن مالك: شرح الكافية الشافية2: 38، ابن الناظم: شرح ابن الناظم ص: 428، ابن هشام: أوضح المسالك4: 64-65، السرمري: اللؤلؤة في علم العربية ص: 267، العيني: المقاصد النحوية 3: 267، الأشموني: شرح الأشموني 3: 79، السُّيوطي: همع الهوامع 3: 77.

(2) ينظر: أبو حيان: تذكرة النُّحاة ص: 420، الدناع: مسالك النُّحاة ص: 245- 246.

(3) ديوان امرئ القيس 2: 565.

أمَّا المستغاثُ بهِ؛ فتدخلُ عليهِ اللامُ الزَّائدةُ المفتوحةُ، ويلحقُ بآخرِهِ ألفٌ زائدةٌ لتوكيدِ الاستغاثةِ، أو يبقى على أصلِهِ دونما زيادةٍ أيِّ شيءٍ. أمَّا المستغاثُ لأجلِهِ؛ فيجرُّ بلامٍ مكسورةٍ، وقد يجرُّ في حالاتٍ نزرةٍ بـ (من).

من الشَّواهدِ التي أنشدَها النُّحاةُ في هذا البابِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ[1]

وجَّه جماعةٌ من النُّحاةِ قولَهُ: (فَيَا لَكَ) على أنَّهُ شاهدٌ على أسلوبِ الاستغاثةِ، حيثُ جاءتِ اللامُ للاستغاثةِ؛ استغاثَ بِهِ منهُ لطولِهِ كأنَّهُ قالَ: يا ليلُ ما أطولَكَ[2] وفُتِحَتِ اللامُ هنا مع أنَّهُ مستغاثٌ لأجلِهِ؛ لأنَّ اللامَ إنَّما تكسرُ في المستغاثِ لأجلِهِ إذا كانتْ في الأسماءِ الظَّاهرةِ، فأمَّا الضَّميرُ؛ فتفتحُ معه اللامُ إلا مع الياءِ فتكسرُ، وإذا قلت: (يَا لَكَ) احتملَ الضَّميرُ أن يكونَ مستغاثاً به أو مستغاثاً لأجلِهِ.

وذكرَ بعضُهم أنَّ (لَكَ) مستغاثٌ بِهِ، وقولَهُ: (مِنْ لَيْلٍ) مستغاثٌ لأجلِهِ، وقدْ جُرَّ بحرفِ الجرِّ (مِنْ)، فاستدلوا بهذا الشَّاهدِ على جوازِ جرِّ المستغاثِ لأجلِهِ بِـ (مِنْ)، كما في قولِ امرئ القيس ذا.

وقيلَ فيهِ أيضاً أنَّ الياءَ: حرفُ نداءٍ، واللامَ: للتَّعجُّبِ، تدخلُ على المنادى إذا تُعجِّبَ منه. قال الحضرميُّ: كأنَّهُ نادى مضمراً أو أضمرَ معه فعلاً، أي كأنَّهُ قالَ: يا ليلُ أعجبُ لك من لَيْلٍ، وهذا القولُ غيرُ معتدٍّ بِهِ؛ لأنَّ الفعلَ والحرفَ لا

(1) ينظر: العيني: المقاصد النَّحوية 3: 259، السُّيوطي: شرح شواهد المغني 2: 575، البغدادي: خزانة الأدب 3: 269.

(2) ينظر: العيني: المقاصد النَّحوية 3: 259، البغدادي: خزانة الأدب 3: 270.

يناديان[1]، وبذا يترجَّحُ في هذا الشَّاهدِ التَّخريجُ الأوَّلُ والثَّاني، ويُستبعدُ التَّخريجُ الثَّالثُ لتكلُّفِ التَّأويلِ والتَّقديرِ.

### 3.3 التنازع:

هو أنْ يتقدمَ فعلانِ متصرفانِ، أو ما يعملُ عملَهُما، ويتأخرَ عنهما معمولٌ، بحيثُ يصلحُ هذا المعمولُ لكليهما من جهةِ المعنى، نحو قولِنا: قرأَ وكتبَ زيدٌ المقالَ.

وقدِ اختارَ الكوفيُّون إعمالَ الأوَّلِ لِسَبْقِهِ، وأعملَ البِصْرِيُّون الأخيرَ لِقُرْبِهِ[2]، ومن الشَّواهد التي ذكرَها الكوفيُّون، وحملوها على التَّنازعِ؛ نصرةً لمذهبِهِم في إعمالِ الأوَّلِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ[3]

اعتمدَ الكوفيُّون على هذا الشَّاهدِ من المنقولِ دليلاً على صحَّةِ مذهبِهِم في إعمالِ الأوَّلِ؛ ففي هذا الشَّاهدِ كما يرون أعملَ الفعلَ الأوَّلَ (كَفَانِي) في (قَلِيْل)، ولمْ يعملِ الفعلَ الثَّاني (أطْلُب)؛ لأنَّهُ لم يجعلِ القليلَ مطلوباً إذ لو أعملَهَ ونصبَ لكانَ المعنى فاسداً؛ وذاك لأنَّ قولَهُ: (فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ) يوجبُ أنَّهُ لمْ يسعَ لها، والتَّقديرُ عندَهُم: كفاني قليلٌ من المالِ، ولم أطلبْ ما فوقَهُ من المملكةِ ونحوِها،

---

(1) ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امرؤ القيس" ص: 73، العيني: المقاصد النَّحويَّة 3: 259، السُّيوطي: شرح شواهد المغني 2: 575، البغدادي: خزانة الأدب 3: 270.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 87، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:358.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب1: 79، المبرد: المقتضب4: 76، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص:97، ابن طولون: شرح ابن طولون 1: 358، الفرخان: المستوفي 1: 105.

أو: فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ لكفاني القليلُ من المالِ، واقتصرتُ عليهِ، ولم أطلبِ الملكَ[1].

يرى جُلُّ النُّحاةِ ولا سيَّما البصريُّون أنَّ الكوفيِّين قد وقعوا في الزَّللِ والوهمِ، فليسَ قولُ امرئ القيسِ هذا من بابِ التَّنازعِ في شيءٍ، تبعاً للبيانِ التَّالي:

**أوَّلاً:** إنَّ من شروطِ التَّنازعِ أنْ يصلحَ المعمولُ لكلا العاملين؛ وهذا لا يستقيمُ في قولِ امرئ القيسِ، فلا يصحُّ تسليطُ (أطلب) على (قَلِيْل)؛ لأنَّ امرأَ القيسِ لا يطلبُ القليلَ؛ وإنَّما يطلبُ الملكَ بدليلِ قولِهِ بعد الشَّاهدِ:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[2]

فإنْ أعملْنَا (أَطْلُبْ) في (قَلِيْل)، نكونُ قدْ أوقعْنَا أنفسَنَا في التَّناقضِ؛ لأنَّ امرأَ القيسِ يخبرُ بأنَّهُ لا يسعى لأدنى معيشةٍ، وتارةً يخبرُ بأنَّهُ يطلبُ القليلَ، وهذا عينُ التَّناقضِ؛ فلا يقبلُ ذا لا منطقيَّاً ولا عقليَّاً.

ومن الشُّروحِ النَّفيسةِ في تبيانِ هذا، أنَّ (لو) تدلُّ على امتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِهِ، فإذا كانَ ما بعدَها مثبتاً فهو منفيٌّ، نحو: لو درسَ لنجحَ، وإنْ كانَ منفيَّاً فهو مثبتٌ، نحو: لو لمْ يثابرْ لم ينجحْ، فقولُهُ: (أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ) مثبتٌ؛ فهو منفيٌّ، وقد دخلَ عليهِ حرفُ الامتناعِ، وكلُّ شيءٍ امتنعَ لقلةٍ ثبتَ نقيضُهُ، ونقيضُ السَّعيِّ لأدنى معيشةٍ، عدمُ السَّعيِّ لأدنى معيشةٍ، وقولُهُ (ولمْ أَطْلُبْ) منفيٌّ فهو مثبتٌ، وقدْ دخلَ عليه حرفُ الامتناعِ، فلو وُجِّهَ إلى (قليل) وجبَ فيهِ إثباتُ طلبِ القليلِ، وهو عينُ ما نفاهُ أولاً، وهذا باطلٌ يفسدُ المعنى، وإذا بطلَ هذا تعيَّنَ أن

(1) ينظر: الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ص: 97، الفارقي: الإفصاح ص: 313، الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص:474، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح1: 105، الصنعاني: كتاب التهذيب الوسيط في النحو ص:401-402، الأنباري: الإنصاف 1: 87-88، العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص: 257.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 360، البغدادي: خزانة الأدب 1: 327.

يكونَ مفعولُ (أَطْلُبْ) محذوفاً، وتقديرُهُ: ولم أطلبِ الملكَ، ومقتضى هذا أنَّهُ طالبٌ للملكِ بدلالة قولِهِ بعده (وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلِ)[1].

**ثانياً:** ومن الآراءِ أيضاً التي تقوِّضُ ما بناهُ الكوفيُّون على هذا الشَّاهدِ ما نسبَهُ البغداديُّ لأبي عبدِ اللـه الحسنِ بنِ موسى الدَّينوريِّ، حيثُ قال: والذي يقوى في نفسي وما سبقني إليه أحدٌ، أنَّ قولَهُ: (وَلَمْ أَطْلُبْ) معناه: ولم أسعَ، وهو غيرُ متعدٍّ؛ فلذلك لمْ يحفِلْ بهِ، ولا أعملَ الأوَّلَ، ولا أدري كيفَ خفيَ على الأفاضلِ من أصحابِنا ذلك، حتى جعلوا البيتَ شاهداً لجوازِ إعمالِ الأوَّلِ[2]، وبهذا البيانِ يتبينُ لنا فسادُ ما ذهبَ إليه الكوفيُّون فليسَ في البيت حجَّةٌ أو شاهدٌ على التَّنازعِ ولا إعمالِ الأوَّلِ.

ومن الشَّواهدِ التي تجري على بابِ التَّنازعِ ما ذكرَهُ البطليوسيُّ في قولِ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيْلٍ وَتَتَّقِى  بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ[3]

قالَ البغداديُّ: هذا البيتُ من بابِ التَّنازعِ. فقولُهُ: (تَصُدُّ وَتُبْدِي) لكَ الخيارُ في إعمالِ أيِّ الفعلين شئتَ: فإنْ أعملتَ (تَصُدُّ) وهو اختيارُ الكوفيِّين، ولا سيَّما ابنُ قتيبةَ، كانتْ (عَنْ) بدلاً من باءِ الجرِّ؛ لأنَّ صدَّ يتعدى بالباءِ لا بـ (عن)، وإنْ أعملتْ تبدي وهو اختيارُ البِصْرِيِّين، كانت (عَنْ) غيرَ مبدلةٍ من حرفٍ آخرَ.

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف1: 94، الخوارزمي: شرح المفصل "التخمير"1: 241-243، أبو حيان: تذكرة النُّحاة ص:340، ابن هشام: شرح قطر النَّدى ص: 332، الفاسي: فيض الانشراح من روض طي الاقتراح ص:1032، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي1: 656-657.

(2) البغدادي: خزانة الأدب 1: 327.

(3) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب ص: 348، البغدادي: خزانة الأدب 10: 125.

والوجهُ هنا كما يقولُ البطليوسيُّ: اختيارُ إعمالِ الثَّاني (تُبْدِي)؛ لأنَّهُ إذا أعملَ (تَصُدُّ) لزمَ أنْ يقولَ: تصدُّ وتبدي عنه عن أسيلٍ؛ لأنَّ الفعلَ الأوَّلَ في هذا البابِ إذا أُعْمِلَ أضمرَ في الثَّاني، وإذا أعملَ الثَّاني لمْ يُضْمِرْ في الأوَّلِ[1]، فعلى هذا يكونُ إعمالُ الثَّاني أولى من إعمالِ الأوَّلِ لعدمِ الإضمارِ، ولعدمِ تضمينِ (عَنْ) معنى الباءِ.

### 4.3 المفعول فيه (الظرف):

يقسمُ المفعولُ فيهِ أو الظَّرفُ إلى: ظرفِ زمانٍ وظرفِ مكانٍ؛ ويقصدُ بِهِ: ما ضُمِنَ معنى (في) باطِّرادٍ من اسمِ زمانٍ أو مكانٍ، أو ما جرى مجراهُمَا أو دلَّ عليهما، وسمِّيَ الظَّرفُ ظرفاً؛ لأنَّهُ بمثابةِ الوعاءِ الذي يحتوي الحدثَ؛ لأنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ وجودُ مكانٍ أو زمانٍ دونَ أنْ يكونَ هناك حدثٌ يحدثُ فيهما[2].

ويقسمُ الظَّرفُ سواءٌ أكان للزَّمانِ أمْ للمكانِ إلى: مختصٍ ومبهمٍ، وإلى متصرفٍ وغيرِ متصرفٍ، وإلى معربٍ ومبنيٍّ.

ومن الشَّواهد التي ذكرَها النُّحاةُ من شعرِ امرئ القيسِ في هذا البابِ، قولُهُ (من الطَّويلِ):

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي  فَيَا عَجَباً مِنْ رَحْلِهَا المُتَحَمَّلِ[3]

فقولُهُ: (يَوْمَ) حلَّلَها النُّحاةُ من منظورين:

**المنظورُ الأوَّلُ:** أنَّ (يَوْمَ) من الظُّروفِ المتصرِّفةِ، أي: التي تفارقُ الظَّرفيَّةَ إلى غيرِها؛ فتأتي مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً بِهِ، فـ (يومَ) هنا كما قالَ جماعةٌ من

(1) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 348-350، البغدادي:خزانة الأدب10:125 -126.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 203، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 240، مغالسة: النحو الشافي ص: 296.

(3) العيني: المقاصد النحوية 3: 545.

النُّحاةِ: تأتي في موضعِ نصبٍ أو جرٍّ أو رفعٍ عطفاً على ـ (يَوْم) في قولِهِ السَّابق وهو[1]:

أَلا رُبَّ يَــوْمٍ صَــالِحٍ لَــكَ مِــنْهُما وَلا سِــيَّمَا يَــوْمٍ بِــدَارَةِ جُلْجُــلِ[2]

فمن قالَ بالرَّفعِ في (لا سيَّما يومٌ) حملَهُ على الرَّفعِ، ومن قالَ بالنَّصبِ حملَهُ على النَّصبِ، ومن قالَ بالخفضِ فهو مخفوضٌ عندَهُ، وذُكِرَ وجهٌ آخرُ؛ أنَّ (يوم) باقٍ على الظَّرفيَّةِ؛ فهو منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، تقديرُهُ: اذكرْ يومَ عقرتُ.

**أمَّا المنظورُ الثَّاني**: فيتعلقُ بِالإعرابِ والبناءِ، فمذهبُ الخليلِ وسيبويهِ أنَّ ظروفَ الزَّمانِ غيرُ متمكنةٍ، فإذا أضيفَتْ إلى غيرِ معربٍ، أو إلى جملةٍ مثلِ هذهِ أي: الماضيةِ، بُنيت على الفتحِ، ويجوزُ أيضاً فيها الإعرابُ. فقولُهُ: (يوم) مبنيٌّ في موضعِ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، وذاك لأنَّهُ أضيفَ إلى الفعلِ الماضي، فاكتسبَ منه البناءَ، ويجوزُ أن يكونَ (يوم) منصوباً معرباً كأنَّهُ قال: اذكر يومَ عقرتُ[3].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها النُّحاةُ على ظروفِ المكانِ العادمةِ التَّصرُّفِ، قولُ امرئ القيس (من الطَّويلِ):

فَقَالَــتْ سَــبَاكَ اللــهُ إِنَّــكَ فَاضِــحِي أَلَسْــتَ تَــرَى السُّــمَّارَ والنَّــاسَ أَحْــوَالِي[4]

فقولُهُ: (أَحْوالِي) خرَّجَهُ النُّحاةُ على أَنَّهُ من ظروفِ المكانِ العادمةِ التَّصرُّفِ الملازمةِ للإضافةِ، وكذلك ما اشتقَّ منْهُ، نحو: حَول، حَوَالَي، حَولِي، حَوَالِي، حَوَال، أَحْوَال[5].

---

(1) العيني: المقاصد النحوية 3: 546.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب1: 160، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529.

(3) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 237-238، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهليَّة "ديوان امرؤ القيس" ص:39، العيني: المقاصد النَّحويَّة 3: 545-546.

(4) ابن مالك: شرح التسهيل 2: 168.

(5) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 2: 167-168، السُّيوطي: همع الهوامع3: 158-159.

### 1.4.3 (بين):

ظرفٌ للمكانِ، وقد يأتي للزَّمانِ، ولا يضافُ إلا لمتعـدِّدٍ، وهـو ظـرفٌ معـربٌ، ومن روائعِ النُّكتِ فيه؛ أنَّهُ لا يعطـفُ بعـده إلاَّ بـالواوِ[1]، ولكـنْ ثمَّـةَ شـاهدٌ لامـرئ القيسِ، وقدْ عطفَ بعدَهُ بالفاءِ على خلافِ الأصلِ، وهو قولُهُ (من الطَّويلِ):

قِفَـا نَبْـكَ مِـنْ ذِكْـرَى حَبِيْـبٍ وَمَنْـزِلِ  بِسـقْطِ اللِّـوَى بَـيْنَ الـدَّخُوْلِ فَحَوْمَـلِ[2]

تعددتْ رؤى النُّحاةِ وتخريجاتُهم في قولِهِ: (بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَـلِ) فقـدْ أوقـعَ دخولُ الفاءِ هنا النُّحاةَ في الإشكالِ، وتبعاً لهذا اجتهدَ النُّحاةُ في توجيهِ هـذه المسـألةِ على النَّحوِ الآتي:

**التَّوجيهُ الأوَّلُ:** أنَّ الفاءَ هنـا بمنزلـةِ الـواوِ، فـأجمعَ الجمهـورُ خلافـاً للجرمـيِّ والفرَّاءِ أنَّ من معاني الفاءِ التَّرتيبَ، سواءٌ في المعنى أمْ الذِّكرِ؛ فأمَّـا التَّرتيـبُ في الـذِّكرِ فقدْ يأتي لمجردِ الاشتراكِ في الحكمِ، وهنا يحسنُ وضعُ الواوِ موضعَ الفاءِ كـما في قـولِ امرئ القيسِ.

فكما يقولُ بعضُ النُّحاةِ: إنَّ كلاً من الـدُّخولِ وحومـلِ يشـتملُ عـلى مواضـعَ ومنازلَ، فأضيفَ (بينَ) إليها لاشتمالِها على متعدِّدٍ تقديراً، وأشارَ المـراديُّ: أنَّهـما عـلى اعتبارِ المتعدِّدِ حكـماً؛ فجـاءتْ هنـا الفـاءُ بمنزلـةِ الـواوِ لتـدلَّ عـلى مجـردِ الاشـتراكِ في الحكمِ بينَ هـذه المواضـعِ؛ وهـو البكـاءُ، ومـمَّا يؤكـدُ أنَّ الفـاءَ هنـا بمنزلـةِ الـواوِ روايةُ الأصمعيِّ: "بين الـدَّخُولِ وَحَومَـلِ" بـالواوِ، ومـن الآيـاتِ الكريمـةِ التـي حملَهـا

---

(1) ينظر: الدرويش:إعراب القرآن الكريم وبيانه1: 388، الراجحي:التطبيق النَّحوي ص: 248.

(2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن3: 141، ابن هشام: مغنـي اللبيـب1: 183، العينـي: المقاصـد النَّحويَّة 3: 163، الأشموني: شرح الأشموني1: 363، البغدادي: خزانة الأدب 11: 6.

النَّحاسُ على هذا التَّخريجِ قولُهُ تعالى: ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ) [النور:43]، فاستقامَ استخدامُ (بينَ) هنا؛ لأنَّ السَّحابَ وإنْ كانَ واحداً؛ فهو في حكمِ المتعدِّدِ؛ لأنَّهُ مشتملٌ على قطعٍ كثيرةٍ[1] من السَّحابِ .

**التَّوجيهُ الثَّاني:** قال البغداديُّون: الأصلُ (ما بينَ) فحذفَ (ما) دونَ (بينَ)، والفاءُ نائبةٌ عن (إلى)، والتَّقديرُ: ما بينَ الدخولِ إلى حوملٍ. وقد خطَّأَ الأنباريُّ قولَ البغداديِّين هذا مستنداً إلى رأي الفرَّاءِ؛ وذلك أنَّ (ما) إذا كانتْ حدَّاً بينَ شيئين فلا يجوزُ سقوطُها، وكذلك وسَمَهُ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ بالغرابةِ؛ فكونُ الفاءِ للغايةِ بمنزلةِ (إلى) غريبٌ[2].

**التَّوجيهُ الثَّالثُ:** قال الجرميُّ: "لا تفيدُ الفاءُ التَّرتيبَ في البقاعِ ولا في الأمصارِ بدليلِ قولِهِ: (بين الدَّخُولِ فَحَومَلِ). وقال الفرَّاءُ: إنَّها لا تفيدُ التَّرتيبَ مطلقاً، فالفاءُ هنا لمطلقِ الجمعِ كالواوِ[3].

**التَّوجيهُ الرَّابعُ:** قالَ يعقوبُ ابنُ السَّكِّيتِ وابنُ عصفورٍ في الدِّفاع عن امرئ القيسِ: إنَّما جازَ العطفُ بالفاءِ؛ لأنَّ الكلامَ على حذفِ مضافٍ، وأنَّ التَّقديرَ: بينَ

---

(1) النحاس: أبو جعفر، إعراب القرآن، 1988م، ت: زهير غازي زاهد، علم الكتب بيروت، ط3، 3:141

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 184 – 185، السُّيوطي: همع الهوامع 5: 234، البغدادي: خزانة الأدب11: 7-8، سلطان: المؤاخذات النَّحويَّة ص: 312 / 372.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الدَّاني ص: 64، ابن هشام: مغني اللبيب: 1: 183، البغدادي: خزانة الأدب 11: 8.

أهـلِ الـدَّخولِ فحومـلِ، أو بـينَ نـواحي الـدَّخولِ، أو بـينَ أمـاكنِ الـدَّخولِ فأمـاكنِ حوملٍ[1].

وجميعُ التَّوجيهاتِ السَّابقةِ لا غبـارَ عليهـا باسـتثناءِ التَّوجيـهِ الثَّـاني؛ لوسـمِهِ بالخطأِ والغرابةِ، وأرجحُ ما قيـلَ لـدى الجمهـورِ، وأكـثرُهُ تأييـداً، وأبعـدُهُ عـن النَّقـدِ والطَّعنِ، التَّوجيهُ الأوَّلُ، لما بيَّنَا في موضعِهِ.

**2.4.3 (أمس):**

ظرفُ زمانٍ، وهو معرفةٌ متصرِّفٌ، قد يدخلُ عليهِ (أل) لزيادةِ التَّعريفِ، ويأتي غيرَ مقترنٍ بها فلا يفقدُ التَّعريفَ.

فإذا دخلتْ عليه "أل" فإعرابُهُ وتصرُّفه هو الغالبُ، ولا يأتي حينئذٍ ظرفاً، نحو: إنَّ الأمسَ مشرقٌ، وساءني انقضاءُ الأمسِ، وإنْ لمْ تدخلْ عليهِ "أل" فيبنى على الـكسرِ، والغالبُ فيه حينئذٍ أنَّه يأتي ظرفاً، وقد يأتي في أحيانٍ قليلةٍ متصرِّفاً.

فإنْ كانَ ظرفاً؛ فيأتي مبنيَّاً على الكسرِ في حالتين: أنْ يقصدَ به اليومُ الذي قبلَ يومِكَ مباشرةً، والآخرُ: أنْ يقصدَ بهِ ما تقدَّمَ يومَكَ عندَ إرادةِ القربِ، ولا يكـونُ هـذا إلا مجازاً[2].

ومن الشَّواهدِ التي ساقَها ابنُ عصفورٍ على المعنى المجازيِّ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

لَعَمْـرِي لَقَـوْمٌ قَـدْ تَـرَى أَمْـسِ فِـيهِمُ  مَـــرَابِطَ لِلأَمْهَـــارِ وَالْعَكَـــرِ الـــدَّثِرْ[3]

(1) ينظـر: ابـن عصـفور: شرح جمـل الزجـاجي1: 260، ابـن هشـام: أوضـح المسـالك 3: 321، الأشموني: شرح الأشموني 1: 388-389.

(2) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي2: 400، حسن(عباس): النحو الوافي 2: 282.

(3) ابن عصفورٍ: شرح جمل الزجاجي 2: 400 .

فقولُهُ: (أَمْسِ) كما صرَّحَ ابنُ عصفورٍ؛ أرادَ به ما مضى ممَّا تقدَّمَ يومُهُ الذي كانَ فيه[1]؛ فهو ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الكسرِ في محلِ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ.

**3.4.3 (عل):**

عَلُ: ظرفُ مكانٍ بمعنى فوق، وقد ألزمَ النُّحاةُ فيه أمرين هما: أنَّهُ لا يستعملُ إلا مجروراً بمن، والأمرُ الآخرُ: أنَّهُ لا يضافُ خلافاً للجوهريِّ الذي قالَ بإضافتِهِ، نحو: أتيتُهُ من علِ الدَّارِ، وذكرَهُ كذلك ابنُ مالكٍ في عِدادِ الألفاظِ التي يجوزُ إضافتُها؛ وفي الجانبِ الآخرِ أجمعَ معظمُ النُّحاةِ على عدمِ إضافتِهِ، فقالَ ابنُ أبي الرَّبيع السَّبتيُّ في ترجيحِ هذا: وهو الحقُّ[2].

ولِـ (عَلُ) حكمان: الإعرابُ والبناءُ، فتكونُ مبنيَّةً على الضَّمِّ، إذا أُريدَ بها المعرفةُ؛ وذاك حينما تريدُ علواً مخصوصاً، نحو: هبطَ زيدٌ من علُ، أي: من فوقِ السَّطحِ، فالمضافُ إليه ينوى حينئذٍ؛ لذلك تبنى.

وتكونُ معربةً إذا كانت نكرةً؛ وذاك حينما يرادُ بها علواً غيرَ مخصوصٍ أو غيرَ معيَّنٍ، وهنا لا ينوى المضافُ إليه لا لفظاً ولا معنىً، فيكون المضافُ إليهِ نسياً منسيَّاً[3].

ومن الشَّواهدِ التي جاءتْ (علُ) بها نكرةً معربةً، ما حكاهُ النُّحاةُ في قولِ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

---

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 400.

(2) ينظر: ابن هشام: شذور الذَّهب ص: 98، الأشموني: شرح الأشموني 2: 170 – 171، الأيوبي: الكناش 2: 187- 188، حمزة: حاشية غاية الأرب ص: 99- 100.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 176، المعصومي: مهذب مغني اللبيب ص: 93، صفوت: الكامل في قواعد العربية 1: 455.

مِكَــرٍّ مِفَــرٍّ مُقْبِــلٍ مُــدْبِرٍ مَعَــاً كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِـنْ عَـلِ[1]

فقولُهُ: (مِنْ عَلِ) معـربٌ؛ لأنَّـهُ أريـد بـه النِّكـرةُ، إذا المـرادُ تشـبيهُ الفـرسِ في سرعتِهِ بجلمودٍ انحطَّ من مكـانٍ عـالٍ؛ لا مـن عُلُـوٍّ مخصـوصٍ، فـالكسرةُ هنـا حركـةُ إعرابٍ[2]، فتعربُ في هذا الشَّاهدِ اسماً مجروراً وعلامةِ جرِهِ الكسرةِ.

### 5.3 المفعول لأجله:

مصدرٌ قلبيٌّ علةٌ متَّحدٌ مع المعلِّلِ في الوقتِ والفاعليَّةِ، ويسألُ عنهُ بـ (لماذا)، ولا بدَّ من توفُّرِ خمسةِ شروطٍ؛ بحيثُ إذا نقصَ شرطٌ منها جرَّ المفعـولُ لأجلِـهِ بـ (لامِ) التَّعليلِ، وهذه الشُّروط هي:

1- أنْ يكونَ المفعولُ لأجلِهِ مصدراً.

2- أنْ يكونَ قلبيَّاً غيرَ محسوسٍ، يتعلقُ بالوجدانِ[3].

3- أنْ يكونَ عِلَّةً لأمرٍ عارضٍ، أو غيرِ عارضٍ.

4- أنْ يتَّحدَ مع المعلِّلِ في الوقتِ.

5- أنْ يتَّحدَ مع المعلِّلِ في الفاعليَّةِ[4].

نحو قولِهِ تعالى: ( وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ ) [الإسراء:31]، وقولنا: نامـتِ الجبناءُ خشيةَ اللقاءِ، أمَّا إذا فُقِدَ شرطٌ من الشُّروطِ السَّابقةِ، فـإنَّ المفعـولَ لأجلِـهِ يجـرُّ

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 176، العيني: المقاصـد النَّحويـة2: 562، الأشـموني: شرح الأشموني 2: 170، الشنقيطي: الدرر اللوامع3: 115.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 176، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار السِّتة الجاهليـة "ديوان امرؤ القيس" ص: 75، العيني: المقاصد النَّحويَّة 2: 564.

(3) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 198، مغالسة: النحو الشافي ص: 286.

(4) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 198-199، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:370.

بلامِ التَّعليلِ، كقولِهِ تعالى: ( وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ) [الرحمن:10]، فالأنامُ ليستْ بمصدرٍ؛ لذلك جرَّتْ بلامِ التَّعليلِ.

ومن الشَّواهدِ الشِّعريةِ التي ذكرها النُّحاةُ من شعرِ امرئ على المفعولِ لأجلِهِ المجرورِ بلامِ التَّعليلِ، قولُهُ (من الطَّويلِ):

وَلَـــوْ أَنَّ مَـــا أَسْـــعَى لأَدْنَى مَعِيْشَـــةٍ  كَفَـانِي وَلَـمْ أَطْلُـبْ قَلِيْـلٌ مِـنَ المَـالِ[1]

فقولُهُ: (لأَدْنَى) دالٌّ على التَّعليلِ، ولم ينصبْ على المفعوليَّةِ لفقـدانِ شرطٍ مـن شروطِها، وهو المصدريَّةُ، فـ(أَدْنَى) ليست مصدراً؛ بل هي أفعلُ التَّفضـيلِ؛ لـذا جـرَّت بلامِ التَّعليلِ.

وقولُهُ أيضاً (من الطَّويلِ):

فَجِئْـــتُ وَقَـــدْ نَضَّـــتْ لِنَـــوْمٍ ثِيَابَهَـــا  لَـــدَى السَّـــتْرِ إلا لِبْسَـــةَ المُتَفَضِّـــلِ[2]

فقولُهُ: (لِنَوْمٍ) جرَّ بلامِ التَّعليلِ؛ لأنَّهُ لمْ يتَّحدْ مـع النَّضـوِ أي: خلـعِ الثِّيـابِ، في الوقتِ، فزمنُ النَّضوِ وقعَ قبلَ زمنِ النَّومِ، لذلك جُرَّ بلامِ التَّعليـلِ لفقـدانِ الاتِّحـادِ في الزَّمانِ.

وزعمَ جماعةٌ من النُّحاةِ ولا سيَّما ابنُ خروفٍ، أنَّهُ لا يشترطُ في المفعولِ لأجلِهِ الاتِّحادُ في الفاعليَّةِ، وقد احتجَّ ابنُ خروفٍ لإثباتِ هذا الرأي، بقولِ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

---

(1) ينظر: ابن هشام: شذور الذَّهب ص: 185، ابن هشام:شرح قطر النَّـدى وبـل الصَّـدى ص: 375، الرملي: شرح الأجروميَّـة ص: 259، حمـزة: حاشـية غايـة الأرب عـلى تهـذيب شـذور الذَّهب ص:205-206.

(2) ينظر: ابن عصفور: المقرَّب ص: 178، ابن مالك: شرح التَّسـهيل 2: 125، ابـن هشـام: شرح اللُّمحة البدريَّة 2:205-206، العيني: المقاصد النحوية 2: 313، حمزة: حاشـية غايـة الأرب على تهذيب شذور الذَّهب ص: 206، البعلي: الفاخر 1: 373.

أَرَى أُمَّ عَمْــرٍو دَمْعُهَــا قَــدْ تَحَــدَّرَا  بُكَــاءً عَــلَى عَمْــرٍو وَمَــا كَــانَ أَصْــبَرَا[1]

فقولُهُ: (بُكَاءً) مفعـولٌ لأجلِـهِ، ولم يتَّحـدْ مـع المعلِّـلِ في الفاعليَّـةِ؛ لأنَّ فاعـلَ (التَّحدُّر) هو الدَّمعُ، وفاعلُ (البكاء) هو (أُمُّ عمروٍ)، ومـع ذلـك جعلَـهُ ابـنُ خـروفٍ مفعولاً لأجلِهِ، ومن الآياتِ القرآنيَّةِ التي وجِّهتْ وفقاً لرأي ابنِ خروفٍ، قولُهُ تعالى: ( وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ) [الـروم:24]، فـ ( خَوْفًا وَطَمَعًا ) مفعـولٌ لأجلِهِ، وإنْ لم يتحدْ مـع المعلِّـلِ في الفاعليَّـةِ؛ لأنَّ المُـري هـو الـلـهُ تعـالى، والخـوفُ والطَّمعُ من المخلوقين[2].

ورأيُ ابنِ خروفٍ هذا واردٌ وكائنٌ، وقد أشارَ سيبويهِ إلى جوازِهِ، ولكـنَّ الـذين رفضوا هذا الرأيَ وتشبثوا بضرورةِ توفُّرِ الشَّروطِ الخمسةِ؛ تـأوَّلُوا مـا سـبقَ، فخرَّجـوا قولَ امرئ القيسِ على الحاليَّةِ، وقولَهُ تعالى على أنَّهُ مفعولٌ ثـانٍ لـ (يـرى)، أو عـلى الحاليَّةِ، والتَّقديرُ: خائفين[3].

### 6.3 المفعول المطلق:

مصدرٌ منصوبٌ يأتي لتأكيدِ الفعـلِ، أو لبيـانِ نوعِـهِ، أو لبيـانِ عـددِهِ[4]، نحـو: بحثتُ عن الإجابةِ بحثاً، وفازَ عمروٌ فوزَ الواثقين، وقرأتُ المسألةَ قراءتين.

---

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الـلـه جـمال الـدين الأنصـاري: شرح اللمحـة البدريَّـة في علـم العربية لأبي حيان الأندلسي، ت: صلاح راوي، دار مرجان للطباعة، ط2، 2: 207.

(2) ابن هشام: شرح اللمحة البدريَّة في علم العربية لأبي حيان الأندلسي 2: 207-209.

(3) ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار السَّتة الجاهليَّـة "ديـوان امـرؤ القـيس" ص: 151، ابن هشام: شرح اللمحة البدريَّة 2: 207، الدرويش: إعراب القـرآن الكـريم وبيانـه 6: 46-47.

(4) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 181، الراجحـي: التطبيـق النحـوي ص:227.

### 1.6.3 ما ينوب عن المفعول المطلق:

الأصلُ في المفعولِ المطلقِ أنْ يكونَ مذكوراً، ولكنَّهُ قدْ يحذفُ، وينوبُ عنْهُ ما يدلُّ عليه ك: اسمِ المصدرِ، وصفتِهِ، وضميرِهِ العائدِ إليه، ومرادفِهِ في المعنى، وما يدلُّ على نوعِهِ وعددِهِ وآلتِهِ، وكلّ وبعض وأيّ الكماليَّةِ، فيعطى ما سبقَ حكمهُ في كونِهِ منصوباً[1].

ومن الشَّواهدِ التي حُمِلتْ على مرادفِهِ أو ملاقيهِ في المعنى، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَيَوْمَاً عَلَى ظَهْرِ الْكَثِيْبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ[2]

فقولُهُ: (حَلْفَةً) مصدرٌ غيرُ مؤكِّدٍ لعاملِهِ، حيثُ ذهبَ أبو عثمانٍ المازنيُّ، وأبو العباسِ المبرِّدُ، وأبو عمر الشّلوبين، وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ؛ إلى أنَّ (حَلْفَةً) منصوبٌ بـ (آلَتْ)؛ لأنَّها بمعنى حلفتْ، فقامَ أحدُ المترادفين مقامَ الآخرِ.

أمَّا مذهبُ سيبويهِ، فيمنعُ ما سبقَ، وينصبُ (حَلْفَةً) بفعلٍ مضمرٍ من جنسِهِ، أي: حلفْتُ حلْفَةً.

وقالَ أبو حيانِ الأندلسيُّ موازناً بين الرأيين: يجوزُ أنْ ينصبَ بـ (آلَتْ)، ويجوزُ أنْ ينصبَ بـ (حلفت) المضمرةِ، فترجَّحَ الأوَّلُ لعدمِ تكلُّفِ الإضمارِ، وترجَّحَ الثَّاني لجريانِ المصدرِ على الأكثرِ في كونِهِ ينتصبُ بفعلٍ من لفظِهِ[3].

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 187-189، الراجحي: التطبيق النحوي ص:229-232.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 2: 109، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 61.

(3) ينظر: الشلوبين: شرح المقدمة الجزوليَّة الكبير 3: 1080-1081، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهليَّة "ديوان امرؤ القيس" ص: 48، ابن مالك: شرح التَّسهيل2: 109، السُّيوطي: همع الهوامع 3: 100، الشنقيطي: الدرر اللوامع: 3: 61.

ومن الشَّواهدِ التي اختُلِفَ فيها فحُمِلَتْ تارةً على إقامةِ الصِّفةِ مقامَ المفعولِ المطلقِ، وتارةً على مرادفِهِ في المعنى، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

إِذَا قَامَتَــا تَضَــوَّعَ الْمِسْــكُ مِــنْهُمَا نَسِـيْمَ الصَّـبَا جَـاءَتْ بِرَيَّـا الْقُرُنْفُـلِ[1]

فقولُهُ: (نَسِيمَ الصَّبَا) مصدرٌ - مفعولٌ مطلقٌ- نُصِبَ من وجهين: إمَّا على أنَّـهُ قامَ مقامَ نعتٍ لمصدرٍ محذوفٍ، فيكونُ التَّقديرُ: تضوَّعَ المسـكُ تضـوُّعاً مثـلَ تضـوُّعِ نسيمِ الصَّبا، وإمَّا لأنَّهُ مرادفُهُ في المعنى، فمعنـى تنسَّـمَ: تضـوَّعَ، فيكـونُ العامـلُ في (نَسِيْمَ) (تضوَّعَ)؛ لأنَّه في معناه أو مرادفُهُ.

أمَّا مذهبُ سيبويهِ هنا فينصبُ (نَسِيْمَ) بفعلٍ مضمرٍ من جنسِهِ، فالعامـلُ في (نَسِيْمَ) في رأيهِ تنسَّمَ[2].

فمذهبُ سـيبويهِ صـحيحٌ ولا شـائبةَ فيـهِ، فهـو يجـري عـلى الأصـلِ في كـونِ المفعولِ المطلقِ ينتصبُ بفعلٍ من لفظِهِ، لذلك قدَّرَ سيبويهِ في كـلا الشَّـاهدينِ فعـلاً من جنسِ المفعولِ المطلقِ نصبَهُ، ولكن أميلُ إلى ترجيحِ الرأي الأولِ؛ أي: أنَّ المفعـولَ المطلقَ في كلا الشَّاهدينِ نصبَ من بابِ الـتَّرادفِ والموافقـةِ في المعنـى؛ وإنَّمـا قلـتُ: هذا أرجحُ؛ لإقرارِ معظمِ النُّحاةِ بنصبِ المفعولِ المطلـقِ عـلى بـابِ الـتَّرادفِ، ولعـدمِ تكلُّفِ تقديرِ فعلٍ من جنسِ المفعولِ المطلقِ، فمتى ظهرَ الأمرُ وبانَ كـانَ الأخـذُ بِـهِ أولى مِنَ الأخذِ بالتَّقديرِ والتَّأويلِ.

### 2.6.3 المصدر النائب عن فعله:

قد يُحذفُ العاملُ في نصبِ المفعولِ المطلقِ، ويقومُ مقامَهُ مصدرُهُ، ويقعُ هذا النَّوعُ من المصادرِ في بابينِ أساسيين، هما: مصادرُ لا أفعالَ لهـا تقـومُ مقـامَ المفعـولِ المطلقِ، نحو: ويحَ وويلَ وبلهَ.

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 176، البغدادي: خزانة الأدب 3: 448.

(2) ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهليَّة"ديوان امـرؤ القـيس" ص: 58-59، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 707، البغدادي: خزانة الأدب 3: 449.

أمَّا البابُ الآخرُ: فما لَهُ فعلٌ، ويتفرعُ هذا البابُ إلى ضربين أيضاً هما:

**الضربُ الأوَّلُ:** ما كانَ واقعاً في الطَّلبِ، كالواردِ في الدُّعاءِ والأمرِ والنَّهي والاستفهامِ التَّوبيخي، ومن الشَّواهدِ التي ساقَها الخليلُ بنُ أحمدَ على هذهِ المسألةِ، وتحديداً على الأمرِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَدَعْ عَنْكَ نَهْبَاً صِيْحَ فِيْ حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيْثَاً مَا حَدِيْثُ الرَّوَاحِلِ[1]

فقولُهُ: (حَدِيْثَاً) نُصِبَ على الأمرِ، والتَّقديرُ: حَدِّثْني حَدِيْثَاً[2]، فهو مصدرٌ نائبٌ عن فعلِهِ وقعَ موقعَ الأمرِ، وممَّا حملَهُ الخليلُ على هذا النَّمطِ قولَنا: صبراً، أي: اصْبِرْ صَبْرَاً.

**الضَّربُ الثَّاني:** ما كانَ واقعاً في الخبرِ، ومنْهُ: مصادرُ مسموعةٌ عن العربِ، وما كانَ تفصيلاً لعاقبةِ ما قبلَهُ، والمصدرُ المكررُ أو المحصورُ، والمصدرُ التَّشبيهيُّ، ومن الشَّواهدِ التي أوردَها أبو العباسِ المبرِّدُ على هذا الضَّربِ، وتحديداً على المصادرِ المسموعةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الوافرِ):

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بنِ جَرْمٍ مَعِيْزَهُمُ حَنَانَكَ ذَا الْحَنَانِ[3]

فقولُهُ: (حَنَانَكَ) مصدرٌ نائبٌ عن فعلِهِ، والأصلُ فيهِ أن يكونَ مثنىً. قالَ المبرِّدُ: ما يكونُ مثنَّىً لمبالغةٍ؛ وذلك قولُكَ: لبيكَ وسعديكَ وحنانيكَ. فقالَ: هذا ممَّا يجوزُ إفرادُهُ؛ فإذا أفردتَ فأنت مخيَّرٌ إنْ شئتَ نصبتَ بالفعلِ، وإنْ شئْتَ ابتدأتَ، فإذا ثنَّيتَ لمْ يكنْ إلا منصوباً[4].

---

(1) الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 60.

(2) المصدر نفسه ص: 59-60.

(3) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 581، المبرد: المقتضب 3: 224.

(4) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، 1963م، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، 3: 223-224.

وقد أوردَ المبرِّدُ هذا البيتَ شاهداً على الإفرادِ واختيارِ النَّصبِ، وهـذا المصـدرُ (حَنَانَكَ) ليسَ فيه هنا إلاَّ النَّصبُ على أنَّه مصـدرٌ نائـبٌ عـن فعلِـهِ واقـعٌ في مجـالِ الإخبارِ، وما ذكرَهُ المبرِّدُ من جوازِ رفعِهِ على الابتداءِ فلـيسَ فيـه حجَّـةٌ لعـدمِ وجـودِ روايةٍ تُعضِّدُ ما قالَ.

ومن الأمثلةِ أيضاً على المصـادرِ المنصـوبةِ المسـموعةِ عـنِ العـربِ الواقعـةِ في مجال الإخبارِ قولُهُمْ: سبحانَ الـلـه، حمـداً وشـكراً لا كفـراً، وصـبراً لا جزعـاً، وأفعلُـهُ وكرامةً ومسرةً، وعجباً.

### 7.3 الحال:

وصفٌ فضلةٌ يبيِّنُ هيئةَ صاحبِهِ من الفاعلِ أو المفعولِ أو منهما معـاً، أو مـن غيرِهِما؛ وقتَ وقوعِ الفعلِ أو الحـدثِ[1]، ويُسْـأَلُ عـن الحـالِ ب(كيـفَ)، نحـو: آبَ المسلمون منتصرين، وصافحَ زيدٌ عمْراً واقفين.

الأصلُ في الحالِ أنْ تكونَ مذكورةً لتؤديَ وظيفتَهَا المعنويَّةَ؛ لذا يجـبُ ذكرُهـا في كثيرٍ من المواضعِ، ويجوزُ حذفُها في حالاتٍ قليلةٍ، ومن المواضـعِ التـي لا يجـوزُ أن تحذفَ فيها الحالُ؛ أنْ يتوقفَ المعنى المرادُ عـلى ذكرِهـا؛ بحيـثُ إذا حُـذفتْ يفسـدُ المعنى، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ مالكٍ على هـذه القضـيَّةِ، قـولُ امـرئ القـيسِ (منَ الكاملِ):

فَجُزِيْـتِ خَـيْرَ جَـزَاءِ ناقَـةِ وَاحِـدٍ  وَرَجَعْـتِ سَـالِمَةَ الْقَـرَا بِسَـلامِ[2]

فقولُهُ: (سَالِمَةَ) حالٌ يبيِّنُ هيئةَ الضَّميرِ الفاعلِ في (رَجَعْتِ)، ولا يجوزُ حـذفُها هنا كما أشارَ إلى ذلك ابنُ مالكٍ؛ لأنَّ المعنى يتطلبُ ذكرَها.

---

(1) ينظر: الراجحي: التطبيق النَّحوي ص: 260 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 326.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 482، ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 268- 269.

### 1.7.3 العامل في الحال:

يقصدُ به ما تقدَّمَ عليهِ من فعلٍ أو شبهِهِ أو معناهُ، والمرادُ بشبهِهِ: الصِّفاتُ أو المشتقاتُ؛ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، والمرادُ بمعنى الفعلِ عِدَّةُ أشياءَ: اسمُ الفعلِ، واسمُ الإشارةِ، وأدواتُ التَّشبيهِ والتَّمني والتَّرجي والاستفهامِ، وحرفُ التَّنبيهِ، وحرفُ النِّداءِ[1].

ومن الشَّواهدِ التي خرَّجَها النُّحاةُ على مجيءِ الفعلِ عاملاً في الحالِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وُقُوْفَاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ  يَقُوْلُوْنَ لا تَهْلِكْ أَسَىً وَتَجَمَّلِ[2]

تعددتِ الوجوهُ والتَّخريجاتُ في قولِهِ: (وُقُوْفَاً) تبعاً لتعدُّدِ الرُّؤى ووجهاتِ النَّظر لدى النُّحاةِ والعلماءِ.

فيرى جماعةٌ من النُّحاةِ: أنَّ (وُقُوْفَاً) منصوبٌ على الحالِ، ولكنِ اختلفوا في عاملِهِ، فمنهم من يرى أنَّ العاملَ فيهِ (قِفَا)، ومنهم من يرى أنَّ العاملَ فيهِ (نَبْكِ)، في البيتِ الذي تقدَّمَهُ، وهو:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ  بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ[3]

ومنهم من يرى أنَّ (وُقُوْفَاً) انتصبَ على الحالِ ممَّا في يقولون، والتَّقديرُ عندَهم: يقولون لا تهلِكْ أسىً و تجمَّلْ في حالِ وقوفِ صحبي علي مطيَّهم[4].

---

(1) ينظر: الغلاييني: جامع الدُّروس العربية ص: 393، مغالسة: النَّحو الشافي ص:328-329.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 172، سلطان: المؤاخذات النَّحوية ص: 319، ينظر صدره: ابن جني: الخاطريات ص: 138، أبو حيان: البحر المحيط 4: 44.

(3) ديوان امرئ القيس 1: 164.

(4) سلطان: زهير عبد المحسن، المؤاخذات النَّحوية، 1994م، جامعة قار يونس بنغازي، ط1، ص:319.

وذهبَ ابنُ جنِّيٍّ إلى أنَّهَ انتصبَ على الحالِ، والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ يـدلُّ عليه ما قبلَهُ، فالتَّقديرُ عنده: ذكرتُها وقوفاً بها صحبي عليَّ مطيَّهم؛ أي: الآنَ في حالِ بكائي عليها قديماً، ومن الآياتِ الكريمةِ التي وجَّهَها ابنُ جنِّيٍّ على هذا الـنَّمطِ قياسـاً على قولِ امرئ القيسِ، قولُهُ تعالى: ( بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ) [القيامـة:4]، على أنَّ (قادرين) حالٌ من فاعـلٍ مضـمرٍ في فعـلٍ محـذوفٍ لدلالـةِ مـا قبلَـهُ عليـه، والتَّقديرُ: بجمعِها قادرينَ على تسويةِ بنانِهِ[1].

وذكر الأنباريُّ أنَّ (وُقُوْفَـاً) قـدْ يحمـلُ عـلى المصـدريَّةِ، والعامـلُ فيـه (قِفَـا)، والتَّقديرُ: قفا وقوفاً مثلَ وقوفِ صحبي؛ وهو مثلُ قولِهم: زيدٌ شربَ الإبـلِ، أي: زيـدٌ يشربُ شربَ الإبلِ[2]، وأيَّد أبو حيانٍ والسَّـمينُ الحلبـيُّ نصـبَهُ عـلى المصـدريَّةِ، فيقـعُ (وُقُوْفَاً) في نظرِهِم تحتَ بابِ المصادرِ النَّائبةِ عن أفعالِها الواقعةِ في مجالِ الإخبارِ؛ فـ (وُقُوْفَاً) مصدرٌ بدلٌ من فعلٍ خبريٍّ رفعَ صحبي ونصبَ[3] مطـيَّهم؛ مسـتدلين لإثبـات هذا بقولِ العربِ: أفعلُ وكرامةً ومسرةً، أي: وأكرِّمُـكَ وأسرُّكَ؛ فكرامـةٌ ومسرَّةٌ مصـدرٌ بدلٌ من اللَّفظ بالفعلِ في الخبرِ، وذهبا إلى أنَّ هذا التَّخـريجَ هـو أحسـنُ مـا قيـلَ في هذا البيتِ، وقد وجَّها عليه قراءةَ من نصبَ (شهادة) في قولِ الـلـه تعـالى: ( يـا أَيُّهَـا الَّذِينَ آمَنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ) [المائدة:106]، فـ ( شَهَادَةُ ) كما يرى أبو حيانٍ والسَّمينُ: مصـدرٌ بـدلٌ مـن اللَّفـظِ بالفعلِ في الخبر واثنان مرتفعٌ على الفاعليَّةِ بِه[4].

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عـثمان: الخاطريـات، 1988م، ت: عـلي ذو الفقـار شـاكر، دار الغـرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، ص: 138.

(2) سلطان: المؤاخذات النَّحوية ص: 319-320.

(3) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 44، الحلبي: الدُّر المصون 4: 458-459.

(4) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 44، الحلبي: الدُّر المصون 4: 458.

وذكر الأنباريُّ أنَّهُ قدْ يحملُ على الظَّرفيَّةِ، والتَّقديرُ: وقتَ وقوفِ صحبي، ثُـمَّ حُذِفَ الظَّرفُ وناب المصدرُ عنه على حدِّ قولِ العربِ: خرجْنَا خـروجَكُم، والتَّقـديرُ: خرجْنَا وقتَ خروجِكُم[1].

وجميعُ هذه الآراءِ والتَّخريجاتِ كائنةٌ وجـائزةٌ كـما بيَّنـا في موضـعِهِ، إلاَّ مَـنْ جعلَ العاملَ في الحالِ ممَّا في (يقولون)، فقد غلَّطَهُ الأنباريُّ؛ لتأخُّرِهِ عنِ الحـالِ، ومـا يعنينا في هذا البابِ هو وقوعُ الفعلِ (قِفَا) أو (نَبْكِ) عاملاً في الحالِ (وُقُوْفَـاً) في رأي جماعةٍ من النُّحاةِ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها النُّحاةُ على ما ضُـمِّنَ معنـى الفعـلِ، ولاسـيَّما أداةُ التَّشبيهِ (كأنَّ)، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

كَـأَنَّ قُلُـوْبَ الطَّـيْرِ رَطْبَـاً وَيَابِسَـاً  لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّـابُ وَالْحَشَـفُ الْبَـالِي[2]

فالعاملُ في الحالِ (رَطْبَـاً وَيَابِسَـاً) هنـا حـرفُ التَّشـبيهِ؛ لأنَّـهُ متضـمِّنٌ معنـى الفعلِ، واستدلَّ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ بهـذا البيـتِ عـلى جـوازِ عمـلِ حـرفِ التَّشـبيهِ بالظَّرفِ، فكما جازَ له أنْ يعملَ في الحالِ؛ فعملُهُ في الظَّرفِ أجدرُ[3].

وهـذا القيـاسُ صـحيحٌ فكـما جـازَ لــ (كـأَنَّ) أنْ تعمـلَ في الحـالِ وهـي مـن المنصوباتِ فيجوزُ لها أيضاً أنْ تعملَ في الظَّرفِ؛ لأنَّـهُ مـن المنصـوباتِ أيضـاً، ومـمَّا يَعْضُدُ هذا القياسَ أيضاً كونُ (كأَنَّ) مضمَّنةً معنـى الفعـلِ (أُشَّـبهُ)؛ فاكتسـبتْ منـهُ العملَ.

(1) سلطان: المؤاخذات النَّحوية ص:320.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 452، العيني: المقاصد النَّحويَّة 2: 408.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 506، ابن هشام: أوضح المسالك 2: 288.

### 2.7.3 صاحب الحال:

هو الاسمُ الذي تُبَيِّنُ الحالُ هيئتَهُ؛ من فاعلٍ أو مفعولٍ أو منهما معاً، أو من غيرِهِما كالمبتدأِ، والمضافِ والمضافِ إليهِ.

قالَ ابنُ مالكٍ الأندلسيُّ: يجوزُ أن يكونَ المضافُ إليهِ صاحبَ الحالِ إذا كانَ المضافُ عاملاً فيها ك(اعتكافي صائماً لي) بلا خِلافٍ، فإنْ لمْ يصلحِ المضافُ للعملِ، ولمْ يكنْ بعضَ المضافِ إليه ولا كبعضِهِ لمْ يجزْ كونُ المضافِ إليه صاحبَ الحالِ، ويجوزُ ذلك إنْ كانَ المضافُ جزءاً[1] من المضافِ إليه، ومن الشَّواهدِ التي ذكرها ابنُ مالكٍ على ما جاءَ جزءاً، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى الْبَيْتِ قَائِماً  مَدَاكُ عَرُوْسٍ أَوْ صِرَايَةُ حَنْظَلِ[2]

فجاءتْ كلمةُ (قَائِماً) حالاً من الضَّميرِ المضافِ إليهِ في (سَرَاتَهُ)، وجازَ هذا الأمرُ؛ لأنَّ المضافَ جزءٌ من المضافِ إليه صاحبِ الحالِ، ومن الآياتِ الكريمةِ التي ذكرَها ابنُ مالكٍ على هذه المسألةِ، قولُهُ عزَّ وجلَّ: ( وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ) [الحجر:47]، فـ ( إِخْوَانًا ) جاءتْ حالاً من الضَّميرِ المضافِ إليه في (صدورهم)؛ والمضافُ جزءٌ من المضافِ إليهِ صاحبِ الحالِ.

### 3.7.3 تأخر الحال عن عاملها:

للحالِ مع عاملِها ثلاثةُ أحكامٍ: وجوبُ التَّأخُّرِ، وجوبُ التَّقدُّمِ، وجوازُ الأمرين، وما يعنينا هنا تأخُّرُ الحالِ وجوباً؛ فتتأخَّرُ الحالُ عن عاملِها وجوباً في عِدَّةِ مواطنَ منها: أن يكونَ العاملُ في الحالِ فعلاً جامداً، أو اسمَ فعلٍ، أو كلمةً فيها

(1) ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي، شرح الكافية الشافية، 2000م، ت: علي محمد وعادل أحمد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1: 336.

(2) ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 337.

معنى الفعلِ أو مضمَّنةً معناهُ، أو اسمَ تفضيلٍ، أو مصدراً مقدَّراً بالفعلِ وحرفٍ مصدريٍّ، أو أنْ يكونَ العاملُ مقروناً بلامِ الابتداءِ أو لامِ القسمِ[1].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ على تأخُّرِ الحالِ وجوباً عن عاملِها، وتحديداً على مجيءِ العاملِ كلمةً مضمَّنةً معنى الفعلِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

كَـأَنَّ قُلُـوْبَ الطَّـيْرِ رَطْبَـاً وَيَابِسَـاً  لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي[2]

فقولُهُ: (رَطْبَاً وَيَابِسَاً) حالان، والعاملُ فيهما (كَأَنَّ)، والشَّاهدُ هنا وجوبُ تأخُّرِهما عن العاملِ فيهما (كَأَنَّ) لأنَّهُ مضمَّنٌ معنى الفعلِ(أُشَبِّهُ)، ففي مثلِ هذا الموضعِ تتأخَّرُ الحالُ وجوباً عن عاملِها؛ لأنَّ العاملَ فيها ليسَ بفعلٍ متصرفٍ أو ما يشبهُ الفعلَ المتصرفَ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصِّفةِ المشبهةِ، فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملِها في مثلِ هذا ألبتةَ.

**4.7.3 تعدد الحال وتعدد صاحبها:**

قدْ تتعدَّدُ الحالُ، ويتعدَّدُ معها صاحبُها، ومذهبُ الجمهورِ في هذا المسألةِ؛ جعلُ الحالِ الأولى للاسمِ الثَّاني، والحالِ الثَّانيةِ للاسمِ الأوَّلِ، أي: أنَّ القريبةَ للقريبِ، والبعيدةَ للبعيدِ. نحوَ قولِنا: صادفتُهُ مصعداً منحدراً، حيثُ نجعلُ (الحالَ) الأولى (مصعداً) من المفعولِ، و(الحالَ) الثّانيةَ (منحدراً) من الفاعلِ[3].

ويجوزُ عكسُ هذا، أي: جعلُ الحالِ الأولى للاسمِ الأولِ، والحالِ الثَّانيةِ للاسمِ الثَّاني؛ في حالِ امتناعِ اللَّبسِ لقيامِ قرينةٍ كالتَّذكيرِ أو التَّأنيثِ مثلاً تمنعُ

(1) ينظر:ابن هشام: أوضح المسالك2: 287-288، الغلاييني: جامع الدروس العربيَّة ص:398.

(2) ديوان امرئ القيس 1: 359، وينظر صدره: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 288 .

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 647، الصيداوي: الكفاف 1: 209.

حدوثَ اللَّبسِ، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على هـذه المسـألةِ، قـولُ امـرئ القـيس (من الطَّويلِ):

خَرَجْــتُ بِهَــا أَمْــشِي تَجُــرُّ وَرَاءَنَــا عَــلَى أَثَرَيْنَــا ذَيْــلَ مِــرْطٍ مُرَحَّــلِ[1]

ففي هذا الشَّاهدِ جاءتِ الجملةُ الحاليةُ (أَمْشِي) حـالاً مـن ضـميرِ الفاعـلِ في (خَرَجْتُ)، وجاءتِ الجملةُ الحاليَّةُ (تَجُرُّ) حالاً من الضَّـميرِ المجـرورِ في (بِهَـا)، فجـاءَ هذا الشَّاهدُ على عكسِ القاعدةِ التي وضعَهَا النُّحاةُ لقيامِ قرينةٍ حالـتْ دونَ وقـوعِ اللَّبسِ، وهي التَّذكيرُ في الحالِ الأولى، والتَّأنيثُ في الحالِ الثَّانيةِ؛ فجاءتِ الحـالُ الأولى للاسمِ الأولِ، والحالُ الثانيةُ للاسمِ الثَّاني على التَّرتيبِ[2].

وقدْ ذكرَ السَّمينُ الحلبيُّ في الدُّرِ المصونِ الشَّاهدَ السَّابقَ بروايةٍ مختلفةٍ فذكرَ بدلَ (أَمْشِي) (نَمْشِي). فقال: (نَمْشِي) حالٌ من الفاعلِ في (خَرَجْتُ) ومن الهَاءِ في (بِهَـا) لأنَّك لو قلـت: أنـا وهـي نمشي لصـحَّ، ولـذلك أعـربَ المُعْرِبـون (نَمْشِي) حـالاً مـنهما و(تَجُرُّ) حالاً من الهَاءِ في (بِهَا) فقط؛ لأنَّهُ لا يصلحُ أنْ تجعلَ (تَجُـرُّ) خـبراً عـنهما، إذْ لوْ قلت: أنا وهي تجرُّ؛ لمْ يصحَّ[3].

وما ذكرَهُ السَّمينُ فريدٌ ولا شائبةَ فيهِ، ولكنَّ جميعَ النُّحاةِ الَّـذين ذكـروا هـذا الشَّاهدَ أثبتوا الرِّوايةَ الأولى، والتَّخـريجَ الأولَ؛ ولا سـيَّما ابـنُ مالـكٍ الأنـدلسيُّ، وابـنُ هشامٍ الأنصاريُّ، والسُّيوطيُّ، والشَّنقيطيُّ.

---

(1) ينظر: ابن مالـك: شرح التَّسـهيل 2: 265، ابـن هشـام: مغنـي اللبيـب 2: 647، السُّـيوطي: همع الهوامع 4: 38، الشنقيطي: الدُّرر اللوامع 4: 10.

(2) ينظـر: ابـن هشـام: أوضـح المسـالك 2: 296-297، السُّـيوطي: همـع الهوامـع 4: 38، الشنقيطي: الدُّرر اللوامع 4: 10، الصيداوي: الكفاف 1: 209.

(3) الحلبي: الدر المصون 2: 360-361.

### 5.7.3 أوصاف الحال:

1- تأتي منتقلةً لا ثابتةً؛ وهو الأصلُ.

2- تأتي وصفاً ثابتاً؛ وذلك في ثلاثِ مسائلَ: أن تكونَ مؤكِّدةً، وأن يدلَّ عاملُها على تجدُّدِ صاحبِها، وأن تأتيَ في سياقاتٍ خاصةٍ ولا سيَّما في كتابِ اللـه عزَّ وجلَّ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على هذه المسألة، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

سَـــوَامِقُ جَبَّـــارٍ أَثِيْـــثٍ فُرُوْعُـــهُ وَعَـالَيْنَ قِنْوَانَـاً مِـنَ الْبُسْـرِ أَحْمَـرَا[1]

حيثُ أوردَ أبو عليٍّ المرزوقيُّ قولَهُ: (أَحْمَرَا) شاهداً على مجيءِ الحالِ وصفاً ثابتاً يدلُّ عاملُهَا على تجدُّدِ صاحبِها، فيرى أنَّ (أَحْمَرَا) نُصِبَ على الحالِ لما كانَ القنوانُ يتنقلُ في الحمرةِ، ولولا ذلك لما جازَ، وقدْ اعتمدَ أبو عليٍّ على قولِ امرئ القيسِ هذا في توجيهِ قولِهم: خلقَ اللـهُ الزَّرافةَ يديها أطولَ من رجليها. فقال: أطولَ انتصبَ على الحالِ؛ وإنَّما جازَ كونُهُ حالاً لما كانَ يتنقلُ في الطُّولِ، فيتطاولُ شيئاً بعدَ شيءٍ كما قالَ امرؤ القيسِ[2].

وذكرَ جماعةٌ آخرون من النُّحاةِ أنَّ قولَهُ: (أَحْمَرَا) شاهدٌ على مجيءِ الحالِ مؤكِّدةً بعدَ الجملةِ الفعليَّةِ مبطلين بهذا الشَّاهدِ مذهبَ الزَّمخشريِّ الذي يرفضُ وقوعَ الحالِ مؤكِّدةً بعد الجملةِ الفعليَّةِ، فمذهبُ الجمهورِ يقتضي وقوعَها بعدَ

---

(1) ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهليَّة"ديوان امرؤ القيس" ص: 139، الحلبي: الدُّر المصون 1: 232.

(2) المرزوقي: أبو علي أحمد بن محمد، أمالي المرزوقي، 1995م، ت: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، ص: 137.

الاسمية والفعليَّةِ، ولكنَّ الرأيَ الغالبَ يرى وقوعَها بعدَ الاسميَّةِ[1]، وقولُهُ هذا من الشَّواهدِ على وقوعِ الحالِ مؤكِّدةً بعد الجملةِ الفعليَّةِ.

أمَّا رأيُّ الكوفيِّين في هذا البيتِ، فهو مخالفٌ لما سبقَ، فهم يرون أنَّ قولَه: (أَحْمَرَا) نُصِبَ على القطعِ. فقالوا: أرادَ من البسرِ الأحمرِ، ثُمَّ قطعَ الألفَ واللامَ؛ فنُصِبَ على القطعِ[2].

وجميعُ هذه الآراءِ واردةٌ، ولكنَّ أرجحَها ما ذهبَ إليهِ الكوفيُّون؛ أي: نصبُهُ على القطعِ، وأرى كذلك أنَّ حملَهُ على الحاليةِ لا بأسَ بِهِ، ولكن ليسَ على الحالِ المؤكِّدةِ، بل ينصبُ من بابِ الحالِ التي يدلُّ عاملُهَا على تجدُّدِ صاحبِها؛ لقيامِ القرينةِ المعنويةِ التي تدلُّ على التَّجدُّدِ.

3- تأتي مشتقةً؛ وهو الأصلُ.

4- تأتي جامدةً مؤولةً بمشتقٍ، وجامدةً لا تؤولُ بمشتقٍ.

**6.7.3 الحال جملة:**

الأصلُ في الحالِ أن يكونَ لفظاً مفرداً ولكنَّهُ قد يأتي جملةً؛ فعليةً أو اسميةً، أو شبهَ جملةٍ، ويشترطُ لمجيءِ الحالِ جملةً ثلاثةُ شروطٍ:

1- أن تكونَ جملةً خبريةً لا طلبيةً ولا تعجبيةً.

2- ألاَّ تكونَ مصدرةً بدليلِ استقبالِ كـ (لنْ و السِّين و سوف).

3- أن تكون مرتبطةً؛ إمَّا بالضَّميرِ أو الواوِ أو بهما معاً.

---

(1) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 522.

(2) ينظر: البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 110-111، الحلبي: الدُّر المصون 3: 80.

فتقعُ الجملةُ الابتدائيةُ جملةً حاليةً، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ عليها، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

نَظَـــرْتُ إِلَيْهَـــا وَالنُّجُـــوْمُ كَأَنَّهَـــا  مَصَـــابِيْحُ رُهْبَـــانٍ تُشَـــبُّ لِقُفَّـــالِ[1]

فذكرَ الشَّنقيطيُّ أنَّ الجملةَ الابتدائيةَ (وَالنُّجُوْمُ كَأَنَّهَا مَصَابِيْحُ رُهْبَانِ) في محلِ نصبٍ على الحاليةِ من الضَّميرِ في (نَظَرْتُ).

وقولُهُ أيضاً (من الطَّويلِ):

فَأَلْحَقَـــــهُ بِالْهَادِيَـــــاتِ وَدُوْنَـــــهُ  جَوَاحِرُهَـــــا فِيْ صَرَّةٍ لَـــــمْ تَزَيَّـــــلِ[2]

فقولُهُ: (وَدُوْنَهُ جَوَاحِرُهَا) من المبتدأِ المؤخرِ والخبرِ المقدَّمِ في محلِ نصبِ حالٍ من الضَّميرِ المنصوبِ في (فَأَلْحَقَهُ).

وتقعُ كذلك الجملةُ المصدرةُ بـ (أنَّ) أو بـ (كأنَّ) حاليَّةً، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على الجملةِ المصدَّرةِ بـ (كأنَّ)، قولُ امرئ القيسِ (منَ الكاملِ):

فَظَلَلْـــتُ فِيْ دِمَـــنِ الـــدِّيَارِ كَـــأَنَّنِي  نَشْـــوَانُ بَـــاكَرَهُ صَـــبُوْحُ مُـــدَامِ[3]

فقولُهُ: (كَأَنَّنِي نَشْوَانُ) جملةٌ حاليَّةٌ صدِّرتْ بـ (كَأَنَ) فالجملةُ من كأَنَّ واسمِها وخبرِها في محلِ نصبِ حالٍ من ضميرِ الفاعلِ في (ظَلَلْتُ).

### 7.7.3 الرابط في الجملة الحالية:

لا بدَّ في الجملةِ الحاليَّةِ من رابطٍ يربطُها بصاحبِ الحالِ، والرَّابطُ إمَّا الواوُ وحدَها، وإمَّا الضَّميرُ وحدَه، وإمَّا الواوُ والضَّميرُ معاً.

---

(1) الشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية،1981م، ت: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت، ط1، 4: 13.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 270، البغدادي: خزانة الأدب 3: 241.

(3) ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 275.

وذكرَ ابنُ مالكٍ الأندلسيُّ أنَّه قدْ يستغنى بأحدِهما عن الآخرِ، وقدْ يجامعُ أحدُهُما الآخرَ، فالواوُ تغني عن الضَّميرِ في غيرِ الجملةِ المؤكِّدةِ، وفي غيرِ المصدرةِ بمضارعٍ مثبتٍ أو منفيٍّ بـ (لا)، وفي غيرِ ماضٍ تالٍ لـ (إلاَّ) أو متلو بـ (أو)، ومجامعةُ الضَّميرِ الواوَ في الجملةِ الاسميةِ أكثرُ من انفرادِهِ[1]، ومن الشَّواهدِ التي ساقَها ابنُ مالكٍ وغيرُهُ على الاستغناءِ بالواوِ عن الضَّميرِ؛ ولا سيَّما قبلَ الجملةِ الاسميةِ، قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِيْ وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[2]

فالجملةُ الاسميةُ: (وَالطَّيْرُ فِيْ وُكُنَاتِهَا) في محلِّ نصبِ حالٍ من ضميرِ المتكلِّمِ الفاعلِ المستترِ في (أَغْتَدِي)، وقدِ استغنى هنا بواوِ الحالِ عن الضَّميرِ ليربطَ بين الحالِ وصاحبِها.

ونظيرُ هذا الشَّاهدِ قولُهُ أيضاً (من المتقاربِ):

إِذَا رَكِبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلأَمُوا تَحَرَّقَتِ الأَرْضُ وَالْيَوْمُ قُرْ[3]

فالجملةُ الاسميةُ: (وَالْيَوْمُ قُرْ) في محلِّ نصبِ حالٍ من الأرضِ، وهنا اكتفى بالواوِ دونَ الضَّميرِ؛ ليربطَ بينَ الحالِ وصاحبِهَا.

وقولُهُ أيضاً (من الطَّويلِ):

بَعَثْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُوْمُ طَوَالِعٌ جِذَارَاً عَلَيْهَا أَنْ تَقُوْمَ فَتُسْمَعَا[4]

---

(1) ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 276.

(2) ينظر: الخوارزمي: شرح أبيات المفصل 1: 346، ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 340، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ص: 96-97، البغدادي: خزانة 3: 156.

(3) ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 277.

(4) المصدر نفسه 2: 277.

فالجملةُ الاسميةُ: (وَالنُّجُوْمُ طَوَالِعٌ) في محلِ نصبِ حالٍ من ضميرِ المتكلِّمِ الفاعلِ في (بَعَثْتُ) والشَّاهدُ فيهِ كما سبقَ؛ حيثُ استغنى بالواوِ عن الضَّميرِ.

وقدْ يستغنى عن الواوِ بالضَّميرِ في الجملةِ الاسميةِ ومن الشَّواهدِ التي ذكرها ابنُ مالكٍ الأندلسيُّ على الاستغناءِ عن الواوِ بالضَّميرِ، قولُ امرئ القيسِ (منَ السَّريعِ):

حَتَّى تَرَكْنَاهُمْ لَدَى مَعْرَكٍ أَرْجُلُهُمْ كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ[1]

فالجملةُ الاسميةُ: (أَرْجُلُهُمْ كَالْخَشَبِ) في محلِّ نصبِ حالٍ من ضميرِ المفعولِ في (تَرَكْنَاهُمْ)، وقدْ استغنى هنا بالضَّميرِ الرَّابطِ (هُم) في (أَرْجُلُهُمْ) عن الواوِ ليربطَ بينَ الجملةِ الحاليةِ وصاحبِهَا.

أمَّا الجملةُ المصدرةُ بـ (ليسَ) فكما يقولُ ابنُ مالكٍ: قدْ تجامعُ الواوُ الضَّميرَ، وقد ينفردُ أحدُهُما، فمن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ مالكٍ على اجتماعِ الواوِ والضَّميرِ معاً، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَإِنْ كَانَ بَعْلُهَ فَإِنَّ الْفَتَى يَهْذِي وَلَيْسَ بِفَعَّالِ[2]

فالجملةُ المصدرةُ بـ (ليس): (وَلَيْسَ بِفَعَّالِ) في محلِّ نصبِ حالٍ من الفتى، والشَّاهدُ هنا اجتماعُ الرابطين الواوِ، والضَّميرِ في (لَيْسَ) الذي يعود إلى الفتى؛ ليربطَ بينَ الحالِ وصاحبِها.

أمَّا الجملةُ المضارعةُ المصدرةُ بحرفِ النَّفي (لَمْ)، فيجوزُ فيها ما يجوزُ فيما سبقَ، فقدْ يجتمعُ الواوُ والضَّميرُ، وقدْ ينفردُ أحدُهُما، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ مالكٍ على إفرادِ الضَّميرِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 521، ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 278.

(2) ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 280.

فَـأَدْرَكَ لَـمْ يَجْهَـدْ وَلَـمْ يَـثْنِ شَـأْوَهُ  يَمُـرُّ كَخُـذْرُوْفِ الْوَلِيْـدِ الْمُثَقَّـبِ[1]

فقولُهُ: (لَمْ يَجْهَدْ) جملةٌ مضارعةٌ مصدرةٌ بـ (لَـمْ) في محـلِّ نصـبِ حـالٍ مـن ضـميرِ الفاعـلِ المسـتترِ في (أَدْرَكَ)، والمقصـودُ بـه الحصـانُ أو الفـرسُ، وهنـا اكتفـى بالضَّميرِ المستتر) هو) في (يَجْهَدْ)؛ ليربطَ بين الحالِ وصاحبِهَا.

أمَّا الجملةُ الماضيةُ، فيقولُ ابنُ مالكٍ: "إنْ صُدِّرَتِ الجملةُ بفعـلٍ مـاضٍ لفظـاً، وليسَ قبلَهُ (إلاَّ) ولا بعدَهُ (أو)، فإمَّا أنْ يتضمَّنَ ضميرَ صاحبِ الحـالِ أو لا يتضـمَّنُهُ، فإنْ تضمَّنَهُ فالأكثرُ أنْ يكونَ الفعلُ مقروناً ب(الواوِ) و(قدْ)"[2]، ومنَ الشَّـواهدِ التـي ساقَها على هذهِ القضيةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَيَقْتُلُنِـــي وَقَـــدْ شَـــغَفْتُ فُؤادَهَـــا  كَـمَا شَـغَفَ المَهْنُـوءَةَ الرَّجُـلُ الطَّـالِي[3]

فالجملةُ الماضـيةُ: (وَقَـدْ شَـغَفْتُ فُؤادَهَـا) في محـلِّ نصـبِ حـالٍ مـن ضـميرِ المفعولِ في (أَيَقْتُلُنِـي) وهنـا تضـمَّنَتِ الجملـةُ الحاليـةُ ضـميراً؛ وهـو ضـميرُ المـتكلِّمِ الفاعـلِ في (شَـغَفْتُ)، والأكـثرُ في هـذه الحالـةِ أنْ تكـونَ الجملـةُ الحاليـةُ مقرونـةً بـ(الواوِ) و(قدْ) كما في هذا الشَّاهدِ.

وأضافَ ابنُ مالكٍ أيضاً حولَ الجملةِ الماضيةِ الواقعةِ حالاً "أنَّ انفـرادَ الضَّـميرِ مع التَّجرُّدِ من (قدْ) و(الواوِ) أكثرُ من اجتماعِهِ مع أحـدِهِمَا، واجتماعَـهُ مـع (الـواوِ) وحدَها أكثرُ من اجتماعِهِ مع (قدْ) وحدَها"[4]، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها على انفرادِ الضَّميرِ، قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

---

(1) ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 282.

(2) المصدر نفسه 2: 284.

(3) المصدر نفسه 2: 284.

(4) المصدر نفسه 2: 285.

لَــهُ كَفَــلٌ كَالــدِّعْصِ لَبَّــدَهُ النَّــدَى  إِلَى حَــارِكٍ مِثْــلِ الْغَبِــيْطِ الْمُــذَأَّبِ[1]

فالجملةُ الماضيةُ: (لَبَّدَهُ النَّدَى) في محلِّ نصبِ حالٍ مـن (الـدِّعْصِ) والشَّـاهدُ هنـا الاكتفـاءُ بالضَّـميرِ المفعـولِ في (لَبَّـدَهُ)؛ لـيربطَ الجملـةَ الحاليـةَ مـع صـاحبِها (الدِّعْص).

وقولُهُ أيضاً (من الطَّويلِ):

دَرِيْــرٍ كَخُــذْرُوْفِ الْوَلِيْــدِ أَمَــرَّهُ  تَقَلُّــبُ كَفَّيْــهِ بِخَــيْطٍ مُوَصَّــلِ[2]

فالشَّاهدُ فيه نظيرُ الشَّاهدِ في البيتِ السَّابقِ، حيثُ وقعـتِ الجملـةُ الماضـيةُ: (أَمَـرَّهُ تَقَلُّـبُ) في محـلِّ نصـبِ حـالٍ مـن (خُـذْرُوْفِ الْوَلِيْـدِ)، وقـدْ اكتفـى بالضَّـميرِ المنصوبِ في (أَمَرَّهُ) ليربطَ الجملةَ الحاليَّةَ مع صاحبِها (خُذْرُوْفِ الْوَلِيْدِ).

أمَّا الجملةُ الحاليَّةُ المؤكِّدةُ، فيقولُ ابنُ مالكٍ فيها: يمنعُ ذكرُ الواوِ سواءٌ أكانت اسميةً أمْ فعليةً[3]، ومن الشَّواهدِ التي ساقَها ابـنُ مالـكٍ عـلى الحـالِ المؤكِّـدةِ، قـولُ امرئ القيس (منَ الكاملِ):

خَـالِي ابْـنُ كَبْشَـةَ قَـدْ عَلِمْـتَ مَكَانَـهُ  وَأَبُــوْ يَزِيْــدَ وَرَهْطُــهُ أَعْمَامِــي[4]

فقوله: (قَدْ عَلَمْتَ مَكَانَه) جملةٌ حاليَّةٌ مؤكِّدةٌ يمنعُ ذكرُ الواوِ قبلَها على حـدِّ قولِ ابن مالكٍ.

يقولُ ابنُ مالكٍ: "وخلت هذه من الواوِ لاتحادِها بصاحبِها من وجهين:

**أحدُهُما:** كونُها حالاً والحالُ وصاحبُها شيءٌ واحدٌ في المعنى.

---

(1) ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 285.

(2) المصدر نفسه 2: 285.

(3) المصدر نفسه 2: 288.

(4) المصدر نفسه 2: 288.

**والآخرُ:** كونُها مؤكِّدةً، والمؤكِّدُ هو المؤكَّدُ في المعنى"[1].

وفي ختامِ بابِ الحالِ نلاحظُ أنَّ معظمَ الشَّواهدِ الواردةِ فيه قد ذكرَها ابنُ مالكٍ الأندلسيُّ، أي: أنَّ ابنَ مالكٍ قدْ اعتمدَ في بابِ الحالِ على الشَّواهدِ النَّحويةِ من شعرِ امرئ القيسِ اعتماداً كبيراً، فهذا يدلُ على أمرين:

**أولاً:** أنَّ امرأَ القيسِ شاعرٌ فصيحٌ وبليغٌ، وشعرُهُ صورةٌ صادقةٌ للغة العربيةِ الفصيحةِ في أوجِ بيانِها.

**ثانياً:** أنَّ ابنَ مالكٍ بنى منهجَهُ في الدَّرسِ النَّحوي على أصولٍ متينةٍ تمثِّلُ اللُّغةَ العربيةَ خيرَ تمثيلٍ، بحيث لا يأتيه الطَّعنُ والنَّقدُ.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ ابنَ مالكٍ قدْ قامَ بذكرِ القواعدِ النَّحويةِ في هذا البابِ محتجاً ومستدلاً على صحَّةِ ما ذكرَ بالشَّواهدِ النَّحويةِ من شعر امرئ القيسِ، أمَّا تحليلُ هذه الشَّواهدِ فقد قامَ بِهِ الباحثُ في أحيانٍ كثيرةٍ، بما يتوافقُ مع رأي ابنِ مالكٍ الأندلسيِّ.

### 9.3 التمييز:

اسمٌ نكِرةٌ يذكرُ لإزالةِ الإبهامِ عن ذاتٍ أو نسبةٍ، وهو على نوعين: تمييزُ ذاتٍ: وهو ما يُزِيلُ الإبهامَ عن اسمِ ذاتٍ مبهمةٍ، كالعددِ والمساحةِ والمقاديرِ والوزنِ والكيلِ.

وتمييزُ نسبةٍ: وهو ما يُزيلُ الإبهامَ عن جملةٍ مبهمةِ النِّسبةِ، ويقعُ هذا النَّوع في ضربين: ضربٍ محوَّلٍ عن فاعلٍ أو مفعولٍ أو مبتدأٍ، وضربٍ غيرِ محوَّلٍ ويقعُ في بابِ التَّعجُّبِ وأفعلِ التَّفضيلِ.

---

(1) ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 288.

والتَّمييزُ نكرةٌ بمعنى (مِن) لذلك من مسائلِ هذا البابِ أنَّهُ يجوزُ جرُّ التَّمييزِ بـ (مِنْ)، نحوَ قولِنا: ملءُ الأرضِ من ذهبٍ، وأردبٌ من قمحٍ، وليَ أمثالُها من إبلٍ وغيرُها من شاءٍ[1]، ومن الشَّواهدِ الشِّعريةِ على جرِّ التَّمييزِ بـ (مِنْ) قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ[2]

فقولُهُ: (مِنْ لَيْلٍ) تمييزٌ دخلتْ عليه (مِنْ)، وهو تمييزٌ عن المفردِ الذي هو الضَّميرُ المبهمُ في قولِهِ (يَا لَكَ)، وقيلَ أنَّ الضَّميرَ غيرُ مبهمٍ لتقدُّمِ مرجعِهِ في البيتِ قبلَهُ، وهو قولُهُ:

أَلا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيْلُ أَلا انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ فِيْكَ بِأَمْثَلِ[3]

فالتَّمييزُ فيهِ عنِ النِّسبةِ لا عنِ المفردِ، والتَّقديرُ في كلا الوجهين: فَيَا لَكَ لَيْلاً[4].

ويمتنعُ دخولُ (مِنْ) على التَّمييزِ في ثلاثِ حالاتٍ وهي: تمييزُ العددِ، والتَّمييزُ المحوَّلُ أو المنقولُ عن المفعولِ، وما كانَ فاعلاً في المعنى[5].

وقد تقدَّمَ الاحتجاجُ بالشَّاهدِ السَّابقِ في بابِ الاستغاثةِ، وبناءً عليهِ وعلى ما سبقَ في صفحاتِ هذا الفصلِ فإنَّنا نلاحظُ أنَّ دراسةَ القدماءِ للشَّاهدِ النَّحوي تقومُ

(1) السُّيوطي: همع الهوامع 4: 66.

(2) ينظر: البغدادي: خزانة 3: 269، صالح: الظاهرة النَّحويَّة بين الزمخشري وأبي حيان ص: 104.

(3) ديوان امرئ القيس1: 241، ينظر صدره:البغدادي: خزانة الأدب 3: 270، صالح: الظاهرة النَّحويَّة بين الزمخشري وأبي حيان ص:104.

(4) ينظر: القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 255، البغدادي: خزانة الأدب 3: 270، السُّيوطي: همع الهوامع 4: 66 -67، صالح: الظاهرة النَّحويَّة بين الزمخشري وأبي حيان ص: 104.

(5) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 2001م، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت، 2: 321-323.

على سبرِ أغوارِ الشَّاهدِ فلا يَدَعُ النُّحـاةُ والعلـماءُ لا كبـيرةً ولا صـغيرةً في الشَّـاهدِ إلاَّ عالجوها معالجةً شافيةً ملمةً بأدقِّ التَّفاصيلِ، فقد يحتجُّ بشاهدٍ على قضيةٍ مـا، ثُـمَّ تجدُّ الشَّاهدَ نفسَهُ وقد ذكرَ على مسألةٍ أخرى، فلـلـهِ درُّ هؤلاءِ القومِ من نحاةٍ !.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ هنالك تعدُّداً واضـحاً في روايـةِ الشَّـواهدِ؛ بـل إنَّ كثـيراً منها لا يوافقُ روايةَ الـدِّيوانِ بشرحِ السُّـكريِّ، ولا حجَّـةَ لمـن يعـترضُ عـلى هـذا؛ لأنَّ تعدُّدَ الرِّوايةِ لا يسقطُ الاحتجاجَ والاستشهادَ بالبيتِ.

*  *  *

# الفصل الرابع

# المجــرورات

# الفصل الرابع

# المجـرورات

## 1.4 الجر أو الخفض:

يجر الاسمُ في ثلاثِ حالاتٍ:

أولاً: أنْ يسبقَ بأحدِ حروفِ الجرِّ.

ثانياً: أن يقعَ مضافاً إليه.

ثالثاً: أن يكونَ تابعاً للمجرورِ.

### 1.1.4 حروف الجر:

يجرُّ الاسمُ إذا سبقَ بأحدِ حـروفِ الجـرِّ، وقـد أوصـلَ العلـماءُ والنُّحـاةُ عِـدَّةَ حروفِ الجرِّ إلى أكثر من عشرين حرفاً، وهي: من. إلى. عن. عـلى. في. البـاءُ. الكـافُ. اللامُ. واو القسمِ. تاءُ القسمِ. مُذْ. مُنْذُ. رُبَّ. حتَّى. خلا. عدا. حاشـا. كي. متـى في لغـةِ هذيل. لعلَّ في لغةِ عقيل، وغيرُها.

وتقسمُ حروفُ الجرِّ إلى عِدَّةِ أقسامٍ تبعاً لاعتباراتٍ عدَّةٍ، فقسمُ منهـا يـدخلُ على الأسماءِ فحسـبُ، وقسـمٌ آخـرُ يخـتصُّ بدخولِـهِ عـلى الظَّـاهرِ والمضـمرِ، وقسـمٌ مشتركٌ بين الاسميةِ والحرفيةِ، ومنها الأصليُّ والزَّائدُ والشَّبيهُ بالزَّائدِ.

### 2.1.4 التعلق:

وهو عبارةٌ عن ارتباطِ شبهِ الجملةِ بالحدثِ الذي يدلُّ عليهِ الفعلُ أو ما يشبهه، بالإضافةِ إلى دلالتِهِ على الحيِّزِ الذي يقعُ فيهِ الفعلُ، والتَّعلُّقُ يختصُّ بحروفِ الجرِّ الأصليَّةِ دونَ الزَّائدةِ والشَّبيهةِ بالزَّائدةِ.

فشبهُ الجملةِ من الظَّرفِ أو من الجارِّ والمجرور يدلاَّن على معنىً فرعيٍّ يتمِّمُ نقصانَ المعنى الذي يدلُّ عليهِ الفعلُ أو ما يشبهه، فالفعلُ وما يشبهه يدلُّ على حدثٍ، والحدثُ لا يقعُ في فراغٍ، وإنَّما يحدثُ في زمانٍ ومكانٍ[1]، فشبهُ الجملةِ يكملُ هذا النَّقصَ في المعنى، بالإضافةِ إلى دلالتِهِ على زمانِ الفعلِ ومكانِهِ، وقدْ أطلقَ النُّحاةُ على هذهِ القضيةِ مصطلحَ (التَّعلُّقِ)، وأشهرُ ما يتعلَّقُ بِهِ الجارُّ والمجرورُ الفعلُ، نحو: صليتُ في المسجدِ، ويتعلَّقُ أيضاً بكلِّ كلمةٍ تشبهُ الفعلَ وتحملُ معنى الحدثِ كالمصدرِ واسمِ الفعلِ واسمِ الفاعلِ والمفعولِ والزَّمانِ والمكانِ والصِّفةِ المشبهةِ.

وذكرَ أبو الحسن الدَّبَّاجُ أنَّهُ يمتنعُ تعلُّقُ حرفي جرٍ بفعلٍ واحدٍ إذا كانا لمعنى واحدٍ، فإنْ أدى أحدُهُما ما لا يؤديهِ الآخرُ من المعنى لمْ يمتنعْ ذلك[2]، ومن الشَّواهدِ التي احتجَّ بها الدَّبَّاجُ لإثباتِ هذا قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكِ إِلاَّ لِتَقْدَحِي بِسَهْمَيْكِ فِيْ أَعْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ[3]

(1) الراجحي: عبده، التطبيق النَّحوي، 1988م، دار النهضة بيروت، ص: 362.

(2) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي: تذكرة النُّحاة، 1986م، ت:عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، ص:260.

(3) أبو حيان: تذكرة النُّحاة ص: 260.

فقولُهُ: (لِتَقْدَحِي بِسَهْمَيْكِ فِيْ أَعْشَارِ) تعلَّقَ حرفا الجرِّ (الباءُ) و(في) بالفعلِ (تقدح)؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على معنىً مغايرٍ عمَّا يدلُّ عليه الآخرُ، فالباءُ تدلُّ على الاستعانةِ، وفي تدلُّ على الظَّرفيَّةِ، ولولا ذلك لما استقامَ تعلُّقُهما بـ (تقدحي).

### 3.1.4 حروف الجر وأشهر معانيها:

#### 1.3.1.4 (من):

لها معانٍ عِدَّةٌ من أشهرِها: ابتداءُ الغايةِ الزَّمانيَّةِ أو المكانيَّةِ، والتَّبعيضُ، والنَّصُ على العمومِ والتَّأكيدُ، والبدلُ، وبيانُ الجنسِ، والسببيَّةُ، والتَّعليلُ، وبمعنى عن وفي[1].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ هشامٍ على مجيءِ (مِنْ) للتَّعليلِ قولُ امرئ القيس (من المتقاربِ):

وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ[2]

حيثُ أفادتْ (مِنْ) في قولِهِ: (مِنْ نَبَأٍ) التَّعليلَ. أي: من أجلِ نبإٍ جاءني.

#### 2.3.1.4 (الباء):

وأشهرُ معانيها: الإلصاقُ، والاستعانةُ، والسَّببيَّةُ والتَّعليلُ، والتَّعديةُ والنَّقلُ، والقسمُ، والعوضُ، والبدلُ، والمصاحبةُ بمعنى مع، والتَّبعيضُ بمعنى من، والاستعلاءُ بمعنى على، وبمعنى عن، والتَّأكيدُ، والتَّقويةُ[3].

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 20-26، مغالسة: النحو الشافي ص: 351-352.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 250.

(3) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 32-35، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:441-443.

ومن الشَّواهدِ التي ذُكِرَتْ على إفادةِ (الباءِ) الاستعانةَ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَلَـيْسَ بِـذِي رُمْـحٍ فَيَطْعَنَنِـي بِـهِ  وَلَـيْسَ بِـذِي سَـيْفٍ وَلَـيْسَ بِنَبَّـالِ[1]

حيثُ أفادتِ (الباءُ) في قولِهِ: (فَيَطْعَنَنِي بِـهِ) معنى الاستعانةِ، أي: يطعنني مستعيناً بالرُّمحِ.

**3.3.1.4 (اللام):**

وأشهرُ معانيها: الملكُ، والاختصاصُ، والتَّعليلُ، والتَّوكيدُ، وانتهاءُ الغايةِ، والقسمُ، والتَّعجُّبُ، والصَّيرورةُ، والتَّقويةُ، والبعديةُ بمعنى بعدُ، والتَّبليغُ، والاستعلاءُ بمعنى على، وتأتي بمعنى في[2].

يقول الزَّجَّاجيُّ: قد تدخلُ لامُ الملكِ في الاستفهامِ إذا كانَ المملوكُ غيرَ معروفٍ مالكُهُ[3]، ومن الشَّواهدِ التي ساقَها على هذا قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

لِمَـنْ طَلَـلٌ أَبْصَـرْتُهُ فَشَـجَانِي  كَخَـطِّ زَبُـورٍ فِي عَسِـيْبٍ يَمَـانِ[4]

حيثُ أفادتِ (اللامُ) في (لِمَنْ) معنى الملكِ في سياقِ الاستفهامِ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ على مجيءِ (اللامِ) بمعنى التَّعليلِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

---

(1) الصيداوي: يوسف، الكفاف، 1999م، دار الفكر دمشق، ط1، 1: 439 .

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 27-32، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:450-452.

(3) الزجاجي: اللامات ص: 48.

(4) المصدر نفسه ص: 48.

وَيَــوْمَ عَقَــرْتُ لِلْعَــذَارَى مَطِيَّتِــي فَيَــا عَجَبَــاً مِــنْ رَحْلِهَــا المُتَحَمَّــلِ[1]

حيثُ أفادتِ (اللامُ) في قولِهِ: (لِلْعَذَارَى) معنى التَّعليلِ.

وممَّا أُنشدَ على إفادةِ (اللامِ) معنى التَّعجُّبِ المجردِ عـن القسـمِ ولا سـيَّمَا في بابِ النِّداءِ والاستغاثةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَيَــا لَــكَ مِــنْ لَيْــلٍ كَــأَنَّ نُجُومَــهُ بِكُــلِّ مُغَــارِ الْفَتْــلِ شُــدَّتْ بِيَــذْبُلِ[2]

فـ (اللامُ) في قولِهِ: (فَيَا لَكَ) أفادتْ معنى التعجُّبِ.

**4.3.1.4 (عن):**

وأشهرُ معانيها: المجاوزةُ، والبعديةُ بمعنى بعد، والاستعلاءُ بمعنى على، وبمعنى من، والبدلُ، والاستعانةُ بمعنى الباءِ[3].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها الزَّجَّاجيُّ والثَّعالبيُّ على مجيءِ (عنْ) بمعنى (بعدُ) قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَتُضْـحِي فَتِيـتُ الْمِسْـكِ حَـوْلَ فِرَاشِـهَا نَؤُومُ الضَّحَى لَمْ تَنْتَطِـقْ عَـنْ تَفَضُّـلِ[4]

فقولُهُ: (لَمْ تَنْتَطِقْ عَـنْ تَفَضُّـلِ) أفـادتْ (عَـنْ) فيـه معنـى البعديـةِ، أي: لم تنتطقْ بعدَ تفضُّلِ.

---

(1) ديوان امرئ القيس1: 243، ينظر أيضاً مع خلافٍ يسير في الرواية: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 234، البغدادي: خزانة الأدب 3: 448.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 240، الأشموني: شرح الأشموني 1: 79، السُّيوطي: همع الهوامع 4: 202، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 66.

(3) ينظـر: ابـن هشـام: أوضـح المسـالك 3: 39-41، الغلاييني: جـامع الـدروس العربيـة ص:446-447.

(4) الزجاجي: حروف المعاني ص: 80، ينظر صدره: الثعالبي: فقه اللُّغة ص: 432.

ومنْ معاني (عن) التي انفردَ بها نزرٌ يسيرٌ من العلماءِ ولا سيَّمَا الزَّجَّاجيُّ وابنُ قتيبةَ الدَّينوريُّ وصاحبُ رصفِ المباني؛ أَنَّها تأتي بمعنى (الباءِ)، ومن الشَّواهدِ التي استدلوا واحتجوا بها لإثبات هذا قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيْلٍ وَتَتَّقِي  بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْرَة مُطْفِلِ[1]

فقولُهُ: (عَنْ أَسِيْلٍ) كما يرون أفادتْ (عَنْ) فيه معنى (الباءِ)، أي: بأسيلٍ.

ومن الأمثلةِ التي أوردوها تعزيزاً وتدعيماً لهذا الشَّاهدِ قولُهُ تعالى: ( وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ) [النَّجم:3]، أي: ينطقُ بالهوى، وقولُ العربِ: رميتُ عن القوسِ، أي: رميتُ بالقوسِ، وقولهم أيضاً: قمتُ عن أصحابي[2]، أي: قمتُ بأصحابي؛ فـ (عن) في جميعِ هذا بمعنى (الباءِ) أو بمنزلةِ (الباءِ).

وقد اعترضَ ابنُ عصفورٍ على التَّوجيهِ السَّابقِ لقولِ امرئ القيسِ؛ إِذْ يرى أنَّ هذا الشَّاهدَ لا حجَّةَ فيه على مجيءِ (عنْ) بمعنى (الباءِ)؛ لأنَّ قولَهُ (عَنْ أَسِيْلٍ) متعلقٌ بـ (تُبْدِي)، إذ يقال: أبدى عن كذا[3]، فعن كما يرى باقيةٌ على بابِها وليستْ بمعنى (الباءِ) أو بمنزلةِ (الباءِ).

وقد تقَّدمَ الاحتجاجُ بهذا البيتِ في بابِ (التَّنازعِ)، ومجملُ الخِلافِ أنَّ بعضَ الكوفيِّين أعملَ (تَصُدُّ) في (عَنْ أَسِيلٍ)؛ لذلك فـ (عن) عندَهم بمعنى (الباءِ)؛ لأنَّ صدَّ يتعدى بالباءِ، أمَّا الرأي الصَّوابُ هنا فهو اختيارُ إعمالِ (تُبْدِي) وفقاً لرأي البصريِّين كما أوضحتُ في بابِ (التَّنازعِ)، وعليهِ فإنَّ اعتراضَ ابنِ عصفورٍ في

---

(1) ينظر: الزجاجي: حروف المعاني ص:74، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 513، المرادي: الجنى الداني ص: 249، ينظر صدره: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص: 399.

(2) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص:399، الزجاجي: حروف المعاني ص: 74، المرادي: الجنى الداني ص: 249.

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 513.

موضعِهِ، فـ (عن) على أصلِها، وليستْ بمعنى (الباءِ)؛ لأنَّ (تُبْدِي) تتعدى بـ (عـن)، فنقولُ: أبدى عمرو عن رأيه.

**5.3.1.4 ( في ):**

وأشهرُ معانيها: الظَّرفيَّةُ سواءٌ أكانت حقيقيَّةً أمْ مجازيَّةً، والتَّعليلُ والسَّـببيَّةُ، والمصاحبة بمعنى مع، والمقايسةُ والموازنةُ، والاستعلاءُ بمعنى على، وبمعنى إلى الغائيَّةِ، وبمعنى من التَّبعيضيَّةِ، وبمعنى باءِ الإلصاقِ[1].

ومن الشَّواهدِ التي تنازعَ فيها النُّحاةُ واشتدَّ حولَها الخِلافُ في هذا البابِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَهَـلْ يَعِمَـنْ مَـنْ كَـانَ أَحْـدَثُ عَهْـدِهِ ثَلاثِـيْنَ شَـهْرَاً فِي ثَلاثَـةِ أَحْـوَالِ[2]

اختلفَ النُّحـاةُ والعلـماءُ في تحديـدِ معنـى (في) في قولِـهِ: (فِي ثَلاثَـةِ أَحْـوَالِ)، فافترقوا حولَ تحديدِ معناها في أربعِ بِدَدٍ:

**أوَّلاً:** ذهبَ ابنُ قتيبةَ الدِّينوريُّ والزَّجَّاجيُّ والمراديُّ والأشمونيُّ والسُّيوطيُّ؛ إلى أنَّ (في) هنا بمعنى: من، والتَّقديرُ: من ثلاثةِ أحوالٍ، وذكرَ الشنقيطيُّ أنَّ الصَّبَّانَ قيَّـدَ (من) هنا بـ (من) التَّبعيضيَّةِ، وحملَها الشُّمنيُّ على الابتدائيـةِ؛ فـالمعنى في الشَّـاهدِ: ثلاثون شهراً مبتدأةً من انقضاءِ ثلاثةِ أحوالٍ، فتكونُ المدةُ خمسةَ أعوامٍ ونصفاً[3].

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسـالك3: 35-36، الغلاييني: جـامع الـدروس العربيـة ص:448-449، مغالسة: النحو الشافي ص: 354.

(2) ينظر: ابـن جنـي:الخصـائص2: 313، البطليـوسي: الاقتضـاب ص: 384، ابـن هشـام: مغنـي اللبيب 1: 192، المرادي: الجنى الداني ص: 252، البغدادي: خزانة الأدب 1: 62.

(3) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص:312، الزجاجي: حروف المعاني ص: 83،، المرادي: الجنـى الداني ص:252، الأشموني: شرح الأشموني 2: 86،السُّيوطي:المطالع السعيدة2: 65.

**ثانياً**: يرى جماعةٌ آخرون أَنَّ (في) باقيةٌ على أصلِها وبابِها، ولا سيَّمَا ابنُ جنِّيٍّ الذي قالَ: وطريقُهُ عندي أَنَّهُ على حذفِ المضافِ. أي: ثلاثون شهراً في عقبِ ثلاثةِ أحوالٍ قبلَها، وتفسيرُهُ: بعدَ ثلاثةِ أحوالٍ؛ فالحرفُ إذاً على بابِهِ، وإنَّما حُذِفَ المضافُ هنا الذي قدْ شاعَ عند الخاصِّ والعامِّ[1].

**ثالثاً**: يرى بعضُ المتأخرين أَنَّ (في) هنا بمعنى الصُّحبةِ نيابة عن (مع). قال ابنُ السَّيِّدِ: وكونُها بمعنى (مع) أشبهها من كونِها بمعنى (من)، فيكونُ التَّقديرُ: أحدثُ[2] عهدِهِ خمسُ سنينٍ ونصفُ ف(في) هنا بمعنى (مع)، ومن الآياتِ التي وُجِّهَتْ على هذا النَّمطِ قولُهُ تعالى: (ادْخُلُواْ فِي أُمَمٍ) [الأعراف:38]، أي: مع أممٍ، وقولُهُم: كنتُ فيمن لقي الأميرَ، أي: مع من لقي الأميرَ[3].

**رابعاً**: ذهبَ ابنُ السيدِ البطليوسيُّ والبغداديُّ وغيرُهم إلى أنَّ (في) هنا بمعنى واوِ الحالِ. فقالَ البطليوسيُّ: إنَّ كلَّ من فسَّرَهُ ذهبَ إلى أنَّ الأحوالَ ههنا السُّنون جمعُ حولٍ، أمَّا البطليوسيُّ فيرى أنَّ الأحوالَ جمعُ حالٍ لا جمعُ حولٍ، والمقصودُ: كيفَ ينعمُ منْ كانَ أقربُ عهدِهِ بالنَّعيمِ والرَّفاهةِ ثلاثين شهراً، وقد تعاقبتْ عليه ثلاثةُ أحوالٍ وهي: اختلافُ الرِّياحِ عليهِ، وملازمةُ الأمطارِ لهُ، والقِدمُ المغيَّرُ لرسومِهِ؛ فتكونُ (في) هنا هي التي تقعُ بمعنى (واوِ) الحالِ كما في قولِنا: مرَّت عليه ثلاثةُ أشهرٍ في تنعُّمٍ، أي: وهذهِ حالُهُ[4].

---

(1) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 5: 290، ابن جني: الخصائص 2: 314.

(2) ينظر: البغدادي: خزانة الأدب1: 62، الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 455.

(3) ينظر: الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 455، الضبع: ابن هشام وأثره في النحو العربي ص: 149.

(4) ينظر: البطليوسي:الاقتضاب ص: 385، البغدادي: خزانة الأدب 1: 62.

وجميعُ التَّوجيهاتِ السَّابقةِ صحيحةٌ وكائنةٌ؛ بل إنَّها تـدلُّ عـلى عمـقِ المـنهجِ النَّحويِّ القديمِ الذي يسبرُ أغوارَ جزئياتِ الشَّاهدِ، فلا يكونُ هنالك توجيهٌ أو تخريجٌ إلاَّ وقدْ انبثقَ عن سلامةِ التَّأويلِ ودقةِ التَّقديرِ.

**6.3.1.4 ( رب ):**

اختلفَ العلماءُ والنُّحاةُ في تحديدِ المعنى الذي تدلُّ عليـه رُبَّ، فأمَّـا مـذهبُ الجمهورِ ولا سيَّما الخليلُ ويونسُ وعيسى بنُ عمر وأبو زيدٍ الأنصاريُّ وأبو عمرو ابن العلاءِ والأخفشُ والمازنيُّ والجرميُّ والمبرِّدُ وابنُ السَّراجِ والزَّجَّـاجُ والفـارسيُّ[1] والرُّمـانيُّ وابنُ جنِّيٍّ والسَّيرافيُّ وجمهورُ الكوفيِّين كالكسائيِّ والفرَّاءِ ومعاذٍ وابنِ سعدانَ وهشامٍ أنَّها للتَّقليلِ[2].

وذهبَ جماعةٌ من الكوفيِّين أنّهـا للتَّكثـيرِ. قـالَ ابـنُ الرَّبيـعِ السَّـبتيُّ: ذهـبَ البصريُّون أنَّها للتَّقليلِ ولا تكونُ إلاَّ لَهُ، وذهبَ الكوفيُّون أنَّها تكونُ للتَّكثـيرِ[3]، ومـن الشَّواهدِ التي أوضحتْ تفاصيلَ الخِـلافِ السَّـابقِ، وَجَلَتْـهُ قـولُ امـرئ القـيسِ (مـن الطَّويلِ):

فَيَـــا رُبَّ يَـــوْمٍ قَـــدْ لَهَـــوْتُ وَلَيْلَـــةٍ  بِآنِسَـــةٍ كَأَنَّهَـــا خَـــطُّ تِمْثَـــالِ[4]

وقولُهُ أيضاً (من الطَّويلِ):

أَلا رُبَّ يَـــوْمٍ صَـــالِحٍ لَـــكَ مِـــنْهُما  وَلا سِـــيَّمَا يَـــوْمٌ بِـــدَارَةِ جُلْجُـــلِ[5]

---

(1) البعلي: محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، 2002م، ت: ممدوح محمد خسارة، الكويت التراث العربي، ط1، 2: 614.

(2) البعلي: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر 2: 614.

(3) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 860.

(4) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 154، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 118.

(5) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 160، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529.

وقولُهُ أيضاً (من الطَّويلِ):

فَيَـــا رُبَّ مَكْـــرُوْبٍ كَـــرَزْتُ وَرَاءَهُ  وَعَـانٍ فَكَكْـتُ الْغُـلَّ عنْـهُ فَفَـدَّانِي[1]

فمـذهبُ عبـدِ القـاهرِ الجرجـانيِّ وأبي عـليٍّ القـيسيِّ وابـنِ هشـامٍ الأنصـاريِّ والشَّنقيطيِّ والبغداديِّ أنَّ (رُبَّ) أفادتْ فيما سبقَ معنى التَّكثيرِ؛ وحجـتُهُم في ذلـك أنَّ هذه المواضعَ مواضعُ افتخارٍ ومباهاةٍ، والافتخارُ والمباهاةُ لا يكونُ إلاَّ بما كـثُرَ مـن الأمورِ، فلا يناسبُهُ إلاَّ التَّكثيرُ لا التَّقليلُ، فـ (رُبَّ) ههنا للتَّكثـيرِ، والمعنـى فـيما سـبق: أنَّهُ كَثُرَ منه اللَّهوُ بالنِّساءِ، وكَثُرَ منه فكُّ الأسرى والكرُّ وراءَ المكروبين[2].

أمَّـا مـذهبُ أبي الحسـنِ الأخفـشِ والشَّـلوبين وابـنِ عصـفورٍ وسـابقِ المـدِّين الصَّنعانيِّ والسَّبتيِّ والمراديِّ أنَّها للتَّقليلِ، والتَّقليلُ على ضربـين: الضربُ الأوَّلُ: تقليـلُ ذاتِ الشَّيءِ، والآخرُ: تقليلُ النَّظيرِ، فهم يرون أنْ لا حجَّةَ لهم فيما سبقَ عـلى التَّكثـيرِ وإنَّما (رُبَّ) لتقليلِ النَّظيرِ، فـ (رُبَّ) تأتي لتقليلِ النَّظـيرِ ولا سـيَّمَا في مواضـعِ الافتخـارِ والمباهاةِ، فالمفتخرُ يزعُمُ أنَّ الشَّيءَ الـذي يكـثُرُ منـه يقِـلُّ مـن غـيرِهِ وذلـك أبلـغُ في الافتخارِ، وقد يكونُ الشيءُ قليلاً في نفسِـهِ لعـدمِ نظـائرِهِ، والشَّيءُ الـذي يقِـلُّ نظـيرُهُ ويعَزُّ وجودُهُ إذا نيلَ منه بعضٌ يفخرُ به وإنْ كانَ قليلاً، فدخلت (رُبَّ) عليـه لقلَّتِـهِ، فكأنَّهُ أرادَ: الأيَّامُ والليالي التي لهوتُ فيها مع النِّساءِ يقلُّ وجـودُ مثلِهـا لغـيري؛ فلـم يُرِدْ تقليلَ يـومٍ وليلـةٍ ولكـنَّما أرادَ تقليـلَ نظـيرِهِما لغـيرِهِ، وكأنَّـهُ أرادَ أيضـاً: الأسرى

(1) ابن عصفورٍ: شرح جمل الزجاجي 1: 500.

(2) ينظر: الجرجاني: المقتصد 2: 828- 829، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 299-300، ابـن هشام: مغني اللبيب 1: 154، الشنقيطي: الدرر اللوامـع 4: 118، البغـدادي: خزانـة الأدب 3: 451.

الذين فككتُ، والمكروبون الذين كررتُ وراءَهم من الكثرةِ بحيثُ يقلُّ فكُّ وكرُّ غيري لهم[1].

ومن الشَّواهدِ التي لم يَجْرِ حولَها نزاعٌ أو خلافٌ وذكرَها الحيدرةُ اليمنيُّ فحسبُ على إفادةِ (رُبَّ) معنى التَّكثيرِ قولُ امرئ القيسِ (من المديدِ):

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ  مُخْرِجٌ كَفِّيهِ مِنْ سُتَرِهْ[2]

ففي قولِهِ: (رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ)أفادتْ (رُبَّ) معنى التَّكثيرِ كما يذكرُ الحيدرةُ اليمنيُّ، فالمرادُ: كثيرٌ من بني ثعلٍ.

وبناءً على الخِلافِ السَّابقِ أرى أنَّ الرأيَ الوسطيَّ الرَّاجحَ في هذه المسألةِ أنَّ (رُبَّ) تأتي للتَّقليلِ تارةً وللتَّكثيرِ تارةً أُخرى، والقرائنُ هي التي تحدِّدُ المعنى المقصودَ سواءٌ أكانَ التَّقليلَ أمْ التَّكثيرَ.

### 7.3.1.4 حذف رب:

تحذفُ (رُبَّ) لفظاً ويبقى عملُهَا، فتحذفُ بعدَ (الواوِ) كثيراً، وبعدَ (الفاءِ) قليلاً، وبعدَ (بلْ) أقلُّ، ودونَهُنَّ نادرٌ، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على حذفِ (رُبَّ) بعدَ (الواوِ) قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ  عَلَيَّ بِأَنوَاعِ الْهُمُوْمِ لِيَبْتَلِي[3]

---

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 501، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير2: 820-821، الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص:263، السبتي:البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 860، المرادي: الجنى الداني ص: 443-445، البعلي: الفاخر 2: 614-616.

(2) الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 354.

(3) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل3: 55، ابن هشام: شذور الذهب ص:270، العيني: المقاصد النحوية2: 488، الأهدل: الكواكب الدرية 1: 430.

فقدْ حذفَ الشَّاعرُ (رُبَّ) هنا بعدَ (الواوِ) وبقي عملُهُا الخفضُ في قولِهِ (وَلَيْلٍ)، أي: ورُبَّ لَيْلٍ، ويرى قسمٌ من النُّحاةِ ولا سيَّما الكوفيُّون والمبرِّدُ أنَّ الواوَ هي الجارةُ أو الخافضةُ، فهي في نظرِهِم عوضٌ منها فجرَّت ما بعدَها على تأويلِ (رُبَّ) [1].

ومن الباحثين المحدثين الذين اعتنقوا رأيَ الكوفيِّين والمبرِّدِ، وأخذوا على عاتقِهِم تبيانَهُ؛ علي الهروط في بحثِهِ الموسومِ بـ (نظريةُ الحرفِ المختصِّ في النَّحوِ العربي وأثرُها في التَّقعيدِ) المنشورِ في مجلةِ (مؤتةَ للبحوثِ والدِّراساتِ)، حيثُ يقولُ الباحثُ: "والحقيقةُ التي لا مراءَ فيها، أنَّ هذهِ الواوَ ليستْ واوَ العطفِ، وإنَّما أُقحمتْ في حروفِ العطفِ إقحاماً، وأعطيتْ ما لهذهِ الحروفِ من صفاتٍ وأعمالٍ، وهي تفترقُ عنْ واوِ العطفِ بما يلي:

1- العطفُ يتطلبُ طرفين تعقد بينهما الواو وهما: المعطوفُ والمعطوفُ عليهِ (وإذا أنعمنا النَّظرَ في الشَّاهدِ السَّابقِ) لرأينا أنَّهُ يخلو من هذهِ الأطرافِ، إذْ لا معطوفَ عليهِ يسبقُ الواوَ ولا مجالَ للعطفِ.

2- واو العطفِ لا يفتتحُ بها الكلامُ، بينما هذه الواوُ يفتتحُ بها الكلامُ[2] (كما في الشَّاهدِ).

3- واو العطفِ تشركُ بين طرفين نكرتين أو معرفتين، وهذهِ الواوُ لا تدخلُ غالباً إلاَّ على منكرٍ.

(وعليه) فإنَّ هذه الواوَ ليستْ عاطفةً، وإنَّما هي واوٌ لها عملٌ خاصٌ ووظيفةٌ نحويةٌ خاصةٌ، ولها وظيفةٌ دلاليةٌ خاصةٌ تختلفُ كلَّ الاختلافِ عن واوِ العطفِ؛

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 416-417، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 311.

(2) الهروط، علي خلف، 1994م، نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة مؤتة، ص: 75.

فهي جارَّةٌ...، وهذه الواوُ هي العاملةُ بنفسِها الجرَّ للأسماءِ المنكرةِ التي تباشرُها؛ فهي مختصةٌ بهذا النَّوعِ من الأسماءِ لإفادةِ المعنى المرادِ من استعمالِها"[1].

أمَّا جمهورُ النُّحاةِ، ولا سيَّمَا سيبويهِ والحريريُّ وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ وابنُ هشامٍ الأنصاريُّ وغيرُهم فيرون أنَّ الاسمَ المخفوضَ بعدَ (الواوِ) إنَّما هو مخفوضٌ بـ (رُبَّ) المضمرةِ، و(الواو) هنا سادةٌ مسدَّ (رُبَّ) لفظاً[2]، ويقومُ قولُ الجمهورِ هذا على عِدَّةِ أدلةٍ منها:

1- قولُ سيبويهِ: "ليسَ كلُّ جارٍّ يضمرُ؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارِّ فصارا عندَهم بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، فمنْ ثَمَّ قَبُحَ، ولكنَّهم قد يُضمرونهُ ويَحذفونهُ فيما كَثُرَ من كلامِهم؛ لأنَّهم إلى تخفيفِ ما أكثروا استعمالَهُ أحوجُ"[3].

2- أنَّهُ قدْ روي الجرُّ ب(رُبَّ) المحذوفةِ دونَ شيءٍ قبلَها، فعُلِمَ أنَّ الجرَّ إنَّما هو بـ (رُبَّ)[4].

3- أنَّ الواوَ هنا واو العطفِ، والعطفُ هنا مقدرٌ على شيءٍ في نفسِ المتكلِّمِ كما يقولُ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ، (وحروفُ العطفِ غيرُ مختصةً؛ بل إنَّها مشتركةٌ فهي غيرُ عاملةٍ)[5].

4- يقولُ بدرُ الدِّين العينيُّ: إنَّ العربَ تبدلُ من (رُبَّ) الواوَ[6].

---

(1) الهروط: نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، المجلد التاسع، العدد الأول ص: 75.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 2: 164، ابن: هشام: شرح اللمحة البدرية 2: 254.

(3) سيبويه: الكتاب 2: 163.

(4) ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 370.

(5) ابن هشام: مغني اللبيب 2: 417.

(6) العيني: المقاصد النحوية 2: 488.

وبناءً على ما سبقَ فيبدو أنَّ كلا الرأيين صحيحٌ؛ لأنَّ كلـيهما قـدْ دُعِّـمَ بالأدلـةِ الثَّابتةِ من السَّماعِ والقياسِ والاجتهادِ، ولا أستطيعُ إلاَّ أنْ أقولَ: إنَّ في اختلافِ النُّحاةِ والعلماءِ توسعةً وتيسيراً على طلابِ العلمِ، فبأيِّ الرأيين أخذتَ فأنتَ على حقٍّ.

ومن الشَّواهدِ على حذفِ (رُبَّ) بعدَ (الفـاءِ) قـولُ امـرئ القـيسِ أيضـاً (مـن الطَّويلِ):

فَمِثْلِـكِ حُـبْلَى قَـدْ طَرَقْـتُ وَمُرْضِـعٍ  فَأَلْهَيْتُهَـا عَـنْ ذِيْ تَمَـائِمَ مُحْـوِلِ[1]

فالشَّـاهدُ هنـا حـذفُ (رُبَّ) بعـدَ (الفـاءِ) وإبقـاءُ عملِهـا الخفـض في قولِـهِ: (فَمِثْلِكِ)، أي: فربَّ مِثْلِكِ، وذكر المراديُّ أنَّ من النَّحويِّين مـن يعتـبرُ أنَّ (الفـاءَ) هـي الخافضةُ[2] وما قيلَ عن (الواوِ) في الشَّاهدِ الذي تقدَّمَ يقالُ كذلك في (الفـاءِ)، وفـيما سبقَ منَ الإبانةِ ما يُغني عن الإطالةِ.

وذكرَ سيبويهِ الشَّاهدَ السَّابقَ، لكن بروايةٍ أخرى على القضيةِ نفسِها، وهي:

وَمِثْلِـكِ بِكْـرَاً قَـدْ طَرَقْـتُ وَثَيِّبَـاً  فَأَلْهَيْتُهَـا عَـنْ ذِيْ تَمَـائِمَ مُغْيَـلِ[3]

فالشَّاهدُ فيهِ عندَ سيبويهِ إضمارُ (رُبَّ) بعدَ (الواوِ) في قولِـهِ: (وَمِثْلِـكِ بِكْـرَاً)، أي: وربَّ مِثْلِكِ، فأضمرَ الشَّاعرُ (ربَّ) هنـا وأبقـى عملَهـا بعـدَ (الـواوِ)، واخـتلافُ الرِّوايةِ هنا لا عيبَ فيه ما دامَ الشَّاهدُ يقعُ في عصرِ الاحتجاجِ والاستشهادِ.

---

(1) ينظر: الحريري: شرح ملحة الإعراب ص: 66، ابـن الـوردي: شرح التحفـة الورديـة 2: 203، ابن عقيل: شرح ابن عقيل 2: 37.

(2) المرادي: الجنى الداني ص: 75.

(3) سيبويه: الكتاب 2: 163.

### 4.1.4 العطف على موضع مجرور رب:

عَدَّ العلماءُ والنُّحاةُ (رُبَّ) من حروفِ الجرِّ الشَّبيهةِ بالزَّائدةِ، وهـي لا تـدخلُ إلاَّ على النَّكرةِ الموصوفةِ، وأشارَ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ أنَّ موقعَها الإعرابيَّ يتحـدَّدُ مـمَّا بعدَها، ففي قولنا: رُبَّ خائنٍ مـذؤومٌ عنـدي، فمحـلُّ مجرورِهـا رفـعٌ عـلى الابتـداءِ، وقولنا أيضاً: رُبَّ طالبةٍ مثابرةً كافأتُ، فمحلُّ مجرورِها نصبٌ على المفعوليَّةِ.

أمَّا المعطوفُ عـلى مجـرورِ (رُبَّ) فيجـوزُ أنْ يُحْمَـلَ عـلى اللَّفـظِ، ويجـوزُ أنْ يُحْمَلَ على موضعِ أو محلِّ (رُبَّ)، ومن الشَّواهدِ التي حُمِلَتْ على الموضـعِ أو المحـلِّ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَسِـــنٍّ كَسُـــنَّيْقٍ سَـــنَاءً وَسُـــنَّمَاً  ذُعِـــرْتُ بِمِـــدْلاجِ الْهَجِـــيْرِ نَهُـــوْضِ[1]

فـ (الواوُ) هنـا (واوُ) رُبَّ و(سِـنٍّ) مخفـوضٌ بـ (رُبَّ) المضـمرةِ بعـدَ (الـواوِ)، ويرى ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ والسُّيوطيُّ أنَّ امرأَ القيسِ قدْ عطفَ (سُنَّمَاً) عـلى موضـعِ أو محلِّ (سِنٍّ)؛ لأنَّ (سنٍّ) في محلِّ نصبِ مفعولٍ بهِ لِـ (ذُعِرَتْ)، وأضـافَ البطليـوسيُّ أنَّهُ اخْتُلِفَ في تحديدِ معنى السُّنَّمِ، فمن ذهـبَ إلى أنَّ السُّـنَّمَ يـدلُّ عـلى الارتفـاعِ فقدْ عطفَهُ على (سَنَاءً)، ومن ذهبَ إلى أنَّ السُّنَّمَ يدلُّ على البقرةِ فقـدْ عطفَـهُ عـلى محلِّ (سِنٍّ)[2].

وبنـاءً عـلى مـا سـبق نـرى أنَّ (سُـنَّمَاً) يحتمـلُ وجهـين؛ الوجـهُ الأولُ: أنَّـهُ معطوفٌ على موضعِ (سِنٍّ)؛ لأنَّ موضعَها نصبٌ ب(ذُعِرْتُ)، والتَّقديرُ: ذعرْتُ سِـنَّاً وسُنَّماً، أي: ثوراً وبقرةً[3]، والوجهُ الآخرُ: أنَّهُ يدلُّ على الارتفاع، وإذا كانَ كذلك فهو

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 156.

(2) ينظر: البطليوسي: الفرق بين الحروف الخمسـة ص:814-815، ابـن هشـام: مغنـي اللبيـب 1: 156، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ص:404.

(3) الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية" ديوان امرؤ القيس" ص: 158.

معطوفٌ على التَّمييزِ (سَنَاءً)، فلا شاهدَ فيه حينَئذٍ على العطفِ على موضعِ مجرورِ (رُبَّ).

### 5.1.4 مذ ومنذ:

يأتيان اسمينِ ظرفيَّينِ، ويكثُرُ استعمالُهُما حرفينِ أصليينِ للجرِّ؛ فيكونان حرفي جرٍّ إذا وقعَ بعدَهما اسمٌ يدلُّ على الزَّمنِ الماضي أو الحاضرِ. قال ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ: ومعنى مُذْ ومُنْذُ ابتداءُ الغايةِ إنْ كانَ الزَّمانُ ماضياً، والظَّرفيةُ إنْ كانَ حاضراً، وبمعنى (من) و(إلى) معاً إنْ كانَ معدوداً نحو: ما رأيتُه منْذُ يومينِ[1].

وقالَ المراديُّ: إنْ جاءَ بعدَهما اسمٌ مجرورٌ نحو: ما رأيتُهُ منذُ يومينِ، فلك في ذلك مذهبان: أحدُهُما: أنَّ مُذْ ومُنْذُ حرفا جرٍّ؛ وهو المعتمدُ وإليهِ ذهبَ الجمهورُ، ولا يجرَّان إلاَّ الزَّمانَ، والمذهبُ الثَّاني: أنَّهُما ظرفان مضافان[2].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها المراديُّ وابنُ هشامٍ الأنصاريُّ وبدرُ الدينِ العينيُّ والأشمونيُّ والشنقيطيُّ على مجيءِ (مُنْذُ) حرفَ جرٍّ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَعِرْفَانِ  وَرَبْعٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ[3]

فقولُهُ: (مُنْذُ أَزْمَانِ) استُعْمِلَتْ (مُنْذُ) فيهِ حرفَ جرٍّ لابتداءِ الغايةِ الزَّمانيَّةِ، أي: منذُ أزمانٍ؛ لذلك جُرَّتْ أزمانٌ بـ (مُنْذُ).

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 44-46، مغالسة: النحو الشافي ص: 355.

(2) المرادي: الجنى الداني ص: 503.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 503، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 142.

### 6.1.4 ما جاء من حروف الجر اسما:

ويجري هذا القولُ على خمسةِ حروفٍ وهي: مُذْ ومُنْذُ، وعن، وعلى، والكافُ[1]، وما يعنينا هنا الكافُ وعنْ.

**أمَّا الكافُ:** فقدْ جوَّزَ ابنُ جنِّيٍّ اسميَّتَها في الاختيارِ دونَ الضَّرورةِ ووافقَهُ في هذا الأخفشُ والفارسيُّ وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ، وكَثُرَ جرُّها بالباءِ وعنْ وعلى، وذهبَ سيبويهِ ووافقَهُ ابنُ عصفورٍ إلى أنَّ استعمالَها اسمٌ إنَّما يجوزُ في ضرورةِ الشِّعرِ[2].

ومن الشَّواهدِ التي استدلَّ بها الأخفشُ والفارسيُّ وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ على اسميةِ الكافِ، وحملَها سيبويهِ وابنُ عصفورٍ الإشبيليُّ على الضَّرورةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَرُحْنَا بِكَابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا تَصَوَّبُ فِيْهِ الْعِيْنُ طَوْرَاً وَتَرْتَقِي[3]

واستدلَّ كذلك الأخفشُ على اسميَّتِها بقولِ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَأَنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيْفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ[4]

فاستدلَّ الأخفشُ والفارسيُّ وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ بما سبقَ على اسميَّةِ الكافِ، ففي الشَّاهدِ الأوَّلِ استعملَ الكافَ مجرورةً بالباءِ، وممَّا يدلُّ على أنَّ الكافَ اسمٌ، وليستْ بحرفِ جرٍّ؛ أنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على حرف الجرِّ، فالكافُ هنا اسمٌ مجرورٌ بالباءِ.

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 3: 48-54، مغالسة: النحو الشافي ص:357/355.

(2) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 477-478، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 817-818، البغدادي: خزانة الأدب 10: 167- 170.

(3) ينظر: البغدادي: خزانة 10: 167، الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 70.

(4) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 478.

أمَّا الشَّاهدُ الثَّاني فجاءتِ الكافُ فاعلةً لِـ (يَفْخَرْ)، والدَّليلُ أنَّها فاعلةٌ أنَّهُ لا بدَّ للفعلِ من فاعلٍ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ الفاعلُ محذوفاً ههنا؛ لذا ففاعلُ (يَفْخَرْ) في هذا الشَّاهدِ الكافُ؛ لأنَّها عوملت معاملةَ (مِثْل)؛ لأنَّ معناها كمعناهُ، وحُكِمَ لها بحكمِهِ بدلاً من حكمِها للضَّرورة[1].

أمَّا سيبويهِ وابنُ عصفورٍ فقالا بالاسميةِ، ولكنَّهما جعلا هذا الأمرَ ضرورةً في الشِّعرِ فحسبُ، وأضافَ ابنُ عصفورٍ إلى أنَّ الكافَ قدْ تكونُ فيما سبقَ حرفاً، ويحملُ الشَّاهدان على حذفِ الموصوفِ لفهمِ المعنى وإقامةِ الصِّفةِ مقامَهُ، وإنْ لمْ تكنْ مختصةً. فكأنَّهُ قالَ: بفرسٍ كابنِ الماءِ، وفاخرٌ كفاخرٍ ضعيفٍ، وهذا الأمرُ ضرورةٌ أيضاً فلذلك تكافأ الأمران، ولكن مع ذلك يبقى حذفُ المخفوضِ وإقامةُ الصِّفةِ مقامَهُ وهي غيرُ مختصَّةٍ أمراً قبيحاً غيرَ جائزٍ[2].

وأرى أنَّ الرأيَ الصَّوابَ ما ذهبَ إليهِ أبو الحسنِ الأخفشُ والفارسيُّ وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ لعدمِ تكلُّفِ التَّأويلِ والتَّقديرِ ولمجيءِ السَّماعِ بهِ كثيراً، فالأمرُ لا يحتملُ الضَّرورةَ كما يرى سيبويهِ، ولا يحتملُ أيضاً تكلُّفَ التَّأويلِ وتقديرَ المحذوفِ الذي ذهبَ إليهِ ابنُ عصفورٍ، فالكافُ في كلا الشَّاهدين اسمٌ.

**عن:** تكونُ (عن) اسماً في ثلاثِ حالاتٍ:

1- أنْ يدخلَ عليها حرفُ الجرِّ (مِنْ).

2- أنْ يدخلَ عليها حرفُ الجرِّ (على) وهذا نادرٌ.

3- أنْ يكونَ مجرورُها وفاعلُ متعلِقِها ضميرين لمسمًّىً واحدٍ[3].

---

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 478، البغدادي: خزانة الأدب10: 70- 171.

(2) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 479، البغدادي: خزانة الأدب 10: 171.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 171، العيني: المقاصد النحويَّة 2: 472.

ومن الشَّواهدِ التي حملَها الأخفشُ وابنُ عصفورٍ على اسميَّةِ (عن) لمجيءِ مجرورِها وفاعلِ متعلِقِها ضميرين لمسمًّىً واحدٍ، قولُ امرئ القيس (منَ الطَّويلِ):

فَدَعْ عَنْكَ نَهْبَاً صِيْحَ فِيْ حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيْثَاً مَا حَدِيْثُ الرَّوَاحِلِ[1]

فذهبَ كلٌّ من الأخفشِ وابنِ عصفورٍ إلى أنَّ (عَنْ) في قولِهِ: (دَعْ عَنْكَ) اسمٌ بمعنى جانبٍ، وذلك لئلا يؤدي إلى تعدِّي فعلِ المضمرِ المتصلِ إلى ضميرِهِ المتصلِ، فلا يقالُ: ضربْتَكَ ولا ضربْتُني. أي: ضربتَ أنت نفسَكَ وضربتُ أنا نفسي؛ لذا جعلَ الأخفشُ وابنُ عصفورٍ قولَ امرئ القيسِ من هذا البابِ[2].

أَمَّا ابنُ هشامٍ فيرى غيرَ ذلك؛ يرى أنَّ (عن) باقيةٌ على الحرفيةِ؛ لأنَّهُ لا يصحُّ حلولُ الجانبِ محلَّها، فالكلامُ فيهِ مضافٌ محذوفٌ، أي: عن نفسِكَ، وقدْ أيَّدَ هذا الرأيَ أبو حيانٍ. فقال: إنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ قدْ وُجِدَ في (إلى) كقولِهِ تعالى: ( وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ) [القصص:32]، وقولِهِ تعالى: ( وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ) [مريم:25]، ولا نعلمُ أحداً قال باسميةِ (إلى)[3].

وبناءً على العرضِ الذي سلفَ يبدو أنَّ الحقَّ والرَّأيَ الأكثرَ دقةً ما ذهبَ إليه ابنُ هشامٍ وأبو حيانٍ لوهنِ الحججِ والأدلةِ التي ساقَها الأخفشُ وابنُ عصفورٍ الإشبيليُّ لإثبات وجهةِ نظرِهِم، ف(عنْ) في الشَّاهدِ السَّابقِ حرفٌ، ولا حجَّة هنا على اسميتِهَا.

---

(1) الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 60، و ينظر: ابن عصفور: المقرب ص: 214، ابن هشام: مغني اللبيب1: 171.

(2) ينظر: الحلبي: الدر المصون 7: 586، العيني: المقاصد النحوية 2: 472، السُّيوطي: همع الهوامع 4: 188-189، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 140-141.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 244-245، ابن: هشام: مغني اللبيب 1: 171، البغدادي: خزانة الأدب 11: 179.

### 7.1.4 حروف الجر الزائدة:

ويجري هذا القولُ على: من والباءِ والكافِ واللامِ؛ فهذهِ الزُّمرةُ من حروفِ الجرِّ تقعُ أصليَّةً، وتقعُ في مسائلَ محدَّدةٍ زائدةً.

**فمِنْ:** تأتي زائدةً للدَّلالةِ على التَّوكيدِ والشُّمولِ والاستغراقِ؛ فتأتي زائدةً قبلَ المبتدأِ والفاعلِ والمفعولِ، ويشترطُ لمجيئِها زائدةً أنْ تسبقَ بنفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ مبدوءٍ بـ (هلْ)، وأنْ يكونَ مجرورُها نكرةً[1].

وقد تأتي زائدةً بعد الإيجابِ في الفاعلِ، وهذا قليلٌ جداً، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها الحيدرةُ اليمنيُّ وسابقُ الدِّينِ الصَّنعانيُّ لإثباتِ هذا قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَتُوْضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعَفُ رَسْمُهَا  لِمَا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوْبٍ وَشَمْأَلِ[2]

فـ (من) زائدةٌ هنا في الفاعلِ في قولِهِ: (لِمَا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوْبٍ)، والتَّقديرُ: لما نسجتْهُ جنوبٌ وشمألٌ، ومن الآياتِ التي حملَها سابقُ الدِّين على زيادةِ (من) في الإيجابِ كما في قولِ امرئ القيسِ هذا، ولكنْ قبلَ المفعولِ قولُهُ تعالى: ( يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ) [الأحقاف:31]، أي: يغفر لكم ذنوبَكم. وقولُهُ تعالى: ( وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاء مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ ) [النُّور:43]، أي: ينزلُ من السَّماءِ برداً من جبالٍ فيها[3].

**أمَّا الباءُ:** فتزادُ في الإثباتِ وفي النَّفي قبل المبتدأِ والخبرِ والفاعلِ والمفعولِ وخبرِ ليسَ وخبرِ (إنَّ)، وغيرِها.

---

(1) ينظر: الراجحي: التطبيق النحوي ص: 368، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 460.

(2) الصنعاني: سابق الدين محمد بن يعيش، التهذيب الوسيط في النحو، 1991م، ت: فخر صالح قداره، دار الجيل بيروت، ط1: ص: 260، وينظر عجزه: كشف المشكل في النحو ص: 354.

(3) الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 259 – 260.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَتْ على زيادةِ الباءِ في الإثباتِ في خبرِ (إنَّ) قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَـإِنْ تَنْـأَ عَنْهَـا حِقْبَـةً لا تُلاقِهَـا فَإِنَّـكَ مِـمَّا أَحْـدَثَتْ بِـالمُجَرِّبِ[1]

فالشَّاهدُ هنا زيادةُ (الباءِ) في خبرِ (إنَّ) في قولِهِ (بِالمُجَرِّبِ)، والتَّقديرُ: إِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتِ المُجَرِّبُ.

ومن الشَّواهدِ أيضاً على زيادتِها في الإيجابِ أو الإثباتِ ولا سيَّما قبلَ المفعولِ بهِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَلَـمَّا تَنَازَعْنَـا الْحَـدِيْثَ وَ أَسْـمَحَتْ هَصَرْتُ بِغُصْـنٍ ذِيْ شَـمَارِيْخَ مَيَّـالِ[2]

فالشَّاهدُ هنا زيادةُ (الباءِ) في المفعولِ بِهِ في قولِهِ (هَصَرْتُ بِغُصْنٍ)، أي: هصرتُ غصناً.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على زيادةِ (الباءِ) في الفاعلِ الواقعِ مصدراً مؤولاً من (أنَّ) وما بعدَها والتي حملَها ابنُ عصفورٍ والمراديُّ على الضَّرورةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويلِ):

أَلا هَـلْ أَتَاهَـا وَالْحَـوَادِثُ جَمَّـةٌ بِـأَنَّ اِمْـرَأً الْقَـيْسِ بْـنَ تَمْلِـكَ بَيْقَـرَا[3]

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 370، العيني: المقاصد النحوية 1: 468، الأشموني: شرح الأشموني 1: 262، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 128، البعلي: الفاخر 1: 258.

(2) ينظر:البغدادي: خزانة الأدب 9: 188، ينظر عجزه: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص: 249.

(3) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 3: 23، الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب 4: 19، الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح 2: 826، المرادي: الجنى الداني ص: 50، البغدادي: خزانة الأدب 5: 524.

فالشَّاهدُ هنا زيادةُ (الباءِ) في قولِهِ: (بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا)، حيثُ جاءتِ الباءُ زائدةً في الفاعلِ - المصدرِ المؤولِ من (أَنَّ) واسمِها وخبرِها -، فالمصدرُ المؤولُ في محلِّ رفعِ فاعلٍ لِـ (أَتَاهَا).

ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على زيادةِ (الباءِ) في النَّفي ولا سيَّما في خبرِ (ليسَ) قولُ امرئ القيس (من الطَّويلِ):

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ  وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ[1]

ففي قولِهِ: (لَيْسَ بِذِي رُمْحٍ، وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ، وَلَيْسَ بِنَبَّالِ)، جاءتِ الباءاتُ الثلاثةُ أحرفَ جرٍّ زائدةً في خبرِ (ليسَ)، والتَّقديرُ: ليسَ ذا رمحٍ، وليسَ ذا سيفٍ، وليسَ نبَّالاً.

**8.1.4 اتصال ما بحرف الجر:**

تدخلُ (ما) على أحرفِ الجرِّ: مِنْ وعنْ والباءِ، فلا تكفُّهُنَّ عن العملِ، ومن الشَّواهدِ على دخولِ (ما) على عن وبقاءِ ما بعدَها مجروراً قولُ امرئ القيسِ (منَ الوافرِ):

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي عَمَّا قَرِيْبٍ  سَأَنْشَبُ فِيْ شَبَا ظُفُرٍ وَنَابِ[2]

فقدْ دخلتْ (مَا) هنا على (عَنْ) في قولِهِ (عَمَّا قَرِيْبٍ) فلمْ تكفُفْها عن العملِ، فبقي ما بعدها مجروراً وكأَنَّها لمْ تدخلْ.

**2.4 الإضافة:**

الإضافةُ في اللُّغةِ: الإسنادُ.

---

(1) الصيداوي: الكفاف 1: 439.

(2) الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 202، وينظر صدره: السُّيوطي: همع الهوامع 4: 228.

**أمَّا اصطلاحاً:** فهي إسنادُ أو نسبةُ اسمٍ إلى اسمٍ بحيثُ يقومُ هذا الاسمُ مقامَ التَّنوينِ، وتقعُ الإضافةُ في ضربين: إضافةٌ معنويةٌ محضةٌ، وإضافةٌ لفظيةٌ غيرُ محضةٍ.

**الإضافةُ المعنويةُ المحضةُ:** وهي التي يكتسبُ فيها المضافُ معنى معنوياً، كالتَّعريفِ أو التَّخصيصِ، وتكونُ بمعنى (اللامِ) و(مِنْ) و(في) وبمعنى (الكافِ) في حالاتٍ نادرةٍ[1].

**الإضافةُ اللَّفظيَّةُ:** وهي التي لا يكتسبُ فيها المضافُ لا تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنَّما يكتسبُ أمراً لفظياً كتخفيفِ التَّنوين ورفعِ القُبحِ والتَّزيينِ والبناءِ، وتختصُّ باسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصِّفةِ المشبَّهةِ[2]، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ في بابِ الإضافةِ اللَّفظيَّةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

بِمُنجَـــرِدٍ قَيْـــدِ الأَوَابِـــدِ لاحَـــهُ  طِـرَادُ الْهَـوَادِي كُـلَّ شَـأْوٍ مُغَـرِّبِ[3]

وقولُهُ أيضاً (من الطَّويلِ):

وَقَـــدْ أَغْتَـــدِي وَالطَّـــيْرُ فِيْ وُكُنَاتِهَـــا  بِمُنْجَـــرِدٍ قَيْـــدِ الأَوَابِـــدِ هَيْكَـــلِ[4]

فالشَّاهدُ هنا في كلا البيتين يتمثلُ في قولِهِ: (بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ)، فذهبَ سيبويهِ والأعلمُ والسبتيُّ إلى أنَّ (قيداً) وإنْ كانَ مضافاً إلى المعرفةِ فهو نكرةٌ بمنزلةِ مقيِّدٍ، فكأنَّهُ قال: بمنجردٍ مقيِّدِ الأوابدِ، فإضافتُه إلى الأوابدِ إضافةٌ لفظيَّةٌ لم تكسبْهُ تعريفاً، ولهذا وقعَ صفةً لمنجردٍ وهو نكرةٌ[5].

---

(1) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 420-421، مغالسة: النحو الشافي ص: 364.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 83، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 465-466.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 424، الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1: 433، الشنتمري: تحصيل عين الذهب 1: 235.

(4) البغدادي: خزانة الأدب 4: 250.

(5) ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 424، الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1: 433، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 1044، البغدادي:خزانة الأدب 4: 250.

### 1.2.4 حذف المضاف:

يحذفُ المضافُ حذفاً قياسياً في حالةِ توفرِ ثلاثةِ شروطٍ وهي: وجودُ قرينةٍ تدلُّ على لفظِهِ نصَّاً، أو لفظٍ آخرَ بمعناه بحيثُ لا يكونُ هنالك لبسٌ، وأنْ يقومَ المضافُ إليه مقامَ المضافِ المحذوفِ ويحلَّ محلَّهُ في الإعرابِ، وأنْ يكونَ المضافُ إليهِ منَ الأشياءِ التي تصلحُ أنْ تحلَّ محلَّ المضافِ المحذوفِ في إعرابِهِ[1].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ هشامٍ على حذفِ المضافِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ  صَفِيْفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ[2]

يتجلى الشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (أَوْ قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ) فقدْ حذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامَهُ. أي كأَنَّهُ قال: من بينِ منضجٍ أو متخذِ قديرٍ أو طابخِ قديرٍ، ثُمَّ حذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليهِ مقامَهُ؛ لأنَّ (بَينَ) تقتضي الإضافةَ إلى اثنين متجانسين من حيثُ كانَ تبييناً للطُّهاةِ، فـ (بينَ) هنا قرينةٌ أو علامةٌ تدلُّ على المضافِ المحذوفِ[3].

وقد حملَ البغداديُّون هذا الشَّاهدَ على الخفضِ على الجِوارِ، فـ (قَدِيْر) عندَهم معطوفٌ على (صَفِيْف)، ولكنْ خُفِضَ على الجِوارِ أو على توهُّمِ أنَّ (الصَّفيفَ) مجرورٌ بالإضافةِ[4].

---

(1) حسن (عباس): النحو الوافي 3: 157 – 161.

(2) ينظر:الفارسي:شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص: 382،ابن هشام: مغني اللبيب2: 532.

(3) ينظر: الفارسي: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص: 382-383، البغدادي: خزانة الأدب 3: 251.

(4) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 532، البغدادي: خزانة الأدب 3: 251.

والرأيُ الرَّاجحُ ههنا ما ذهبَ إليهِ أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ هشامٍ لتضافرِ الأدلـةِ ولقيامِ القرينةِ على حذفِ المضافِ، فـ (بـينَ) كـما سـلفَ تقـتضي الإضـافةَ إلى شـيئين فهي إذن قرينةٌ تدلُّ على المضافِ المحذوفِ، ولا حجَّةَ في هذا البيتِ على الحملِ على الجِوارِ أو التَّوهُّمِ؛ لأنَّ الحملَ على الجِوارِ لا يقعُ إلاَّ فيما أصلُهُ النَّعتُ، وهذا الشَّاهدُ ليسَ فيه دليلٌ على النَّعتِ.

ومن الشَّواهدِ أيضاً في هذا البابِ التي اختلفَ فيها النُّحاةُ وفصَّلَ القولَ فيهـا ابنُ السَّيِّدِ والبغداديُّ قولُ امرئ القيس (من الطَّويلِ):

تَصُـدُّ وَتُبْـدِي عَـنْ أَسِـيْلٍ وَتَتَّقِـي  بِنَـاظِرَةٍ مِـنْ وَحْـشِ وَجْـرَة مُطْفِـلِ[1]

يتمثلُ الشَّاهدُ هنا في عجزِ البيت: (بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْرَة مُطْفِلِ)، قال ابنُ السَّيِّدِ البطليوسيُّ: (النَّاظرةُ) فيها قولان: قيلَ أرادَ العينَ، وقيلَ أرادَ بقرةً ناظرةً.

فأمَّا من جعلَ (النَّاظرةَ) البقرةَ فـ (مطفلٌ) صفةٌ لها. والتَّقـديرُ: وتتقـي بعـينِ بقرةٍ ناظرةٍ، فحذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامَهُ ثُمَّ حذفَهُ وأقامَ صفتَهُ مقامَـهُ، ففي هذا الوجهِ حذفُ مضافٍ وموصوفٍ، ويجوزُ أنْ يُرَادَ: وتتقي مـن نفسِـها ببقـرةٍ ناظرةٍ كما في قولنا: لقيتُ بزيـدٍ الأسـدِ، أي: لقيتُـهُ فكـأنِّي لقيـتُ الأسـدَ فهنـا حـذفُ موصوفٍ فحسبُ.

وأمَّا من جعلَ النَّاظرةَ العينَ فقدْ جعلَ (مطفلاً) بدلاً من (ناظرةٍ) على تقـديرِ مضافٍ، أي: تتقي بناظرةٍ ناظرةِ مطفلٍ، فهو بدلُ كُلٍّ من كلٍّ، ثُمَّ حذفَ المضافَ[2].

(1) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 348، البغدادي: خزانة الأدب 10: 127.

(2) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 350 -351، البغدادي:خزانة الأدب 10: 127-128.

وذهبَ ابـنُ كيسـان إلى أنَّـهُ أرادَ: بنـاظرةِ مطفـلٍ بالإضـافةِ، فلـمَّا فصـلَ بـينَ المضافِ والمضافِ إليهِ ردَّ التَّنوينَ الذي كان سقطَ للإضافةِ، وهـذا القـولُ كـما يقـولُ ابنُ السَّيِّدِ خطأٌ لا يُلْتَفَتُ إلى مثلِهِ؛ لأنَّ العربَ إذا حالتْ بينَ المضافِ والمضـافِ إليـه لم تنونْهُ، وذلك في الشِّعرِ أكثرُ من أنْ يُحْصَى[1].

فعلى كلا الوجهينِ سواءٌ جعلنا الناظرةَ البقرةَ أمْ العينَ هنالك حذفَ مضافٍ، ولكنَّ اعتبارَ النَّاظرة العينَ أرجحُ من اعتبارِها البقرةَ؛ لأنَّنا إذا جعلناها البقـرةَ يكـونُ لدينا حذفان؛ حذفُ مضافٍ وحذفُ موصوفٍ، أمَّا إذا اعتبرناهـا العـينَ فيكـونُ لـدينا حذفُ مضافٍ لا غيرُ، وتقديرُ مضافٍ أولى من تقديرِ مضافٍ وموصوفٍ.

**2.2.4 ما أضيف إلى المعارف:**

يكتسبُ المضافُ في الإضافةِ المعنويَّـةِ المحضـةِ التَّعريـفَ إذا أُضـيفَ إلى اسـمٍ معرفةٍ، والتَّخصيصَ إذا أُضيفَ إلى اسمٍ نكرةٍ.

ومن المسائلِ التي طرقَها ابنُ عصفورٍ في هذا البابِ أنَّ أعرفَ المعارفِ المضمرُ ثُمَّ العلمُ ثُمَّ المشارُ إليهِ ثُمَّ ما عُرِفَ بالألفِ واللامِ ثُمَّ مـا أُضـيفَ إلى هـذه المعـارفِ، وما أُضيفَ إلى ما سبقَ فهو بمنزلةِ ما أُضيفَ إليهِ، إلاَّ المضافَ إلى المضمرِ فإنَّهُ في رتبةِ العلمِ، وهذا هو مذهبُ سيبويهِ.

أمَّا المبرِّدُ فقد خالفَ سيبويهِ، فيرى أنَّ ما أُضيفَ إلى واحدٍ من هـذه المعـارفِ فهو أقلُّ منه تعريفاً قياساً على المضافِ إلى مضمرٍ.

(1) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 351، البغدادي: خزانة الأدب10: 127-128 .

قال ابنُ عصفورٍ: ما ذهبَ إليهِ المبرِّدُ فاسدٌ؛ لأنَّنَا قدْ وجدناهم يصفون المضافَ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ بما فيهِ الألفُ واللامُ[1]، ومن الأدلةِ والشَّواهدِ التي دحضَ بها ابنُ عصفورٍ مذهبَ المبرِّدِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَأَدْرَكَ لَمْ يَعْرَقْ مَنَاطُ عِذَارِهِ يَمُرُّ كَخُذْرُوْفِ الْوَلِيْدِ الْمُثَقَّبِ[2]

فقولُهُ: (كَخُذْرُوْفِ الْوَلِيْدِ الْمُثَقَّبِ) جاءَ (الخذروفُ) مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللامُ فاكتسبَ منه التَّعريفَ، ولذلك وصفَ بما فيه الألفُ واللامُ، أي: (المثقبُ)، قال ابنُ عصفورٍ: "ولا يكونُ النَّعتُ إلاَّ مساوياً للمنعوتِ في التَّعريفِ أو أقلَّ منْهُ تعريفاً، فلو كانَ ما أُضيفَ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ دونَ ما فيهِ الألفُ واللامُ لما جازَ هذا"[3].

وبناءً على ما سبقَ نرى أنَّ المذهبَ الصَّحيحَ هنا ما قالَهُ سيبويهِ وابنُ عصفورٍ في أنَّ ما أَضيفَ إلى أحدِ المعارفِ فهو بمنزلةِ ما أُضيفَ إليهِ، بينما مذهبُ المبرِّدِ فليسَ عليه دليلٌ من المنقولِ أو المسموعِ.

### 3.4 الحمل على الجوار:

جاءَ في مغني اللَّبيبِ أنَّ الشَّيءَ يُعْطَى حكمَ الشَّيءِ إذا جاورَهُ، ومن هذا البابِ قولُ العربِ المشهورِ: هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، وللمجرورِ على الجِوارِ ثلاثةُ أحكامٍ: ألاَّ يكونَ إلاَّ في ضرورةِ الشِّعرِ، وألاَّ يكونَ إلاَّ بإزاءِ مجرورٍ مجاورٍ لَهُ، وألاَّ يستعملَ إلاَّ فيما أصلُهُ النَّعتُ[4].

---

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزَّجاجي: 136-137.

(2) ديوان امرئ القيس 1: 394، ينظر عجزه: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 137.

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزَّجاجي 2: 137.

(4) ينظر: الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 253، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 788.

ومن الشَّواهدِ التي أجمعَ جُلُّ النُّحاةِ والعلماءِ على حملِها على الجِوارِ، وجاءتْ منسجمةً مع الأحكامِ السَّابقةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

كَـــأَنَّ ثَبِـــيْراً فِي عَـــرَانِيْنِ وَبْلِـــهِ  كَبِـــيْرُ أُنَـــاسٍ فِيْ بِجَـــادٍ مُزَمَّـــلِ[1]

فأجمعَ جمهورُ النُّحاةِ والعلماءِ ولا سيَّما الخليلُ والثَّعالبيُّ والفارقيُّ وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ وسابقُ الدِّينِ الصَّنعانيُّ وأبو حيانٍ الأندلسيُّ والسَّمينُ الحلبيُّ وابنُ هشامٍ الأنصاريُّ على أنَّ قولَهُ (مُزَمَّلِ) جُرَّ على الجِوارِ إمَّا لمجاورتِه (أُنَاسٍ) وإمَّا لمجاورتِهِ (بِجَادٍ)، وإنْ كانَ حقُّهُ الرفعَ؛ لأنَّهُ نعتٌ للشَّيخِ، ولكنْ خَفَضَهُ للجِوارِ، ونظيرُ هذا الشَّاهدِ قولُ العربِ: هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فـ (خَرِبٍ) صفةٌ للضَّبِّ، والواجبُ أنْ تكونَ الصِّفةُ مرفوعةً ولكنْ خُفِضَتْ هنا حملاً على الجِوارِ، ومن القراءاتِ القرآنيَّةِ التي حملَها ابنُ مالكٍ على الخفضِ على الجِوارِ قراءةُ الأعمشِ ويحيى بنِ وثَّابٍ لقولِهِ تعالى: ( إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ) [الذاريات:58]، بخفضِ المتينِ حملاً على الجِوارِ[2].

وأنكرَ جماعةٌ من النُّحاةِ الحملَ على الجِوارِ ولا سيَّما ابنُ جنِّيٍّ والسِّيرافيُّ، فقال ابنُ جنِّيٍّ: "وممَّا جازَ خلافُ الإجماعِ ما رأيتُهُ أنا في قولِهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ. فهذا يتناولُهُ آخرٌ عن أوَّلٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنَّهُ غلطٌ مِنَ العربِ...، وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآنِ مثل هذا الموضعِ نيِّفاً على ألفِ موضعٍ. وذلك أنَّهُ على حذفِ المضافِ لا غيرُ...، وتلخيصُ هذا أنَّ أصلَهُ: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جُحْرُهُ؛ فيجري "خَرِبٍ" وصفاً على "ضَبٍّ" وإنْ كانَ في الحقيقةِ للجُحْرِ، كما تقولُ مررتُ برجلٍ

(1) ينظر: ابن جني: الخصائص 1: 77، الثعالبي: فقه اللغة ص: 389، الفارقي: الإفصاح ص:318، الصنعاني: التهذيب ص: 428، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 77، أبو حيان: تذكرة النُّحاة ص: 346، البغدادي: خزانة الأدب 9: 37.

(2) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 176، الثعالبي: فقه اللغة ص: 388-389، الفارقي: الإفصاح ص: 319، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 169-171، أبو حيان: تذكرة النُّحاة ص:346، الحلبي: الدر المصون 6: 284، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 592.

قائمٍ أبوه، فتجري "قائماً" وصفاً على "رجلٍ"، وإنْ كانَ القيامُ للأبِ لا للرَّجُلِ، لما ضمِنَ من ذِكرِه...، فلمَّا كانَ أصلُهُ كذلك حُـذِفَ الجحـرُ المضـافُ إلى الهـاءِ، وأقيمـتِ الهـاءُ مقامَهُ فارتفعتْ؛ لأنَّ المضافَ المحذوفَ كـانَ مرفوعـاً، فلـمَّا ارتفعـتِ اسـتترَ الضَّـميرُ المرفوعُ في نفسِ "خَرِبٍ" فجـرى وصـفاً عـلى "ضَـبٍّ" - وإنْ كـانَ الخـرابُ للجُحْـرِ لا للضبِّ - على تقديرِ حذفِ المضافِ[1].

أمَّا قولُ امرئ القيسِ هـذا فقـدْ جعلَـهُ أبـو عـليٍّ الفـارسيُّ وابـنُ جنِّـيٍّ صـفةً حقيقيَّةً لبجادٍ. قال أبو عليٍّ: لأنَّـه أرادَ مزمـلٍ فيـهِ، ثُـمَّ حَـذَفَ حـرفَ الجـرِّ فـارتفعَ الضَّميرُ واستترَ في اسمِ المفعولِ، وأضافَ ابنُ جنِّيٍّ أنَّ الأمرَ في الجِوارِ لمْ يكنْ أكثرَ مـن حذفِ المضافِ الذي قدْ شاعَ واطَّردَ فحسبُ[2].

وإجمالاً لما سبقَ، فإنكارُ بابٍ من النَّحوِ وقعَ الإجماعُ على الأخذِ بِهِ أمرٌ لا يُقبـلُ ألبتةَ، فما ذهبَ إليه أبو عليٍّ وابنُ جنِّيٍّ من رفضِ الحملِ على الجِوار أمرٌ لا نقبلُـهُ ولا نُقرُّهُ ولا نأخـذُ بِـهِ، وإتبـاعُ الظَّـاهرِ هنـا وهـو الحمـلُ عـلى الجِـوارِ أولى مـن التَّقـديرِ والتَّأويلِ والحذفِ، ومع ذلك يؤخذُ بكلا الرأيين، دون إنكارِ أحدِهِما أو رفضِهِ.

ومن الشَّواهد التي ذكرها الفارقيُّ في هذا البابِ ولكنَّـهُ حمـلَ الخفـضَ عـلى الجِوارِ هنا على القبحِ قولُ امرئ القيسِ (منَ الكاملِ):

جَالَـتْ لِتَصْرَعَنِـي فَقُلْـتُ لَهَـا اقْصِرِي  إِنِّي امْـرُؤٌ صَرْعِـي عَلَيْـكِ حَـرَامِ[3]

قالَ الفارقيُّ في توجيهِ إعرابِهِ: يحتملُ أنْ يكـونَ (حـرَام) جـرَّ عـلى الإتبـاعِ للكـافِ في (عَلَيـكِ) أو لليـاءِ في (صَرْعـيْ) كـما في قـولِ العـربِ: هـذا جحـرُ ضـبٍّ

(1) ابن جني: الخصائص 1: 191-192.

(2) ينظر: ابن جني: الخصائص 1: 192-3/193: 221، ابن الشجري: أمالي ابن الشـجري 1: 76-77، البغدادي: خزانة الأدب 5: 99.

(3) الفارقي: أبو نصر الحسن بن أسد، الإفصـاح في شرح أبيـات مشـكلة الإعـراب، 1974م، ت: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط2، ص: 343.

خربٍ، والإتباعُ هنا قبيحٌ أقبحُ منْهُ في (خربٍ)؛ لأنَّ (خرباً) صفةٌ والصِّفةُ فضلةٌ، فكانَ فيها من الاتِّساعِ ما لا يكونُ في غيرِها، أمَّا (حَرَام) هنا فليست هنا بفضلةٍ لذلك قبحَ الإتباعُ هنا.

وقالَ أبو عليٍّ: لا يمتنعُ أنْ يكونَ جعلَ (حَرَامِ) مثلَ بِدادِ وحمادِ. أي: أنَّ (حَرَامِ) مصدرٌ مبنيٌّ على الكسرِ جاءَ على وزنِ فعالِ[1].

فـ (حَرَامِ) خبرٌ للمبتدأ (صَرْعِي) والكسرةُ هنا حركةُ بناءٍ؛ لأنَّ (حَرَامِ) على حدِّ قولِ أبي عليٍّ مصدرٌ مبنيٌّ على الكسرِ، وأرى أنَّ (حَرَامِ) خبرٌ للمبتدأ (صَرْعِيْ) مرفوعٌ بالضَّمةِ المقدَّرةِ منعَ من ظهورِها حركةُ القافيةِ؛ وهي الكسرةُ، حيثُ اضطرَّ الشَّاعرُ هنا للكسرِ حتَّى لا يقعَ في الإقواءِ؛ لأنَّ القافيةَ مكسورةٌ، لذا فالأمرُ في هذا البيتِ ضرورةٌ حيثُ أجبرتِ القافيةُ الشاعرَ هنا أن يكسرَ (حرامِ)، وإنْ كانَ حقُّ (حَرَامِ) الرفعَ، فما ذهبَ إليهِ أبو عليٍّ واردٌ ولكن ما ذكرتُهُ أولى، وأمَّا ما ذكرَهُ الفارقيُّ وهو الحملُ على الجوارِ فقدْ وَسَمَهُ بالقُبحِ، فهو مردودٌ فلا شاهدَ ههنا على الحملِ على الجوارِ.

* * *

(1) الفارقي: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص: 343.

# الفصل الخامس

# مسائل نحوية متفرقة

## الفصل الخامس

## مسائل نحوية متفرقة

### 1.5 الفعل المضارع:

هو كلُّ كلمةٍ تدلُّ على حدثٍ وزمنٍ صالحٍ للحاضرِ والمستقبلِ، ولا بدَّ أنْ يكونَ الفعلُ المضارعُ مبدوءاً إمَّا بالهمزةِ، أو النُّونِ، أو التَّاءِ، أو الياءِ، وهي حروفُ المضارعةِ المجموعةِ في كلمةِ (نأتي).

وللفعل المضارعِ حكمان: الإعرابُ والبناءُ، فيكونُ مرفوعاً بالضَّمِّ إذا لمْ يسبقْ بناصبٍ أو جازمٍ، ويكونُ منصوباً أو مجزوماً إذا سبقَ بأداةٍ من أدواتِ النَّصبِ أو الجزمِ، أمَّا عن بنائِهِ؛ فيبنى في حالتين: إذا اتَّصلتْ بِهِ نونُ النِّسوةِ فَيُبْنَى على السُّكونِ، والأخرى: إذا اتَّصلَتْ بِهِ نونا التَّوكيدِ الخفيفةُ أو الثقيلةُ اتِّصالاً مباشراً فيبنى على الفتحِ.

ومن الشَّواهدِ التي سيقتْ على الفعلِ المضارعِ المعربِ، والتي دارَ حولَها نقاشٌ مطوَّلٌ، وتعددتْ تفسيراتُ النُّحاةِ فيها، قولُ امرئ القيسِ (من السَّريعِ):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ[1]

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 4: 204، الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 1: 136، ابن السراج: الأصول في النحو 2: 364، السرافي: شرح كتاب سيبويه2: 168، الفارقي: الإفصاح ص: 80.

موضعُ الشَّاهدِ والخِلافِ هنا في قولِهِ: (أَشْرَبْ) فهو فعلٌ مضارعٌ معربٌ لتجرُّدِهِ من النَّاصبِ والجازمِ، لذا ينبغي أن يكونَ مرفوعاً بالضَّمِّ وهذا الأصلُ، ولكنَّ الشاعرَ سكَّنَهُ هنا، لذلك تعددتْ تفسيراتُ النُّحاةِ وآراؤهم هنا لتفسيرِ السُّكونِ.

فأمَّا سيبويهِ فحملَ السُّكونَ هنا على الجوازِ. فقال: قدْ يسكِّنُ بعضُهُم في الشِّعرِ ويُشِمُّ، وهذهِ لُغةٌ نسبَهَا السُّيوطيُّ إلى تميمٍ، ونسبها البغداديُّ لقبائلِ ربيعةَ، ومنَ القراءاتِ القرآنيَّةِ التي وجهتْ على نحوِ هذا الشَّاهدِ ما رُويَ عن أبي عمروٍ بنِ العلاءِ أنَّهُ قرأ قولَه تعالى: ( فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ ) [البقرة:54]، بإسكانِ الهمزةِ، وروى أيضاً الكسائيُّ والفرَّاءُ قولَهُ تعالى: ( أَنُلْزِمُكُمُوهَا ) [هود:28]، بإسكانِ الميمِ الأولى[1].

وحملَ الفارقيُّ وابنُ عصفورٍ وابنُ هشامٍ الإسكانَ هنا على الضَّرورةِ، أو على أنَّهُ أجرى المنفصلَ من كلمتين مجرى المتصلِ من كلمةٍ واحدةٍ؛ فأَنزلَ (رَبْغَ) من (أَشْرَبْ غَيْرَ) منزلةَ (عَضُدٍ). فقال: (رَبْغَ) على حدِّ قولِهم: عَضْد وفَخْذ وكَتْف، فأسكنَ (الباءَ) كما أسكنوا في عَضْدٍ وفَخْذٍ وكَتْفٍ[2].

أمَّا المبرِّدُ والزَّجَّاجيُّ وابنُ السَّراجِ فقد أنكروا ما سبقَ، فلا يرون في هذا الشَّاهد إسكاناً للفعلِ؛ لأنَّ السُّكونَ إذهابٌ لحركةِ الإعرابِ هنا، فلا شاهدَ هنا على تسكينِ الفعلِ، والرِّوايةُ الجيِّدةُ عندَهم: (فاليومَ فاشربْ) على أنَّ (اشربْ) فعلُ أمرٍ، وكذلك ذكروا روايةً أخرى تنفي السُّكونَ وهي: "فاليوم أسقى"[3].

---

(1) ينظر: سيبويه:الكتاب 4: 204، الزجاج: معاني القرآن وإعرابه1: 136، النحاس: إعراب القرآن2: 280، السيرافي: شرح كتاب سيبويه 2: 168، البغدادي: خزانة الأدب 8: 353.

(2) ينظر: الفارقي: الإفصاح ص: 80 ، ابن عصفور: المقرب ص: 565، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 352، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 1: 2/295: 335، ابن هشام: شذور الذهب ص: 173.

(3) ينظر: ابن السراج: الأصول في النَّحو 2: 365، البغدادي: خزانة الأدب 8: 352.

وذكر جماعةٌ آخرون وجهاً مغايراً لما سبقَ، إذْ رأوا أنَّ (أشْرَبْ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامٍ مقدَّرةٍ، فكأنَّهُ أمرَ نفسَهُ، وحذفَ اللامَ للضَّرورةِ[1].

وجميعُ الآراء السَّالفةِ صحيحةٌ لا مطعنَ فيها، باستثناءِ ما ذهبَ إليهِ المبرِّدُ والزَّجَّاجيُّ وابنُ السَّراجِ من رفضِ السُّكون مطلقاً؛ لأنَّ لا حجَّةَ لهم فيهِ لمجيء السَّماعِ والقياسِ بهِ، فأمَّا السَّماعُ: فما رواهُ سيبويهِ لامرئ القيسِ بالسُّكونِ حجَّةٌ والقراءاتُ القرآنيَّةُ السَّابقةُ وغيرُها حجَّةٌ أيضاً، وفوقَ ذلكَ هي لغةٌ لبني تميمٍ وقبائلِ ربيعةَ، وأمَّا القياسُ: فإنَّ النَّحويِّين والعلماءَ "اتفقوا على جوازِ ذهابِ حركةِ الإعرابِ للإدغامِ"[2]، فكما جازَ لها أنْ تذهبَ في الإدغامِ جازَ ذهابُهُ في هذهِ الشَّواهدِ إجراءً للمنفصلِ من كلمتين مجرى المتصلِ من كلمةٍ واحدةٍ؛ أمَّا عن تعدُّدِ الرِّوايةِ هنا فكما بيَّنا في غيرِ موضعٍ فإنَّ اختلافَ الرِّوايةِ لا عيبَ فيهِ، ولا يسقطُ الاحتجاجَ والاستشهادَ بالبيتِ.

### 1.1.5 الفعل المضارع المبني:

الأصلُ في الفعلِ المضارع الإعرابُ، ولكن قد يدخلُ عليهِ طارئٌ فيبنى في حالتين كما سبقَ: يبنى على السُّكونِ إذا اتَّصلتْ بهِ نونُ النِّسوةِ، ويبنى على الفتحِ إذا اتَّصلَتْ بِهِ نونا التوكيد الخفيفةُ أو الثَّقيلةُ اتِّصالاً مباشراً.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على الفعلِ المضارعِ المبنيِّ على الفتحِ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ قولُ امرئ القيسِ (من الكاملِ):

---

(1) الموصلي: أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة، شرح ألفية معطي، ت: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي.

(2) البغدادي: خزانة الأدب 8: 353.

قَالَـتْ فُطَيْمَـةُ حَـلِّ شِـعْرَكَ مَدْحَـهُ أَفَبَعْـدَ كِنْـدَةَ تَمْـدَحَنَّ قَبِـيْلا[1]

الشَّاهدُ فيه: توكيدُ الفعلِ المضارعِ (تَمْدَحَنَّ) بنون التَّوكيدِ الثَّقيلةِ مع أنَّهُ ليسَ بجوابٍ للقسمِ، فالفعلُ المضارعُ إذا لمْ يكنْ جواباً للقسمِ جازَ توكيدُهُ كما هنا، ويجوزُ عدمُ توكيدِهِ إذ لو قالَ: أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحُ لجاز الأمرُ[2].

ولقد وهمَ سيبويهِ في نسبةِ هذا البيتِ، فذكرَ العجزَ فحسبُ ناسباً إيَّاهُ للمقنعِ، وجاءَ في حاشيةِ الكتابِ: "لم تعرفْ تتمتُهُ ولا قائلُهُ"[3] ، وهذا البيتُ كما ذكرْنَا بدايةً لامرئ القيسِ الكنديِّ فهو مثبتٌ في ديوانِهِ بشرحِ السُّكريِّ، تحقيق: أنور أبو سويلم ومحمد الشَّوابكة، وعليهِ فليسَ هذا الشَّاهدُ للمقنعِ كما ذكرَ سيبويهِ.

**2.1.5 نواصب المضارع :**

ينصبُ الفعلُ المضارعُ إذا سبقَهُ أحدُ حروفِ النَّصبِ وهي: أنْ، ولنْ، وكي، وإذن، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على نصبِ الفعلِ المضارعِ بعدَ (أنْ) قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَإِمَّـا تَرَيْنِـي لا أُغَمِّـضُ سَـاعَةً مِـنَ اللَّيْـلِ إلا أَنْ أُكِـبَّ فَأَنْعَسَـا[4]

فالشَّاهد هنا: مجيءُ (أَنْ) حرفاً مصدرياً ناصباً للفعلِ المضارعِ (أُكِبَّ).

وتتصلُ أنْ بالفعلِ المضارعِ اتِّصالاً مباشراً، ولا يجوزُ أنْ يحولَ بينَهُما حائلٌ باستثناءِ (لا) النَّافيةِ، أو (لا) الزَّائدةِ، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على الفصلِ بينَ

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 733، الصيداوي: الكفاف 1: 164، ينظر عجزه: الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 517، ابن الناظم: شرح ابن الناظم ص: 440.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص:439-440، الصيداوي: الكفاف 1: 164.

(3) سيبويه: الكتاب 3: 514.

(4) ديوان امرئ القيس2: 548، ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزَّجاجي2: 482.

(أنْ) النَّاصبةِ والفعلِ المضارعِ بـ (لا) النَّافيةِ، وهي حاجزٌ غيرُ حصينٍ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَلا زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ الْيَوْمَ أَنَّنِي كَبِرْتُ وَأَنْ لا يَشْهَدَ اللَّهْوَ أَمْثَالِي[1]

ففي قولِهِ: (وَأَنْ لا يَشْهَدَ) فُصِلَ بينَ (أَنْ) والفعلِ المضارعِ (يَشْهَدَ) بـ (لا) النَّافيةِ، وهي حاجزٌ غيرُ حصينٍ كما قلنا مسبقاً، لذلك بَقِيَ الفعلُ المضارعُ منصوباً بـ (أَنْ).

ويرى ابنُ جنِّيٍّ خلافَ ما سبقَ، فقدْ ذكرَ الشَّاهدَ السَّابقَ بروايةٍ مغايرةٍ لما سبقَ فروى مكانَ (يَشْهَدَ)، (يُحْسِنَ)، فيرى أنَّ الفعلَ المضارعَ يحتملُ تخريجين: الأوَّلُ: أنَّهُ منصوبٌ بـ (أَنْ)، وإنْ فُصِلَ بينهما بـ (لا) النَّافيةِ. والوجهُ الأخرُ: أنَّ (أَنْ) هنا مخفَّفةٌ من (أَنَّ) الثَّقيلةِ، فليستْ حرفَ نصبٍ، والفعلُ المضارعُ بعدَها مرفوعٌ، والجملةُ (وأنْ لا يَحْسِنُ) معطوفةٌ عندَهُ على أنَّ الثَّقيلةِ في قولِهِ: (أَنَّنِي كَبِرْتُ)[2]، وكلا الرأيين موافقٌ للصَّوابِ، ومأخوذٌ بهما، فلا قدحَ ولا عيبَ في أحدِهِما، بل إنَّ روايةَ ابنِ جنِّيٍّ وتخريجَهُ يدلاَّن على قوةِ الملاحظةِ، وعمقِ منهجِهِ النَّحويِّ.

وبناءً على ما سبقَ فالرأيُ الأولُ أقربُ مأخذاً؛ لأنَّهُ لا يقومُ على التَّقديرِ، فـ (أنْ) حرفُ نصبٍ و(لا) النَّافيةُ وهي حاجزٌ غيرُ حصينٍ والفعلُ المضارعُ (يَشْهَدَ) أو (يُحْسِنَ) منصوبٌ بـ (أنْ)، أمّا الرأيُ الثَّاني فهو موافقٌ لما نصَّ عليهِ العلماءُ وهو إعمالُ (أنْ) المخففةِ بعدَ ما يدلُّ على اليقينِ والاعتقادِ والظَّنِّ؛ فالفعلُ (زَعَمَتْ) هنا بمعنى (ظنتْ) أو (اعتقدتْ)؛ لذلك فـ (أنْ) على هذا الرأي مخففةٌ من (أنَّ) الثَّقيلةِ،

(1) النَّحاس: إعراب القرآن 3: 9

(2) ينظر: ابن جني:الخصائص 2: 423-424، النَّحاس: إعراب القرآن 2: 32-33.

والفعلُ المضارعُ بعدها (يُحْسِنُ) مرفوعٌ؛ فعلى هـذا الوجـهِ فلـيسَ في هـذهِ الرِّوايـةِ شاهدٌ على ما نحنُ بصددِهِ.

### 3.1.5 إضمار "أن":

تضمرُ (أَنْ) وجوباً وجوازاً، فتضمرُ وجوباً بعـدَ لامِ الجحـودِ، وبعـدَ (أو) حـينَ تكونُ بمعنى حتَّى، وبعدَ حتَّى، وبعدَ فاءِ السَّببيَّةِ، وبعدَ واوِ المعيَّةِ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على إضمارِ (أَنْ) بعدَ (أَوْ) قولُ امرئ القـيسِ (مـن الطَّويلِ):

فَقُلْـــتُ لَـــهُ: لا تَبْـــكِ عَيْنُـــكَ إِنَّمَـــا  نُحَـــاوِلُ مُلْكَـــاً أَوْ نَمُـــوتَ فَنُعْـــذَرَا[1]

الشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (أَوْ نَمُوتَ)، فمذهبُ الكسـائيِّ وبعـضِ الكـوفيِّين أنَّ (أَوْ) هي النَّاصبةُ للفعلِ المضارعِ (نَمُـوتَ) بنفسِـهَا، وذهـبَ قـومٌ آخـرون مـن الكـوفيِّين، ومنهم الفرَّاءُ إلى أنَّهُ انتصبَ بالخلافِ.

أمَّا مذهبُ البصريِّين فهو أنَّ (أَوْ) حرفُ عطفٍ والفعلَ بعـدها منصـوبٌ بـ (أَنْ) المضمرةِ، ولا يجوزُ أن تكونَ (أو) هي التي تنصبُ بنفسِها؛ لأنَّها مـن عوامـلِ الأسماءِ، وعواملُ الأسماءِ لا تكونُ عواملَ الأفعالِ، والتَّقديرُ عنـدَهم: إلاَّ أنْ نمـوتَ، أو إلى أن نموتَ، أو حتَّى نموتَ، ومنَ الآياتِ الكريمـةِ التـي وجَّههـا الحريـريُّ وأبـو الفِداءِ صاحبُ حماة على هذا الـرأي، قولُـهُ تعـالى: ( لـيْسَ لَـكَ مـنَ الأَمـرِ شَيْءٌ أَوْ يَتـوبَ عَلـيْهِمْ أَوْ يُعـذِّبَهُمْ فـإِنَّهُمْ ظـالِمُونَ ) [آل عمـران:128]، أي: إلاَّ أن يتـوبَ

---

(1) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحـو ص:113، سـيبويه: الكتـاب 3: 47، المـبرد: المقتضـب 2: 27، ابن السراج: الأصول في النحـو 2: 156، الزجـاجي: حـروف المعـاني ص: 51، ابـن جنـي: اللمع ص: 130، الثعالبي: فقه اللغة ص: 428، الحريري: شرح ملحة الإعراب ص: 51، ابـن الحاجب: أمالي ابن الحاجب 1: 313، السرمري: اللؤلؤة في علم العربيـة ص:361، المـؤدب: دقائق التصريف ص:40.

عليهم، وكذلك يرون أنَّ قولَهُ: (فَنُعْذَرَا) قدْ عطفَهُ على (نَمُوتَ) فجاءَ نسقاً على ما قبلَهُ[1].

وأضافَ سيبويهِ إلى ما تقدَّمَ أنَّهُ يجوزُ رفعُ (نَمُوتَ). فقالَ: لو رفعتَ لكانَ عربياً جائزاً، فلك حينَئذٍ أن تعطفَهُ على (نُحَاوِلُ)، أو على معنى: أو نحنُ مِمَّنْ يموتُ[2].

ومن الشَّواهدِ على إضمارِ (أَنْ) بعدَ (حتَّى)، قولُ امرئ القيسِ (منَ الرَّجزِ):

وَاللـــه لا يَـذْهَبُ شَـيْخِي بَـاطِلاً حتَّـــى أَبِـــيْرَ مَالِكَـــاً وَكَـــاهِلاً[3]

ففي قولِهِ: (حتَّى أَبِيرَ) نُصِبَ الفعلُ المضارعُ ب(أنْ) المضمرةِ بعدَ (حتَّى). قال ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ: ولِ(حتَّى) الدَّاخلةِ على الفعلِ المضارعِ المنصوبِ ثلاثةُ معانٍ: مرادفةُ إلى، ومرادفةُ كي التَّعليليَّةِ، ومرادفةُ إلاَّ في الاستثناءِ[4]، وذكرَ غيرُ نحويٍّ أنَّ (حتَّى) في قولِ امرئ القيسِ هذا بمعنى: إلاَّ أنْ أبيرَ، ومن الأحاديثِ الشَّريفةِ التي وجهها ابنُ هشامٍ الخضراويُّ على نمطِ هذا الشَّاهدِ، قولُهُ ﷺ:"كلّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ، حتَّى يُعْرِبَ عنهُ لسانُهُ، فأبواهُ يهوِّدانِهِ أو ينصِّرانِهِ أو يمجِّسانِهِ "[5] فـ (حتَّى) على وجهةِ نظرِهِ بمعنى: إلاَّ أنْ كما في قولِ امرئ القيسِ، وذكرَ جماعةٌ آخرون من النّحاةِ أنَّ (حتَّى) هنا بمعنى الغايةِ، أي: بمعنى إلى الغائيةِ.

---

(1) ينظر: الزجاجي: الجمل في النحو ص: 183، الأنباري: الإنصاف 2: 122، الحريري: شرح ملحة الإعراب ص: 234، المرادي:الجنى الداني ص: 232، الأيوبي: الكناش 2: 20، ابن مالك: شرح الكافية الشافية 2: 121، البغدادي: خزانة الأدب 8: 544.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 47، ابن مالك: شرح التَّسهيل 3: 348.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 144، الأشموني: شرح الأشموني3: 204، السُّيوطي: همع الهوامع4: 113، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 75.

(4) ابن هشام: مغني اللبيب1: 144.

(5) الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1988م، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت / دمشق، ط 3، 2: 837.

أمَّا الكوفيُّون فذهبوا إلى أنَّ (حتَّى) هي النَّاصبةُ بنفسِها، وأجازوا إظهارَ (أنْ) بعدَها توكيداً لها، وهذا الرأيُ بعيدٌ عن الدَّقَّةِ كما يرى بعضُ البصريِّين؛ لأنَّ (حتَّى) لا تنصبُ بنفسِها؛ لأنَّها من عواملِ الأسماءِ، ولا يجوزُ كذلك إظهارُ (أَنْ) بعدها لأنَّها صارت بدلاً من اللَّفظِ ب(أَنْ) [1].

ومن الشَّواهدِ التي ذُكِرَتْ أيضاً على إضمارِ (أنْ) بعدَ (حتَّى)، قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

سَرَيْتُ بِهِمْ حتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ  وَحتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[2]

الشَّاهدُ فيه: (حتَّى تَكِلَّ)، حيثُ يرى جماعةٌ من النُّحاةِ لا سيَّما البصريُّون أنَّ (تَكِلَّ) نُصِبَتْ بـ (أنْ) المضمرةِ بعدَ (حتَّى)، ويرى غيرُهُم بعضُ الكوفيِّين أنَّهُ منصوبٌ ب(حتَّى). قال المبرِّدُ: إذا نصبْتَ كانَ ذلك على معنيين، على معنى (كي)، وعلى معنى (إلى أنْ)؛ لأنَّ (حتَّى) بمنزلةِ (إلى). وحملَ المبرِّدُ قولَ امرئ القيسِ هذا على معنى: إلى أنْ تَكِلَّ. وروي كذلك قولُهُ (تَكِلَّ) مرفوعاً، ورفعُهُ يحملُ على وجهين: أحدُهُما: أنْ تقدِّرَهُ بالماضي أي: إلى أنْ كلَّتْ، والآخرُ: أن تكونَ الجملةُ الماضيةُ بمعنى الحالِ. أي كأنَّهُ قال: سريتُ بهم حتَّى صاروا في هذهِ الحالِ[3].

أمَّا عن إضمارِ (أنْ) بعدَ فاءِ السببيَّةِ، فتضمرُ (أنْ) بعدَهَا وجوباً إذا كانت جواباً لتسعةِ أمورٍ وهي: الأمرُ، والنَّهي، والدُّعاءُ، والجحودُ أو النَّفي، والتَّمني، والتَّرجي، والاستفهامُ، والعرضُ، والتَّحضيضُ، ومن الشَّواهدِ على إضمارِ (أنْ) بعدَ فاءِ السَّببيَّةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف 2: 109، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 144، الأشموني: شرح الأشموني 3: 203-204، السُّيوطي: همع الهوامع4: 114، الشنقيطي:الدرر اللوامع4: 76.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 27، المبرد: المقتضب 2: 39، البطليوسي: شرح أبيات الجمل ص: 56.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب 2: 37-39، البطليوسي: شرح أبيات الجمل ص: 57-58.

وَلَـيْسَ بِـذِيْ سَـيْفٍ فَيَقْتُلَنِـي بِـهِ  وَلَـيْسَ بِـذِيْ رُمْـحٍ وَلَـيْسَ بِنَبَّـالِ[1]

فالشَّاهدُ هنا: إضمارُ (أنْ) وجوباً بعدَ (فاءِ) السَّببيَّةِ في قولِهِ: (فَيَقْتُلَنِي بِهِ) لوقوعِها في جوابِ النَّفي والجحودِ (لَيْسَ).

أمَّا عن إضمارِ (أنْ) جوازاً، فتضمرُ بعدَ (لامِ) الجرِّ، وبعدَ حروفِ العطفِ (الواوِ) و(الفاءِ) و(ثُمَّ) و(أو)، بشرط ألاَّ يدلَّ أيُّ حرفٍ منها على معنى من المعاني التي توجبُ إضمارَ (أنْ)، كالسَّببيَّةِ مع (الفاءِ)، والمعيَّةِ مع (الواوِ) و(ثُمَّ)، والتَّعليلِ والغايةِ والاستثناءِ مع (أو)، وبشرط أن يكونَ المعطوفُ عليه اسماً جامداً محضاً مذكوراً[2].

وإجمالاً لما سبقَ؛ فقضيةُ إضمارِ (أنْ) قضيةٌ خلافيَّةٌ، اختلفَ النُّحاةُ والعلماءُ فيها قديماً وحديثاً في عاملِ النَّصبِ في الفعلِ المضارعِ بعدَها؛ فمنهم من يرى أنَّهُ منصوبٌ بـ (أنْ) المضمرةِ؛ وهم البصريُّون، ومنهم من يرى أنَّه منصوبٌ بـ (أو) أو (حتَّى) أو (فاءِ السَّببيَّةِ) كما تقدمَ؛ وهم جماعةٌ من الكوفيِّين، وقد عالجَ هذهِ المسألةَ من القدماءِ أبو البركاتِ الأنباري في مصنفِهِ: "الإنصاف في مسائلِ الخلاف بينَ النَّحويين البصريِّين والكوفيِّين"، معالجةً مطولةً أيَّدَ فيها رأيَ البصريِّين، أمَّا من المحدثين فقد عالجَ هذهِ المسألةَ أيضاً على الهروط في بحثِهِ الموسومِ بـ "نظريةِ الحرفِ المختصِّ في النَّحو العربي وأثرِها في التَّقعيدِ" حيثُ أيَّدَ في هذا البحثِ رأيَ الكوفيِّين السَّابقَ مدِّعماً رأيَهم بالحججِ والبراهينِ القاطعةِ؛ فإذا أردتَ التَّزيدَ فارجع لهذين المؤلَّفين.

وأرى أنَّ كلا الفريقين على حقٍّ، ولكن بشرطِ التَّقيدِ بالأدلةِ والبراهينِ التي تؤيدُ كلَّ رأي، فما قالَهُ البصريُّون صحيحٌ؛ لأنَّهم أثبتوا ذلك بالأدلةِ القاطعةِ سواء

(1) المؤدب: القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التَّصريف، 1987 م، ت:أحمد ناجي القيسي وحاتم الضامن وحسن تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ص: 36.

(2) حسن (عباس): النحو الوافي 4: 285-287.

من السَّماعِ أمْ القياسِ، وكذلك ما قالهُ جماعةٌ من الكوفيِّين؛ ففي اختلافِ النُّحاةِ توسعةٌ وتيسيرٌ على طلابِ العلمِ وفتحٌ لبابِ الاجتهادِ وإبداءِ الرأي.

### 4.1.5 حذف "أن" شذوذا:

سبقَ أَنَّ (أَنْ) تعملُ ظاهرةً ومضمرةً وجوباً وجوازاً، ولكنْ وردتْ شواهدُ عِدَّةٌ حذفتْ فيها (أَنْ) في غيرِ الحالاتِ السَّابقةِ شذوذاً، ومن هذهِ الشَّواهدِ قولُهم: مرهُ يحفرَها، وخُذِ اللِّصَ قبلَ يأخذَك، والمثلُ العربيُّ المشهورُ: تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراهُ؛ وحذفُ (أَنْ) في هذهِ المواضعِ شاذٌّ لا يقاسُ عليهِ[1].

ومن الشَّواهدِ الشِّعريةِ التي ذكرتْ على هذه القضيَّةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ  وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[2]

يتجلى الشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ)، حيثُ تعدَّدتْ أقوالُ النُّحاةِ وتخريجاتُهم لتخريجِ نصبِ الفعلِ المضارعِ (أَفْعَلَهْ)، فيرى سيبويهِ أَنَّهُ أرادَ بعدَما كِدتُ أنْ أفعلَهْ، وهذا قليلٌ لا يقاسُ عليهِ، أمَّا بعضُ الكوفيِّين فقد رأوهُ مقيساً، وذكروا عليهِ بالإضافةِ إلى الشَّاهدِ الشِّعري السَّابقِ قراءةَ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ: ( وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهَ ) [البقرة:83]، فنصبوا (لا تعبدوا) بـ (أَنْ) المقدَّرةِ، لأنَّ التَّقديرَ عندَهم: أنْ لا تعبدوا إلا اللهَ، فحذفتْ (أَنْ) وأعملتْ مع الحذفِ[3].

---

(1) الغلاييني: مصطفى، جامعُ الدروس العربية، 2005م، دار الفكر عمان، ط 1، ص: 255.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف 1: 92، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 737، ديوان امرئ القيس 2: 770 ولكن ذكر بدل (أَفْعَلَهْ) (أَفْعَلُهْ) بالرفع .

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف 2: 91، ابن مالك: شرح التَّسهيل 3: 371، ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 490.

ويرى المبرِّدُ أنَّ الأصلَ: (أفعلُهَا)، ثمَّ حذفتْ الألفُ، ونقلتْ حركةُ الهاءِ إلى ما قبلَها، وهذا أولى من قولِ سيبويهِ؛ لأنَّهُ أضمرَ (أَنْ) في موضعٍ حقُّها ألاَّ تدخلَ فيه صريحةً، وهو خبرَ (كادَ)، وأعتدَّ بها مع ذلك بإبقاءِ عملِها[1].

وذهبَ البصريُّون إلى أنَّهُ لا يجوزُ إعمالُ (أنْ) مع الحذفِ؛ لأنَّهَا حرفُ نصبٍ من عواملِ الأفعالِ، وعواملُ الأفعالِ ضعيفةٌ، فلا تعملُ مع الحذفِ من غيرِ بدلٍ، وعلى هذا فهم يرون أنْ لا حجَّةَ لهم في قولِ امرئ القيسِ، فالأمرُ فيه يحملُ على ما ذكرَ المبرِّدُ؛ وهي لغةٌ تنسبُ إلى لخم، أو أنَّ الشَّاعرَ نصبَ (أَفْعَلَهْ) على طريقِ الغلطِ، كأنَّهُ توهَّمَ أنَّهُ قال: كدتُ أن أفعلَهْ، لأنَّهم قدْ يستعملونها مع (كادَ) في ضرورةِ الشِّعرِ، وكذلك قولُهُ تعالى لا حجَّةَ لهم فيهِ؛ لأنَّهُ مجزومٌ بـ (لا) النَّاهيةِ[2].

وأرى أنَّ ما ذهبَ إليه المبرِّدُ والبصريُّون عينُ الصَّوابِ، ومع ذلك الذي ذكرَهُ سيبويهِ وبعضُ الكوفيِّين لا سبيلَ إلى تفنيدِهِ لمجيءِ السَّماعِ بِهِ كثيراً سواءٌ أكانَ من المنثورِ أمْ المنظومِ.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الشَّاهدَ السَّابقَ اختُلفَ في نسبتِهِ؛ فنسبَهُ الأنباريُّ لـ (عامرِ بنِ الطُّفيلِ) في مصنفِهِ (الإنصافِ)، أمَّا ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ فلم ينسبْهُ لشاعرٍ ما، وقد نسبتُهُ كما تقدمَ لامرئ القيس؛ لأنَّهُ موجودٌ في ديوانِ امرئ القيس بشرحِ السُّكري، بتحقيق: محمد الشَّوابكة وأنور أبو سويلم؛ فهو مثبتٌ في الملحقِ رقمِ اثنين.

وبناءً على روايةِ الدِّيوانِ فلا شاهدَ في هذا البيتِ على حذفِ (أنْ) شذوذاً؛ لأنَّ الدِّيوانَ ذكرَ بدلَ (أَفْعَلَهْ) (أَفْعَلُهْ) بالرفعِ، فهو فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، كما هو

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 2: 737.

(2) الأنباري: أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 1998م، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1، 2: 93-96.

الأصلُ في الفعلِ المضارعِ إذا تجرَّدَ من النَّاصبِ أو الجازمِ؛ ولكنَّنا مع ذلك لا نعترضُ على الرِّوايةِ السَّابقةِ التي وقعَ فيها الخلافُ؛ لأنَّ تعدُّدَ الرِّوايةِ أمرٌ طبيعيٌّ؛ فلا يسقطُ الاستشهادَ بالبيتِ الشِّعري.

### 5.1.5 الفعل المضارع المجزوم:

يجزمُ الفعلُ المضارعُ إذا سبقَ بإحدى أدواتِ الجزمِ، وتقسمُ أدواتُ الجزمِ إلى قسمين: ما يجزمُ فعلاً واحداً، وهُنَّ: لَمْ، ولمَّا، ولامُ الأمرِ، ولا النَّاهيةِ.

والقسمُ الآخرُ: ما يجزمُ فعلين ويشملُ: إن، إذما، لو، لولا، من، ما، مهما، متى، أيَّانَ، أينَ، أنَّى، حيثما، كيفما، أيّ[1].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها النُّحاةُ على ما يجزمُ فعلين، وبالتَّحديدِ على (مهما) قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَغَرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ[2]

يتجلى الشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (مَهْمَا تَأْمُرِيْ الْقَلْبَ يَفْعَلِ)، حيثُ جزمَ بـ (مَهْمَا) فعلين هما: (تَأْمُرِي) و(يَفْعَلِ)؛ وإنْ كانَ الأخيرُ مكسوراً، فالكسرةُ هنا حركةٌ عارضةٌ للضَّرورةِ الشِّعريةِ انسجاماً مع حركةِ القافيةِ المكسورةِ، فالأصلُ السُّكونُ.

ويرى ابنُ عصفورٍ الإشبيليُّ أنَّ الأدواتِ التي تجزمُ فعلين تقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٌ تلزمُهُ (ما) وحينَئذٍ يُجازى بِهِ، وقسمٌ لا تدخلُهُ (ما)، وقسمٌ أنتَ فيهِ بالخيارِ.

---

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 4: 179- 186.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 4: 215، ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 154، ينظر عجزه: الأهدل: الكواكب الدرية 1: 501.

فالذي تلزمُهُ (ما) يشملُ: إذا وحيثُ؛ فتلزمُهُمَا (ما) عوضاً من الإضافةِ، والذي أنتَ فيهِ بالخيارِ يشملُ: إنْ ومتى وأيّ وأينَ[1]، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها على دخولِ (ما) على (متى) قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

وَرُحْنَا يَكَادُ الطَّرْفُ يَقْصُرُ دُوْنَهُ مَتَى ما تَرَقَّ الْعَيْنُ فِيْهِ تَسَهَّلِ[2]

فالشَّاهدُ في هذا البيتِ عندَ ابنِ عصفورٍ هو دخولُ (ما) على (متى) في قولِهِ: (مَتَى ما تَرَقَّ الْعَيْنُ فِيْهِ تَسَهَّلِ)، فحُمِلَ دخولَ (ما) على الخيارِ، وهذا البيتُ من الشَّواهدِ التي دخلتْ فيهِ (ما) على (متى).

### 6.1.5 اقتران جواب "إن" بالفاء:

إذا كانَ الجوابُ لا يصلحُ أنْ يجعلَ شرطاً وجبَ اقترانُهُ بالفاءِ لِيعلمَ ارتباطُهُ بأداةِ الشَّرطِ، وذلك إذا كانَ جوابُ الشَّرطِ جملةً اسميةً، أو فعلاً جامداً، أو فعلاً طلبياً، أو يكونَ مقروناً بـ (قد) أو بـ (ما) النَّافيةِ أو بـ (لن) أو بـ (السِّينِ) أو بـ (سوفَ)، أو أنْ يصدَّرَ بـ (رُبَّ) أو بنداءٍ؛ فهذهِ الأجوبةُ تلزمُها الفاءُ؛ لأنَّ هذهِ الأجوبةَ لا يصلحُ جعلُها شرطاً[3]، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ طولون على اقتران جوابِ (إنْ) بـ (الفاءِ) لتصدُّرِهِ بالنِّداءِ قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوْبَاً فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ مُنَعَّمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكِرَانِ[4]

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 2: 197.

(2) ديوان امرئ القيس1: 274، ينظر عجزه: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 197.

(3) ينظر:ابن طولون: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ص: 68-69، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 260-261.

(4) ابن طولون: أبو عبد الله شمس الدين، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ت: عبد الحميد جاسم الفيَّاض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص: 68.

حيثُ أورد ابنُ طولون هذا البيتَ شاهداً على اقترانِ جوابِ (إنْ) بـ (الفاءِ) في قولِهِ: (فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوْبَاً فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ)؛ لأنَّ جوابَ (إنْ) صُدِّرَ بالنِّداءِ، لذا وجبَ اقترانُهُ بـ (الفاءِ) في هذا الشَّاهدِ.

### 7.1.5 جواب الطلب:

إذا وقعَ الفعلُ المضارعُ المجرَّدُ من (الفاءِ) جواباً للطَّلبِ فإنَّهُ يجزمُ كأنْ يقعَ بعد: الأمرِ، أو النَّهي، أو الاستفهامِ، أو العرضِ، أو التَّحضيضِ، أو التَّمني، أو التَّرجي.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها النُّحاةُ على الجزمِ على جوابِ الطَّلبِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ  بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ[1]

وقوله أيضاً (منَ الطَّويلِ):

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَعِرْفَانِ  وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ[2]

فالشَّاهدُ في كلا البيتين جزمُ (نَبْكِ)؛ لأنَّهُ مجرَّدٌ من (الفاءِ) ووقعَ جواباً للطَّلبِ المتمثِّلِ بفعلِ الأمرِ (قِفَا)، حيثُ قُصدَ به الجزاءُ فكانَ الوقوفُ سبباً للبكاءِ.

### 8.1.5 لو:

تأتي (لو) كما يرى النُّحاةُ على عِدَّةِ أضربٍ:

---

(1) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 146، العيني: المقاصد النحوية 3: 377، الأهدل: الكواكب الدرية 1: 497، الصيداوي: الكفاف 1: 177.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 487، ينظر صدره: النحاس: إعراب القرآن 2: 233، الفارقي: الإفصاح ص: 323.

الضَّربُ الأوَّلُ: الشَّرطيَّةُ. أي: عقدُ السببيَّةِ والمسببيَّةِ بينَ الجملتين بعدَها.

الضَّربُ الثَّاني: تقييدُ الشَّرطيَّةِ بالزَّمنِ الماضي.

الضَّربُ الثَّالثُ: الامتناعُ، وقدِ اختلفَ النُّحاةُ في إفادتِها للامتناعِ فانقسموا في هذا الأمرِ إلى ثلاثِ فرقٍ:

**أولاً:** أَنَّها لا تفيدُهُ بوجهٍ، فزعم الشَّلوبين أنَّها لا تدلُّ على امتناعِ الشَّرطِ، ولا على امتناعِ الجوابِ؛ بل تدلُّ على التَّعليقِ في الماضي، وقد تبعَهُ على هذا ابنُ هشامٍ الخضراويُّ.

أمَّا ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ فيرى أنَّ ما قالَهُ الشَّلوبين وابنُ هشامٍ الخضراويُّ كإنكارِ الضَّروريات؛ إذ فهمُ الامتناعِ منها كالبدهي، فإنَّ كلَّ من سَمِعَ (لو فَعَلَ) فهمَ عدمَ وقوعِ الفعلِ من غيرِ تردُّدٍ[1].

ومن الشَّواهدِ التي احتجَّ بها ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ على إفادةِ (لو) معنى الامتناع مبطلاً بها مذهبَ الشَّلوبين والخضراويِّ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[2]

فالشَّاهدُ هنا كما يرى ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ إفادةُ (لو) معنى الامتناعِ. فبهذا الشَّاهدِ يتبينُ لنا فسادُ الرأي الأوَّلِ.

**ثانياً:** أنَّها تفيدُ امتناعَ الشَّرطِ والجوابِ جميعاً.

**ثالثاً:** أنَّها تفيدُ امتناعَ الشَّرطِ خاصَّةً.

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 284-285.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 285، الضبع: ابن هشام وأثره في النحو الصرف ص: 182.

الضَّربُ الرَّابعُ: تأتي حرفاً مصدرياً بمنزلةِ (أنْ) إلاَّ أنَّهَا لا تنصبُ، وأكثرُ وقوعِها بعدَ الفعلِ (ودَّ) أو (يودُّ)[1].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ والبغداديُّ على مجيءِ (لو) حرفاً مصدرياً قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسَاً عَلَيْهَا وَمَعْشَرَاً عَلَيَّ حِرَاصَاً لَوْ يُسِرُّوْنَ مَقْتَلِي[2]

فالشَّاهدُ في هذا البيتِ عندَ كليهما مجيءُ (لو) حرفاً مصدرياً، والتَّقديرُ: أنْ يُسِرُّوا.

### 9.1.5 جواب "لو":

يجوزُ حذفُ جوابِ (لو) إذا قامَ الدَّليلُ عليهِ، بحيثُ يكونُ المعنى مفهوماً؛ فيحذفُ الجوابُ اختصاراً لعلمِ المخاطبِ بِهِ، وقد ذكرَ النُّحاةُ عِدَّةَ شواهدَ على هذهِ المسألةِ لامرئ القيسِ.

فذكرَ النَّحاسُ وابنُ جنِّيٍّ قولَهُ (منَ الطَّويلِ):

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوْتُ سَوِيَّةً وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسَا[3]

وتقديرُ الجوابِ هنا: لكانَ أروحُ.

وذكر البطليوسيُّ قولَهُ (منَ الطَّويلِ):

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 285 - 286 / 294.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 294، البغدادي: خزانة الأدب 11: 239 مع خلاف يسير في الرواية فبدل "عليها" ذكر "إليها".

(3) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 23، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 648.

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِيْ لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[1]

قال البطليوسيُّ: وجوابُ (لو) محذوفٌ لتقدُّمِ ما أغنى عنهُ، كأنَّهُ قال: لو قطعوا رَأْسي مَا بَرِحْتُ[2].

وذكرَ ابنُ عصفورٍ قولَهُ (من الطَّويلِ):

تَجَاوَزْتُ أَهْوَالاً إِلَيْهَا وَمَعْشَراً عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّوْنَ مَقْتَلِي[3]

والتقديرُ هنا: لسُرُّوا بذلك.

وذكرَ كلٌّ من أبي حيانٍ الأندلسيِّ والسَّمينِ الحلبيِّ قولَهُ (من الطَّويلِ):

وَجَدِّكَ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُوْلُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا[4]

والتقديرُ هنا: لرددْناهُ[5].

قال ابنُ جنِّيٍّ: وذهبَ أصحابُنا إلى أنَّ حذفَ الجوابِ عندَ قيامِ الدَّليلِ أبلغُ في المعنى من إظهارِهِ[6].

---

(1) البطليوسي: ابن السيد، الحلل في شرح أبيات الجمل، 2003م، ت: يحيى مراد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، ص: 99.

(2) البطليوسي: ابن السيد، شرح أبيات الجمل، 2000م، ت: عبد الله الناصر، دار علاء الدين دمشق سوريا، ط1، ص: 66.

(3) ديوان امرئ القيس 1: 200، ينظر عجزه:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي2: 443.

(4) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 1: 646، الحلبي: الدر المصون 2: 215.

(5) ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، 1981م، ت: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط3، ص: 215.

(6) ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، 1985م، ت: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط1، 2: 648.

### 10.1.5 وقوع "أن" بعد "لو":

تقعُ (أَنَّ) بعدَ (لو)، وقدِ اختلفَ النُّحاةُ في تحديدِ موضعِ المصدرِ المنسبكِ من (أنَّ) وما بعدَها، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على هـذهِ القضيـةِ واخْتُلِـفَ فيهـا، قـولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَلَـــوْ أَنَّ مَـــا أَسْـــعَى لأَدْنَى مَعِيْشَـــةٍ  كَفَـانِي وَلَـمْ أَطْلُـبْ قَلِيْـلٌ مِـنَ المَـالِ[1]

الشَّاهدُ هنا وقوعُ (أنَّ) بعدَ (لو) في قولِهِ: (وَلَو أَنَّ مَـا أَسْـعَى)، فقـد اختلـفَ النُّحـاةُ في تحديـدِ الموضـعِ الإعـرابيِّ للمصـدرِ المنسـبكِ مـن (أنَّ) ومـا بعـدَها، فـيرى الجمهورُ ومنهم سيبويهِ أنَّ المصدرَ المنسبكَ في محـلِّ رفـعٍ عـلى الابتـداءِ، ولا يحتـاجُ المبتدأُ هنا إلى خبرٍ لاشتمالِ صلتِها على المسندِ والمسندِ إليهِ. وقـال ابـنُ عصـفورٍ: بـل يقدَّرُ مؤخَّراً.

وذهبَ المبرِّدُ والزَّجاجُ وجُلُّ الكوفيِّين إلى أنَّ المصدرَ المنسـبكَ في موضـعِ رفـعٍ على الفاعليَّةِ[2]، والفعلُ مقدَّرٌ. أي: ولو ثبتَ أنَّ ما أسعى.

والرأيان صحيحان، ولكنَّ ثانيهما أولى بالتَّرجيحِ، لما فيـهِ مـن إبقـاءِ (لـو) عـلى بابِهَا، وهو اختصاصُهَا بالأفعالِ.

### 11.1.5 الجزم بـ "أن" شذوذا:

ذكرَ بعضُ الكوفيِّين وأبو عبيدةَ أنَّ بعضَهم يجزمُ ب(أَنْ)، ونقلَهُ اللحيـانيُّ عـن بني ضَبَاح من بني ضَبَّةَ، ومن الشواهدِ التـي أنشـدَها أبـو زكريـا الفـرَّاءُ عـلى هـذهِ اللُّغةِ[3] قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 298.

(2) ينظر:ابن هشام: مغني اللبيب1: 298-299، حسن(عباس): النحو الوافي 4: 499-500.

(3) ينظر: الفارقي: الإفصاح ص:107، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 38، الأشموني: شرح الأشموني 3: 190.

إذَا مَـا غَـدَوْنَا قَـالَ وِلْـدَانُ أَهْلِنَـا تَعَـالَوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَـا الصَّـيْدُ نَحْطِـبِ[1]

فالشَّاهدُ هنا عندَ الفرَّاءِ هو جزمُ (يَأْتِنَا) بـ (أَنْ) المفتوحـةِ الهمـزةِ عـلى لغـةِ بني ضَباح. قال الرُّؤاسيُّ: فصحاءُ العربِ ينصـبون بــ (أَنْ) وأخواتِهـا الفعـلَ، ودونَهُـم قومٌ يرفعون بها، ودونهم قومٌ يجزمون بها[2].

ولقد أنكرَ أبو عليٍّ الفارسيُّ هـذه الرِّوايـةَ وخطَّـأَ الفـرَّاءَ، والرِّوايـةُ الصَّـحيحةُ عندَهُ ما أنشدَهُ أبو بكرٍ عن الأصمعيِّ:

إذَا مَـا غَـدَوْنَا قَـالَ وِلْـدَانُ قَوْمِنَـا هَلُـمَّ إِلَى أَنْ يَـأْتِيَ الصَّـيْدُ نَحْطِـبِ[3]

فنصبَ هنا بـ (أَنْ) ولم يجزمْ. قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: إنشـادُ الفـرَّاءِ خطـأٌ؛ لأنَّـهُ جزمَ بـ (أَنْ) المفتوحةِ، وليسَ ذلكَ في كلامِهِـم، أمَّـا (نَحْطِـب) فقـد جـزمَ؛ لأنَّـهُ وقـعَ جواباً للطَّلبِ، إمَّا لِـ (تعالوا) في الرِّوايةِ الأولى، وإمَّا لِـ (هَلُمَّ) في الرَّوايةِ الثَّانيةِ[4].

والرِّوايتان ثابتتان في المصادر المختلفةِ، وعـلى هـذا فكلاهـما صـحيحٌ، وتعـدُّدُ الرِّوايةِ كما يقولُ السُّيوطيُّ لا يسقطُ حجِّيتَهَا، وعليـهَ فـلا جنـاحَ إنْ أخـذْنَا بالرِّوايـةِ الأولى جرياً على لغةِ ضَبَاح من بني ضَبَّةَ التي تجـزمُ بــ (أَنْ) المفتوحـةِ الهمـزةِ كـما أثبتَ هذا المراديُّ وابنُ هشامٍ الأنصاريُّ والرُّؤاسيُّ، ولا بأسَ إنْ أخـذْنَا بـرأي الفـارسيِّ تمشياً مع السَّماعِ والإجماعِ.

---

(1) ينظر: الفارقي: الإفصاح ص:107، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 38، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ص: 91، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 1: 128.

(2) المرادي: الجنى الداني ص: 226-227.

(3) الفارقي: الإفصاح:107.

(4) ينظر: الفارقي: الإفصاح ص:107-108، السُّيوطي: شرح شواهد المغنـي ص: 93، البغـدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 1: 129.

### 2.5 فعل الأمر:

لا بدَّ في فعلِ الأمرِ من تحقُّقِ أمرين: أحدُهُما: أنْ يـدلَّ عـلى الطَّلـبِ، والأمـرُ الثَّاني: أنْ يقبلَ (ياءَ) المؤنثةِ المخاطبةِ، نحو قولِنا: قُمْ؛ فهو يدلُّ على الطَّلـبِ، ويقبـلُ (ياءَ) المخاطبةِ فنقولُ: قومي[1].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ على فعلِ الأمـرِ (هـاتِ) قـولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

إِذَا قُلْـــتُ هَـــاتِي نَـــوِّلِيْنِي تَمَايَلَـــتْ عَـلَيَّ هَضِـيْمَ الْكَشْـحِ رَيَّـا المُخَلْخَـلِ[2]

فالشَّاهدُ عندَ ابنِ هشامٍ هو مجيءُ (هاتي) فعلَ أمرٍ؛ لأنَّهُ يدلُّ عـلى الطَّلـبِ، وقَبِلَ دخولَ (ياءِ) المخاطبةِ.

#### 1.2.5 مجيء صيغة الأمر للتمني:

قدْ يخرجُ فعلُ الأمرِ عن معناهُ الحقيقيِّ الطَّلبِ إلى معانٍ بلاغيَّةٍ تستفادُ مـن السِّياقِ وقرائنِ الحالِ ومن أشهرِها: النُّصحُ والإرشادُ، والـدُّعاءُ، والالـتماسُ، والتَّمنـي، والتَّخييرُ، والتَّعجيزُ، والتَّهديدُ، والإباحةُ، والتَّحقيرُ[3].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها البغداديُّ على هذهِ المسألةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

---

(1) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 66، ابن هشام: شذور الذهب ص: 23.

(2) ينظر: ابن هشام: شذور الذهب ص: 23، حمزة: حاشية غايـة الأرب عـلى تهـذيب شـذور الذهب في معرفة كلام العرب ص: 19.

(3) أبـو العـدوس: يوسـف، مـدخل إلى البلاغـة العربيـة، 2007م، دار المسـيرة عـمان، ط1، ص:66-67.

أَلا أَيُّهَــا اللَّيْــلُ الطَّوِيْــلُ أَلا انْجَــلِي  بِصُــبْحٍ وَمَــا الإِصْــبَاحُ مِنْــكَ بِأَمْثَــلِ[1]

فالشَّاهدُ عندَهُ مجيءُ فعلِ الأمرِ (انْجَلِي) بمعنى (انكشفْ) على أنَّ صيغةَ الأمرِ هنا تدلُّ على التَّمني، ومعناهُ تمنِّي زوالِ ظلامِ اللَّيلِ بضياءِ الصُّبحِ، وقال أبو عليٍّ: الياءُ في (انْجَلِي) هي للإطلاقِ وردَّها بعدَ أنْ حذفتْ، ويرى أيضاً أنَّهُ يجوزُ أنْ تكونَ الياءُ لامَ الفعلِ، وأتى بها على لغةِ من يجري المعتلَّ مجرى الصَّحيحِ، فيحذفُ الحركةَ المقدرةَ على حرفِ العلةِ، كما يحذفُها من الفعلِ الصَّحيحِ[2].

### 3.5 مخاطبة العرب الواحد مخاطبة الاثنين:

ذَكَرَ الفرَّاءُ أنَّ العربَ تخاطبُ الواحدَ مخاطبةَ الاثنين نحو قولِنا: يا رجلُ قوما، ومن الشَّواهدِ التي احتجَّ بها الفرَّاءُ لإثباتِ هذا الأمرِ قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

خَلِــيْلَيَّ مُــرَّا بِي عَــلَى أُمِّ جُنْــدُبِ  لَنَقْضِــيَ حَاجَــاتِ الْفُــؤَادِ المُعَــذَّبِ[3]

ففي قولِهِ: (مُرَّا) يدلُّ الفعلُ أنَّهُ خاطبَ شخصين بدلالةِ ألفِ التَّثنيةِ، ولكن يرى الفرَّاءُ أنَّهُ خاطبَ شخصاً واحداً بدلالةِ البيتِ بعدَهُ، وهو قولُهُ:

أَلَــمْ تَــرَ أَنِّي كُلَّــمَا جِئْــتُ طَارِقَــاً  وَجَــدْتُ بِهَــا طِيْبَــاً وَإِنْ لَــمْ تَطَيَّــبِ[4]

ومــن الشَّــواهدِ التــي ذكــرتْ عــلى هــذه المســألةِ، وتعــدَّدتْ آراءُ النُّحــاةِ وتخريجاتُهم فيها، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

---

(1) البغدادي: خزانة الأدب 3: 271.

(2) ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امرؤ القيس" ص: 71-72، البغدادي: خزانة الأدب 3: 271.

(3) النحاس: إعراب القرآن 4: 228.

(4) النحاس: إعراب القرآن 4: 228.

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ  بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ[1]

وقوله أيضاً (من الطَّويلِ):

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَعِرْفَانِ  وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ[2]

يتجلَّى الشّاهدُ هنا في كلا البيتينِ في قولِهِ: (قِفَا نَبْكِ)، حيثُ ذكِرَتْ أربعةُ آراءٍ لتخريجِ قولِهِ هذا وهي كما يلي:

**الأول**: يرى أكثرُ أهلِ اللُّغةِ أنَّهُ خطابٌ لرفيقٍ واحدٍ. قالوا: لأنَّ العربَ تخاطبُ الواحدَ مخاطبةَ الاثنين، ومن أشهرِ النُّحاةِ الذين قالوا بهذا الكسائيُّ والفرَّاءُ، ومن الآياتِ الكريمةِ التي خرِّجتْ على هذا الرأي قولُهُ تعالى: ( أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ) [ق:44]. فقولُهُ: (ألقيا) مخاطبةٌ للقرينِ، والذين قالوا بهذا الرأي استدلوا على أنَّ امرأَ القيسِ خاطبَ شخصاً واحداً بقولِهِ[3]:

أَصَاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيْكَ وَمِيْضَهُ  كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِيْ حَبِيٍّ مُكَلَّلِ[4]

فأثبتوا بهذا البيتِ أنَّ الخطابَ موجَّهٌ إلى شخصٍ واحدٍ.

**الثَّاني**: للخليلِ بن أحمد الفراهيديِّ حيثُ يرى أنَّ أصلَهُ: قِفَنْ بنون التَّوكيدِ الخفيفةِ، فأبدلَ النونَ ألفاً إجراءً للوصلِ مجرى الوقفِ[5].

---

(1) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 239، الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 374، المؤدب: دقائق التصريف ص: 105.

(2) السُّيوطي: جلال الدين، شرح شواهد المغني، منشورات دار الحياة بيروت، ص: 374.

(3) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 227، البغدادي: خزانة الأدب 11: 17-18، المؤدب: دقائق التصريف ص: 104-105.

(4) ديوان امرئ القيس 1: 277، ينظر صدره: البغدادي: خزانة الأدب 11: 18.

(5) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 237-239، الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 374، الحلبي: الدر المصون 6: 492-493، البغدادي: خزانة الأدب 11: 18.

**الثَّالثُ**: للزَّجَّاجِ حيثُ يرى أنَّهُ مثنًّى حقيقة خطاباً لصاحبيهِ، وكذلك قولُهُ تعالى هو خطابٌ للمتكلمينِ.

**الرَّابعُ**: قالَ المبرِّدُ: التَّثنيَةُ لتأكيدِ الفعلِ، والأصلُ: قفْ قفْ، فالتَّكريرُ هنا للتَّأكيدِ، فلمَّا كانَ الفعلُ لا يثنَّى ثُنِّيَ ضميرُهُ[1].

### 4.5 التنوين:

هو نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ لغيرِ التَّوكيدِ تلحقُ آخرَ الأسماءِ لفظاً ووصلاً، وتحذفُ وقفاً ورسماً[2]، وليسَ التَّنوينُ بعلامةٍ إعرابيةٍ، وإنَّما علامةٌ تدلُّ على الاسميةِ، وللتَّنوينِ عِدَّةُ أنواعٍ وهي:

1. تنوينُ التَّمكينِ.
2. تنوينُ التَّنكيرِ.
3. تنوينُ العوضِ.
4. تنوينُ المقابلةِ.

وهنالك أنواعٌ أخرى من التَّنوينِ غيرُ مختصَّةٍ بالدُّخولِ على الأسماءِ فحسبُ، بل إنَّها تدخلُ على الأفعالِ في كثيرٍ من الشَّواهدِ وهي:

1. تنوينُ الضَّرورةِ.
2. تنوينُ التَّرنُّمِ.
3. التَّنوينُ الغالي.

أمَّا تنوينُ التَّرنُّمِ: فهو الذي يكونُ في القوافي في موضعِ حرفِ الإطلاقِ[3]، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها الشَّلوبين شاهداً عليه قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

---

(1) ينظر: الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 374، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ص: 374-375، البغدادي: خزانة الأدب 11: 18.

(2) شكري: أحمد خالد، المنير في أحكام التَّجويدِ، جمعية المحافظة على القرآن الكريم عمان، ط9: 2006م، ص: 45.

(3) الشلوبين: أبو علي عمر الأزدي، شرح المقدمة الجزولية الكبير، 1994م، ت: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1: 276.

" قِفَـــا نَبْـــكِ مِـــنْ ذِكْـــرَى حَبِيْـــبٍ وَمَنْـــزِلِنْ "[1]

فاحتجَّ الشَّلوبين بهذا الإنشادِ لِصدرِ معلقةِ امرئ القيسِ الشَّـهيرةِ، وبالتَّحديـد بقولِهِ: (وَمَنْزِلِنْ) شاهداً على دخولِ تنوينِ التَّرنُّمِ.

أمَّا التَّنوينُ الغالي: فهو التَّنوينُ اللاحقُ للرَّويِّ المقيَّـدِ[2]، ومـن الشَّـواهدِ التـي ذكرها بدرُ الدِّينِ العينيُّ على هذا التَّنوينِ، قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

أَحَـــارِ بْـــنَ عَمْـــرٍو كَـــأَنِّيْ خَمِـــرُنْ وَيَعْـــدُو عَـــلَى الْمَـــرْءِ مَـــا يَـــأْتَمِرُنْ[3]

فالشَّاهدُ هنا دخولُ التَّنوينِ الغالي على قولِهِ: (مَا يَأْتَمِرُنْ)، وهو كتنوينِ التَّرنُّمِ في عدمِ الاختصاصِ بالاسمِ فحسبُ[4].

### 5.5 حذف نون المثنى ضرورة:

قدْ تحذفُ النُّونُ من المثنَّى في ضرورةِ الشِّعرِ، ومـنْ الشَّـواهدِ التـي حـذفتْ فيها النُّونُ ضرورةً وتعدَّدتْ تخريجاتُ النُّحاةِ لتفسيرِ حذفِهَا، قولُ امرئ القيسِ (مـن المتقاربِ):

لَهَـــا مَتْنَتَـــانِ خَظَاتَـــا كَـــمَا أَكَـــبَّ عَـــلَى سَـــاعِدَيْهِ النَّمِـــرْ[5]

حيثُ ذهبَ الخليلُ والفرَّاءُ والفارقيُّ والبطليوسيُّ وابـنُ الـورديِّ والشَّـنقيطيُّ والبغـداديُّ إلى أنَّ قولَـهُ: (خَظَاتَـا) أرادَ بِـهِ: خظاتـانِ، فحـذفَ نـونَ التَّثنيَـةِ طلبـاً

(1) الشلوبين: أبو علي عمر الأزدي 1: 276.

(2) العيني: المقاصد النحوية 1: 61.

(3) المصدر نفسه 1: 56.

(4) المصدر نفسه 1: 61

(5) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 216، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص: 161، ابن الوردي: شرح التحفـة الورديـة في علـم العربيـة 2: 81، الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ق2،ج4: 157.

للاستخفافِ وهي صفةٌ لِـ (مَثْنَيَانِ). قالَ البغداديُّ: وظاهرُ أمرِهِ أنَّهُ على لغةِ من حذفَ نونَ التَّثنيةِ لغيرِ إضافةٍ، ومن الشَّواهدِ على هذه اللُّغةِ ما يعزى إلى كلامِ البهائمِ كقولِ الحجلةِ للقطاةِ: بيضُكِ ثنتا، وبيضي مائتا. أي: ثنتانِ ومائتانِ[1].

ومن الشَّواهدِ الشِّعريةِ التي ذكرتْ لإثبات هذه اللُّغةِ في قولِ امرئ القيسِ، قولُ أبي دُوَاد الإيَّاديِّ (من الهزجِ):

وَمَتْنَـــــــــانِ خَظَاتَـــــــــانِ كَزُحْلُـــــوْفٍ مِـــــنَ الْهَضْـــــبِ[2]

فقولُهُ: (خَظَاتَانِ) مثنًّى، وهذا يدلُّ على أنَّها مثنًّى في قولِ امرئ القيسِ، ولكن حذفتِ النُّونُ على لغةِ من يحذفُها لغيرِ إضافةٍ.

ويرى فريقٌ آخرُ من النُّحاةِ أنَّ (خَظَاتَا) فعلٌ ماضٍ بمعنى (ارتفعتا)، فزعمَ الكسائيُّ والأعلمُ أنَّهُ أرادَ: خَظَتَا، فلمَّا حرَّكَ التَّاءَ ردَّ الألفَ التي هي بدلٌ من لامِ الفعلِ؛ لأنَّها حذفتْ لسكونها وسكونِ التاءِ أي: لالتقاء السَّاكنين، فلمَّا حرَّكَ التَّاءَ ردَّ الألفَ فقال: خَظَاتَا. ويرى غيرُهُمْ أنَّ الشَّاعرَ أشبعَ الفتحةَ هنا، فصارتْ ألفاً، أو أنَّ الشَّاعرَ اضطرَّ فزادَ ألفاً[3].

وكلا الرأيين لا عيبَ فيهِ، فالأولُ وردَ مسموعاً عن العربِ وهو لغةٌ كما تقدَّمَ، وكلامُ العربِ حجَّةٌ، والآخرُ منسجمٌ مع قواعدِ العربيِّةِ وسُنَنِهَا.

---

(1) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 216، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484، الفارقي: الإفصاح ص: 339، البطليوسي: الحلل في شرح أبيات الجمل ص: 285، البغدادي: خزانة الأدب 7: 500، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 143.

(2) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484، الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ق2، ج4: 157.

(3) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص: 161، الشنتمري: النكت 2: 1097، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 2: 743.

### 6.5 الملحق بالمثنى "كلا" و "كلتا":

كلا وكلتا من الألفاظِ الملحقةِ بـالمثنى، فيعربـان إعـرابَ المثنَّـى إذا أُضـيفا إلى ضميرِ المثنَّى، أمَّا إذا أَضيفا إلى اسمٍ ظاهرٍ فيعربان إعـرابَ الاسـمِ المقصـورِ بحركـاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ رفعاً ونصباً وجرًّا[1].

وكلا وكلتا: مفردان لفظاً مثنَّيانِ معنىً، فقدْ وردَ عنِ العربِ أنَّهم أخبروا عنهما بالمفردِ حملاً على اللَّفظِ، ومن الشَّواهدِ التي تثبتُ ذلك مـا ذكـرَهُ البغـداديُّ لامـرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

كِلانَـــا إِذَا مَـــا نَـــالَ شَـــيْئاً أَفَاتَـــهُ وَمَـنْ يَحْـتَرِثْ حَـرْثِيْ وحَرْثَـكَ يُهْـزَلِ[2]

فالشاهدُ هنا عودُ الضَّميرِ المفـردِ في (نَـالَ) إلى (كِـلا). فلـمَّا عـادَ إليهـا ضـميرُ المفردِ عُلِمَ أنَّها مفردةٌ لفظاً مثنَّاةٌ معنىً، فعادَ إليها الضَّميرُ هنا باعتبارِ اللَّفظِ، ومـن الآياتِ الكريمةِ التي ذكرها ابنُ عصفورٍ على هذه المسألةِ قولُهُ تعالى: ( كِلْتَـا الْجَنَّتَـيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ) [الكهف:33] [3]، فأفردَ الضَّميرَ في (آتتْ) حملاً على اللَّفظِ.

ويجوزُ أنْ يثنَّى الضَّميرُ العائدُ عليهما باعتبارِ المعنى وهو كثـيرٌ نحـو: كلاهـما تفوقا أو كلتاهما تفوقتا.

وهذه المسألةُ قضيةٌ خلافيَّةٌ في كتابِ (الإنصافِ) حيـثُ يـرى البصريُّـون أنَّ (كلا) و(كلتا) مفردان لفظاً مثنَّيانِ معنىً، أمَّا الكوفيُّـون فـيرون أنَّ (كـلا) و(كلتـا) فيهما تثنيةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ[4]، والرأي الرَّاجحُ في هذهِ المسألةِ هو ما بدأنا به وهو رأي البصريِّين الذي رجَّحَهُ الأنباريُّ لمجيءِ السَّماعِ به كثيراً سواءٌ أكـانَ مـن القـرآنِ

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 47، مغالسة: النحو الشافي ص: 30.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 245، البغدادي: خزانة الأدب 1: 134.

(3) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 277-278، البغدادي: خزانة الأدب1: 134.

(4) الأنباري: الإنصاف 1: 392.

الكريمِ أمْ من الشِّعرِ العربي الفصيحِ، والشَّاهدُ السَّابقُ لامرئ القيسِ يعضدُ رأيَ البصريِّين.

### 7.5 جمع المؤنث السالم:

هو كلُّ علمٍ مؤنَّثٍ جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ زائدتين نحو: مسلماتٍ، أو مؤمناتٍ، أو قانتاتٍ، فيرفعُ بالضَّمِّ، وينصبُ ويجرُّ بالكسرِ، والتَّنوينُ فيهِ تنوينُ مقابلةٍ، ومَّا أُلحقَ بهذا الجمعِ: أولاتُ وما سُمِّيَ بهِ مثلُ: عرفاتٍ وأذرعاتٍ، فما سُمِّيَ بِهِ بعضُهُمْ يعربُهُ على ما كانَ عليه قبلَ التَّسميةِ، وبعضُهم يتركُ تنوينَهُ، وبعضُهُم يعربُهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ[1]، ومنَ الشَّواهدِ التي ذكرتْ على ما سُمِّيَ بِهِ ولا سيَّما على أذرعاتٍ وهي قريةٌ في بلاد الشَّامِ واختلفَ في تخريجِها؛ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ[2]

يتجلى الشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (أَذْرِعَاتٍ)، فقد رُوِيَ بثلاثةِ أوجهٍ وهي كما يلي:

**الوجهُ الأوَّلُ**: (أَذْرِعَاتٍ) بكسرِ التَّاءِ المنونةِ، وهذا ما عليهِ جمهورُ النُّحاةِ ولا سيَّما سيبويهِ وابنُ السَّرَّاجِ والأعلمُ الشَّنتمريُّ وأبو الفداءِ وغيرُهم، فهو عندَهُم ملحقٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ بغضِّ الطَّرفِ عن كونِهِ مسمَّىً بِهِ، فيرفعُ بالضَّمِّ وينصبُ ويجرُّ بالكسرِ، والتَّنوينُ هنا تنوينُ مقابلةٍ للنُّونِ في جمعِ المذكرِ السَّالمِ، ومن الآياتِ العظيمةِ التي خرجتْ على منوالِ هذا الشَّاهدِ قولُهُ تعالى: ( فَإِذَا أَفَضْتُم

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 1: 63-64.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 233، الأخفش الأوسط: معاني القرآن 1: 177.

مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ اللـهَ ) [البقرة:98]، وقالوا كذلك: هذهِ أذرعاتٌ وعرفاتٌ، ورأيتُ أذرعاتٍ وعرفاتٍ، ودخلتُ في أذرعاتٍ وعرفاتٍ[1].

**الوجَّهُ الثَّاني:** (أَذْرِعَاتِ) بكسر التَّاءِ من غيرِ تنوينٍ، فيرى من رواه بهذا الوجَّهِ ولا سيَّما المبرِّدُ والبطليوسيُّ أنَّهُ علمٌ لمؤنثٍ كما هو الآنَ أي: أنَّهُ يطلقُ على قريةٍ في بلادِ الشَّامِ، ولاحظوا كذلك كونَهُ جمعاً بحسبِ أصلِهِ، فأعطوهُ من كلِّ واحدٍ من الأمرين حكماً من أحكامِهِ، فمنعوا تنوينَهُ كما يمنعُ تنوينُ العلمِ المؤنَّثِ، وجُرَّ بالكسرِ كما يجرُّ جمعُ المؤنَّثِ السَّالمِ[2].

**الوجَّهُ الثَّالثُ:** (أَذرِعَاتَ) بفتحِ التَّاءِ، ومن أشهرِ النُّحاةِ الذين ذكروا هذه الرِّوايةَ الزَّجَّاجُ والنَّحاسُ وابنُ جنِّيٍّ والسَّمينُ الحلبيُّ، وقد منعَ جُلُّ البصريِّين هذا الوجَّهَ، أمَّا الكوفيُّون فقد جوَّزوهُ، فمن قالَ بهذا الوجَّهِ لاحظَ حالتَهُ الطَّارئةَ أي: أنَّهُ علمٌ لمؤنَّثٍ، والعلمُ المؤنَّثُ ممنوعٌ من الصَّرفِ، فمنعوا التَّنوينَ هنا وجرُّوهُ بالفتحةِ بدلاً من الكسرةِ[3].

### 8.5 الاسم المركب:

هو ما تكوَّنَ من كلمتين أو أكثرَ، ولهُ ثلاثةُ أنواعٍ:

**النَّوعُ الأوَّلُ:** المركَّبُ الإضافيُّ وهو ما تركَّبَ من مضافٍ ومضافٍ إليه نحو: عبدِ اللـه وعبدِ الرحمنِ.

---

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب3: 233-234، ابن السراج: الأصول في النحو 2: 106-107، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 450، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 1: 274-275، ابن هشام: أوضح المسالك1: 65، العيني: المقاصد النحوية 1: 127.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب 4: 37-38، البطليوسي: إصلاح الخلل ص: 372-373.

(3) ينظر: الزجاج معاني القرآن وإعرابه 1: 272-273، النحاس إعراب القرآن1: 296، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 497، الحلبي: الدر المصون 2: 331-332.

**النَّوعُ الثَّاني:** المركَّبُ الإسناديُّ وهو ما تركَّبَ من جملةٍ فعليةٍ أو اسميةٍ نحو: فتحَ اللهُ، والخيرُ نازلٌ.

**النَّوعُ الثَّالثُ:** المركَّبُ المزجيُّ وهو ما تركَّبَ من كلمتين امتزجتا حتَّى صارتا كالكلمةِ الواحدة[1]، نحو: حضرَموت، وبعلَبكَّ.

وقدْ اختلف النُّحاةُ في المركَّبِ المزجيِّ من حيثُ الإعرابُ والبناءُ:

فيرى الخليلُ الفراهيديُّ أنَّ معدَيكربَ وحضرَموتَ وبعلَبكَّ اسمٌ بمنزلةِ اسمين ضُمَّ أحدُهم إلى الآخرِ، فألزمتْ فيهما الفتحةُ التي هي أخفُّ الحركاتِ، وعوملت معاملةَ خمسةَ عشرَ، أي: أنَّهُ مبنيٌّ على فتح الجزأينِ سواءٌ أكانَ في محلِّ رفعٍ أمْ نصبٍ أمْ جرٍّ.

أمَّا المبرِّدُ فيرى أنَّ كلَّ اسمين جُعلا اسماً واحداً على غيرِ جهةِ الإضافةِ فإنَّ حكمَهما أن يكونَ آخرُ الاسمِ الأولِ منهما مفتوحاً، وأن يكونَ الإعرابُ في الثَّاني. فنقولُ: هذهِ حضرَموتُ أو بعلَبكُّ يا فتى، ولا يصرفُ الاسمُ حينئذٍ؛ لأنَّهما جُعِلا بمنزلةِ الاسمِ الذي فيهِ هاءُ التَّأنيثِ.

وهنالك رأيٌ ثالثٌ يرى أن تضيفَ الأولَ إلى الثَّاني. فنقولُ: هذهِ حضرُموتٍ وبعلُبكٍّ[2].

وقد أُنشدَ قولُ امرئ القيسِ الآتي (من الطَّويلِ) بالأوجهِ الثَّلاثةِ:

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ وَأَهْلُهَا  وَلابْنُ جُرَيْجٍ كَانَ فِيْ حِمْصَ أَنْكَرَا[3]

---

(1) حسن: النحو الوافي 1: 300.

(2) ينظر: الفراهيد: الجمل في النحو ص: 57، المبرد: المقتضب 4: 20-23.

(3) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 432، الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 57، السيرافي: شرح كتاب سيبويه1: 199, ينظر صدره: المبرد: المقتضب4: 23.

فحُمِلَ على مذهبِ الخليلِ فأُنْشِدَ (بَعْلَبَكَّ)؛ لأنَّه اسمٌ بمنزلةِ اسمين، فهو مبنيٌّ على فتح الجزأينِ في محلِّ رفعِ فاعلٍ لـ (أَنْكَرَتْنِي).

وحُمِلَ أيضاً على مذهبِ المبرِّدِ فأُنْشِدَ (بَعْلَبَكُّ)، فالجزءُ الأولُ منهما يبنى على الفتحِ، والجزءُ الأخيرُ تظهرُ عليهِ حركةُ الإعرابِ، باستثناءِ الكسرةِ؛ لأنَّهُ كما يرى المبرِّدُ ممنوعٌ من الصَّرفِ.

وحُمِلَ على الرأي الأخيرِ فأُنْشِدَ (بَعْلُبَكٍّ)، أي: أنَّ الحركةَ الإعرابيةَ تظهرُ على الجزءِ الأولِ فـ (بَعْلُ) على هذا الرأي فاعلٌ وهو مضافٌ، (بَكٍّ) مضافٌ إليه.

وقدْ رجَّحَ المبرِّدُ رأيَهُ في هذه المسألةِ، وأرى أنَّ رأيَ الخليلِ يفضُلُ رأيَ المبرِّدِ؛ لأنَّ الخليلَ بنى رأيَهُ على القياسِ كما سبقَ، ولكنْ مع ذلك فكلا الرأيين - رأيُ الخليلِ والمبرِّدِ - صحيحٌ؛ لأنَّ الشَّاهدَ السَّابقَ قدْ أُنشدَ على كليهما.

أمَّا الوجهُ الثَّالثُ - (بَعْلُبَكٍّ) - فمن خلالِ التَّقصي والبحثِ لم أجدْ روايةً عليه، وإنْ كانَ المبرِّدُ قدْ ذكرَ أنَّ بعضَهم قدْ أنشدَ (بَعْلُبَكٍّ) في الشَّاهدِ السَّابقِ؛ أيَّاً كانَ الأمرُ فهذا الوجهُ قلَّ مؤيدوهُ في هذا البيتِ.

### 9.5 الأسماء الستة:

وهي: أبٌ، أخٌ، حمٌ، وذو بمعنى صاحبٍ، وفو بمعنى فم، وهنٌ؛ فترفعُ بالواوِ وتنصبُ بالألفِ وتجرُّ بالياءِ، ولكن لا بدَّ من توفُّرِ الشُّروطِ الآتيةِ: أنْ تكونَ مفردةً مضافةً إلى ظاهرٍ أو مضمرٍ ليسَ ياءَ المتكلِّمِ مكبَّرةً لا مصغَّرةً.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها الحيدرةُ اليمنيُّ على (فو) قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَبَاتَتْ تَمُجُّ الْمِسْكَ فِي فِيْ ضَجِيْعِهَا  بِطِيْبِ لَثَاةٍ غَيْرَ كُرْهِ الْمُقَبَّلِ[1]

(1) الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 140.

فالشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (فِي فِيْ ضَجِيْعِهَا)، فـ (فو) من الأسماءِ السِّتَّةِ جاءَ مجروراً بالياءِ؛ لأنَّهُ سبقَ بحرفِ الجرِّ (فِي)، وأضيفَ هنا إلى اسمٍ ظاهرٍ وهو (ضجيعها).

### 10.5 الأسماء الموصولة " من" و "ما":

الاسمُ الموصولُ: هو ما يدلُّ على معيَّنٍ بوساطةِ جملةٍ تذكرُ بعدَهُ تسمَّى صلةَ الموصولِ، والأسماءُ الموصولةُ على ضربين: خاصَّةٌ، ومشتركةٌ.

فالخاصَّةُ تضمُّ: الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين، اللاتي أو اللائي أو اللواتي أو اللوائي.

أمَّا المشتركةُ فتشملُ: مَنْ، مَا، أي[1].

فأمَّا (مَنْ) فتستعملُ مع العاقلِ سواءٌ أكان مذكراً أمْ مؤنَّثاً، مع المفردِ والمثنَّى والجمعِ، وقد تستعملُ مع غيرِ العاقلِ إذا أُنزِلَ غيرُ العاقلِ منزلةَ العاقلِ، ومن الشَّواهد التي ذكرها ابنُ عصفورٍ وابنُ هشامٍ والأشمونيُّ على تنزيلِ غيرِ العاقلِ منزلة العاقلِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَلا عِمْ صَبَاحَاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي  وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي[2]

فالشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ)، فقدْ أوقعَ الشَّاعرُ (مَنْ) على غيرِ العاقلِ على الطَّللِ؛ لأنَّهُ أنزلَهُ منزلةَ من يعقلُ، فناداهُ وخاطبَهُ وكأنَّهُ يسمعُ ويجيبُ لذلك أتى بـ (مَنْ).

---

(1) الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 81- 83.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 135، العيني: المقاصد النحوية 1: 255، الأشموني: شرح الأشموني 1: 133، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ص: 340.

ومن مسائلِ (مَنْ) و(ما) أنَّهما في اللَّفظِ مفردانِ مذكران، ولكنَّهما قدْ يُستعملانِ مع المذكرِ والمؤنَّثِ، ومع المفردِ والمثنَّى والجمعِ تبعاً للمعنى. أي أنَّهما يجريان تارةً على اللَّفظِ، وتارةً أخرى على المعنى[1]، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على (ما) وحملتْ على المعنى قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

فَتُوْضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا  لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوْبٍ وَشَمْأَلِ[2]

فذُكِرَ هذا البيتُ شاهداً على اعتبارِ معنى (مَا)، فإنَّ لفظَها مفردٌ مذكَّرٌ ومعناها مؤنَّثٌ؛ لأنَّها واقعةٌ على الجنوبِ والشَّمالِ، فلذلك قال: (نَسَجَتْهَا)، ولو اعتمدَ لفظها لقال: نَسَجَهَا[3].

### 11.5 حرفا الاستفهام:

وهما الهمزةُ وهلْ، وكلاهما مبنيٌّ فالهمزةُ مبنيَّةٌ على الفتحِ، وهي لطلبِ التَّصوُّرِ والتَّصديقِ، وهلْ مبنيَّةٌ على السُّكونِ، وهي لطلبِ التَّصديقِ فحسبُ.

ومن مسائلِ همزةِ الاستفهامِ جوازِ حذفِها، فذهبَ الفرَّاءُ إلى جوازِ حذفِها مطلقاً، بينما قيَّدَهُ الخليلُ والمبرِّدُ في حالِ قيامِ الدليلِ والقرينةِ فحسبُ، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها الخليلُ والنَّحاسُ على حذفِ همزةِ الاستفهامِ قولُ امرئ القيسِ (منَ المتقاربِ):

تَرُوْحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ  وَمَاذَا يَضُرُّكَ لَوْ تَنْتَظِرْ[4]

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 207-208، العيني: المقاصد النحوية 1: 256.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 167، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 285، ابن مالك: شرح التسهيل 1: 208 لكن ذكر بدل "جنوب" "يمين".

(3) الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 285.

(4) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 234، الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص:179، ينظر صدره: النحاس: إعراب القرآن1: 308.

فالشاهدُ هنا حذفُ همزةِ الاستفهامِ في قولِهِ: (تَرُوْحُ)، والأصلُ: أتروحُ، وحذفَ همزةَ الاستفهامِ هنا؛ لأنَّ (أَمْ) قرينةٌ لفظيةٌ تدلُّ عليها.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها المبرِّدُ أيضاً على حذفِ همزةِ الاستفهامِ لقيامِ الدَّليلِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَصَاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيْكَ وَمِيْضَهُ  كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ[1]

فالمعنى هنا: أصاحِ أترى برقاً، فحذفَ ألفَ الاستفهامِ؛ لأنَّ همزةَ النِّداءِ في (أَصَاحِ) قرينةٌ لفظيةٌ تدلُّ عليها وبدلٌ منها، ويرى المبرِّدُ أنَّ همزةَ الاستفهامِ حذفتْ هنا ضرورةً لدلالةِ همزةِ النِّداءِ عليها[2].

### 12.5 مجيء الاستفهام بمعنى الأمر والنهي:

الاستفهامُ: هو طلبُ العلمِ بشيءٍ لمْ تتقدَّمْ لك بِهِ معرفةٌ بإحدى أدواتِ الاستفهامِ، وقد تقدَّمَ مسبقاً المعنى الذي تؤديهِ الهمزةُ وهلْ، أمَّا باقي أدواتِ الاستفهامِ؛ فهي أسماءٌ يطلبُ بها معنى التَّصوُّرِ وهي: مَنْ، ومَا، وكيفَ، ومتى، وأيَّانَ، وأَنَّى، وكَمْ، وأيٌّ، وقدْ يخرجُ الاستفهامُ عن معناهُ الحقيقيِّ ليؤديَ معانيَ أُخَرَ من مثلِ: التَّسويةِ، والنَّفي، والتَّقريرِ، والتَّشويقِ، والتَّعجُّبِ، والتَّهويلِ، والاستبطاءِ، والتَّحقيرِ، والتَّهديدِ، والتَّعظيمِ، والاستحالةِ[3].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ الشَّجريِّ على مجيءِ الاستفهامِ بمعنى الأمرِ والنَّهي قولُ امرئ القيسِ (من السَّريعِ):

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس1: 277، النحاس: إعراب القرآن: النحاس 1: 308، ينظر صدره: المبرد: الكامل في الأدبِ واللغة 2: 791 ولكن ذكر بدل "أَصَاحِ" "أَحَارِ".

(2) ينظر: المبرد: الكامل 2: 791-792، النحاس: إعراب القرآن1: 308، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب ص: 341.

(3) أبو العدوس: مدخل إلى البلاغة العربية ص: 76-78.

قُـــوْلا لِـــدُوْدَانَ عَبِيْـــدِ الْعَصَـــا  مَـــا غَـــرَّكُمْ بِالأَسَـــدِ الْبَاسِـــلِ[1]

فالشَّاهدُ فيه مجيءُ الاستفهامِ في قولِهِ: (مَا غَرَّكُمْ) بمعنى الأمرِ والنَّهي. أي: لا تغتروا وكونوا على حذرٍ[2]؛ لأنَّ سياقَ البيتِ ومعناه يـدلاَّنِ عـلى الأمـرِ والنَّهـي، فهـو يأمرُ وينهى (دُوْدَانَ عَبِيْد الْعَصَا) بعدمِ الغرورِ؛ بل يجبُ عليهم أنْ يكونوا على حذرٍ.

### 13.5 أحرف التنبيه:

وهي: ألا، وها، ويا، وما يعنينا هنا (ألا) و (يا):

ألا: كلمةٌ تستعملُ في التّنبيهِ، ويفتتحُ بها الكلامُ؛ فتسمَّى أداةَ استفتاحٍ، وَذَكَـرَ جماعةٌ من النُّحاةِ وعلى رأسِهِم الزَّمخشريُّ أنَّها مركبةٌ من همزةِ الاستفهامِ ولا النَّافيَةِ للدَّلالةِ على تحقُّقِ ما بعدَها، فالاستفهامُ إذا دخلَ على النَّفـي أفـادَ معنـى التَّحقُّـقِ، ويرى كذلك أنَّهُ لا تكادُ تقعُ الجملةُ بعدَها إلاَّ مصدَّرةً بنحوِ ما يُتَلَقَى بِهِ القسمُ[3].

أمَّا أبو حيانٍ الأندلسيُّ فيرى خلافَ مـا تقـدَّمَ، فـيرى أنَّ (ألا) التَّنبيهيَّـةَ حـرفٌ بسيطٌ، ودعوى التَّركيبِ فيهِ على خلافِ الأصلِ؛ لأنَّ المواضعَ التي تردُ فيها (ألا) تـدلُّ على أنَّها ليست للنَّفي، وكذلك فإنَّ الجملةَ بعدها تقعُ مصدَّرةً بـ (ليتَ) أو بالنِّداءِ[4] ممَّا ليسَ من بابِ القسمِ.

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 512، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 237.

(2) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 237.

(3) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 1: 191، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 80-81.

(4) أبو حيـان، محمـد بـن يوسـف الأنـدلسي: البحـر المحـيط، 2001م، ت: عـادل أحمـد عبـد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1: 191 .

ومن الشَّواهدِ التي فنَّدَ بها أبـو حيـانٍ قـولَ الـزَّمخشريِّ السَّـابقَ قـولُ امـرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَلا رُبَّ يَـــوْمٍ صَـــالِحٍ لَـــكَ مِـــنْهُما وَلا سَـــيَّمَا يَـــوْمٍ بِـــدَارَةِ جُلْجُـــلِ[1]

فالشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (أَلا رُبَّ يَوْمٍ)، حيـثُ جـاءتْ (أَلا) حـرفَ تنبيـهٍ، فكـما يرى أبو حيانٍ لا يُعْقَلُ أن تكونَ (لا) نافيَةً دخلـت عليهـا همـزةُ الاسـتفهامِ، وكـذلك فإنَّ الجملةَ بعدها لم تُصدَّرْ بنحو ما يتلقى بهِ القسمُ، بل إنَّهـا اسـتفتحتْ بـ (رُبَّ)، وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على فسادِ مذهبِ الزَّمخشريِّ.

ومن الشَّواهدِ أيضاً التي تثبتُ صحَّةَ مذهبِ أبي حيانٍ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَلا لَيْـتَ شِـعْرِيْ كَيْـفَ حَـادِثُ وَصْـلِهَا وَكَيْـــفَ تَظُـــنُّ بِالإِخَـــاءِ الْمُغَيَّـــبِ[2]

فالشَّاهدُ فيه وقوعُ (لَيْتَ) بعدَ (ألا) التنبيهيَّةِ، وهي ليستْ من بابِ القسمِ.

ومن الشَّواهدِ على وقوعِ فعلِ الأمرِ بعدَ حرفِ التَّنبيهِ (أَلا) قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

أَلا عِـــمْ صَـــبَاحَاً أَيُّهَـــا الطَّلَـــلُ الْبَـــالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَـالِي[3]

فالشَّاهدُ هنا وقوعُ فعلِ الأمرِ بعدَ حرفِ التَّنبيـهِ (أَلا)، وهـو لـيسَ مـن بـابِ القسمِ، فبناءً على هذا الشَّاهدِ وما تقدَّمَ تبيَّنَ لنـا صـحَّةُ مـذهبِ أبي حيـانٍ في كـونِ حرفِ التَّنبيهِ (ألا) حرفاً بسيطاً، وليسَ حرفاً مركبـاً مـن همـزةِ الاسـتفهامِ ولا النَّافيَـةِ

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 160، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 367، ينظر صدره: الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص:276.

(3) الدرويش: محي الدين، إعـراب القـرآن الكـريم وبيانـه، دار اليمامـة ودار ابـن كثـير دمشـق بيروت،3: 348

كما زعمَ الزَّمخشريُّ؛ لأنَّ رأي أبي حيانٍ جاءَ موافقاً للسَّماعِ، أمَّا رأي الـزَّمخشريِّ فقـدْ جاءَ السَّماعُ بخلافِهِ.

**أمَّا الياءُ:** فذهبَ جماعةٌ من النُّحاةِ إلى أنَّهُ إذا جاء بعد الياءِ ما لـيسَ بِمُنَـادَى كالفعلِ والحرفِ؛ فإنَّ الياءَ تكونُ حرفَ تنبيـهٍ، وذهـبَ جماعـةٌ آخـرون إلى أنَّ اليـاءَ حرفُ نداءٍ، والمنادى محذوفٌ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على هذه المسألةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَـإِنْ أُمْـسِ مَكْرُوْبَـاً فَيَـا رُبَّ بُهْمَـةٍ  كَشَـفْتُ إِذَا مَـا اسْـوَدَّ وَجْـهُ الْجَبَـانِ[1]

فقدْ احتجَّ الشَّنقيطيُّ بهذا البيتِ على مجيءِ (الياءِ) في قولِهِ: (فَيَا رُبَّ بُهْمَـةٍ) حرفاً للتَّنبيهِ، ويجوزُ أن تكون الياءُ حرفَ نداءٍ، والمنادى محذوفٌ.

### 14.5 حرف الجواب "جلل":

حكى الزَّجَّاجُ أنَّ (جلل) حرفٌ للجوابِ كـ (نعـم)، ويـأتي اسـماً معربـاً بمعنـى عظيمٍ أو يسيرٍ[2]. أي: أنَّهُ من الألفاظِ المتضادةِ، ومن الشَّـواهدِ عـلى مجـيءِ (جلـل) بمعنى يسيرٍ قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

لِقَتْـــلِ بَنِـــيْ أَسَـــدٍ رَبَّهـــا  أَلا كُـــلُّ شَيْءٍ سِـــوَاهُ جَلَـــلْ[3]

فالشَّاهدُ فيهِ مجيءُ (جلل) اسماً معرباً بمعنى: كلُّ شيءٍ سواه يسيرٌ أو هيِّنٌ.

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 498، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 134.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 139.

(3) ينظـر: ديـوان امـرئ القـيس 2: 632، ينظـر عجـزه: ابـن هشـام: مغنـي اللبيـب 1: 139، السُّيوطي: همع الهوامع 4: 374، المعصومي: مهذب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص: 73.

### 15.5 كاف الخطاب:

اللُّغةُ المشهورةُ في حرفِ الخطابِ (الكافِ) أن يفتحَ مع المذكرِ، ويكسرَ مع المؤنَّثِ، ولكنْ ثمَّةَ لغةٌ أخرى ذكرَها ابنُ عصفورٍ تجعلُ حرفَ الخطابِ (الكافَ) على كلِّ حالٍ كما تجعلُهُ مع الواحدِ المذكَّرِ[1]، ومِمَّا أنشدَ على هذهِ اللُّغةِ قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

فَـــلا وَأَبِيْـــكِ اِبْنَـــةَ العَـــامِرِ  م  يِّ لا يَـــدَّعِي الْقَـــوْمُ أَنِّي أَفِـــرْ[2]

حيثُ أنشدَ ابنُ عصفورٍ الشَّاهدَ السَّابقَ بفتحِ كافِ الخطابِ في قولِهِ: (وَأَبِيْكِ) فأنشدَ (وَأَبِيْكَ)[3] محتجاً بهذا الإنشادِ على لغةِ من يجعلُ (كافَ) الخطابِ في جميعِ أحوالِهَا كما يجعلُهَا مع المفردِ المذكَّرِ، وإنْ كانت في هذا الشَّاهدِ للمؤنثِ، إلاَّ أنَّهُ حملَهَا على هذهِ اللُّغةِ.

### 16.5 لام الجواب:

يقولُ المراديُّ تقعُ لامُ الجوابِ في ثلاثةِ أنواعٍ: جوابِ القسمِ، وجوابِ لو، وجوابِ لولا.

وما يعنينا هنا لامُ جوابِ القسمِ، فهي تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ نحو قولنا: واللهِ لزيدٌ قائمٌ، وقولِهِ تعالى: ( وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ) [الأنبياء:57].

---

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 340.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 277، ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 620.

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 340.

والأكثرُ في الفعلِ الماضي المتصرِّفِ إذا وقعَ جواباً للقسمِ اقترانُهُ ب(قَدْ) مع (اللامِ)، وقدْ يستغنى عن (قَدْ)[1]، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها النُّحاةُ في هذا البابِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ  لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيْثٍ وَلا صَالِ[2]

فذكرَ النُّحاةُ أنَّ اللامَ في قولِهِ: (لَنَامُوا) لامُ جوابِ القسمِ، وقدِ استغنى الشَّاعرُ عن (قَدْ) ههنا، ويرى جماعةٌ آخرون من النُّحاةِ أنَّ (قَدْ) هنا مقدَّرةٌ. والتَّقديرُ: لقد ناموا. أي أنَّ المعنى هنا: أنَّ زمانَ نومِ أهلِها قريبٌ من زمانِ التَّكلُّمِ، فتكونُ (قَدْ) للتَّقريبِ.

وذهبَ آخرون إلى أنَّ اللامَ هنا لامُ الابتداءِ، أو لامُ التَّوطئةِ، وليسَ الذي زعموا بصوابٍ؛ لإجماعِ النُّحاةِ على أنَّ اللامَ في هذا البيتِ هي لامُ جوابِ القسمِ[3] لا لامُ الابتداء أو التَّوطئةِ.

### 17.5 دخول "لا" على أسلوب القسم:

اختلفَ النُّحاةُ في تحديدِ نوعِ (لا)، ومعناها في قولِ امرئ القيس الآتي (من المتقاربِ):

فَلا وَأَبِيْكِ اِبْنَةَ العَامِرِ  مِّي لا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرْ[4]

---

(1) المرادي: الجنى الداني ص: 134-135.

(2) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 374، ابن عصفور: المقرب ص: 226، المرادي: الجنى الداني ص: 135، ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح ص: 225.

(3) ينظر: الزجاجي: حروف المعاني ص: 42، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 567، ابن مالك: شرح التسهيل3: 81، ابن هشام:مغني اللبيب1: 196، الأيوبي: الكناش 2: 83.

(4) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 277، وينظر: ديوان امرئ القيس 2: 620.

حيثُ ذكرَ النُّحاةُ أربعةَ آراءٍ لتخريجِ دخولِ (لا) قبلَ المقسَمِ بِهِ وهي:

**الرأي الأولُ**: ذهبَ فريقٌ من النُّحاةِ إلى أنَّ (لا) في قولِهِ: (لا وَأَبِيْكِ) زائدةٌ، لأنَّ (لا) تأتي كثيراً في نظرهم زائدةً قبلَ المقسَمِ بِهِ؛ للإعلامِ بأنَّ جوابَ القسمِ منفيٌّ، فإنَّ الواوَ حرفُ قسمٍ، وجملةَ: (لا يَدَّعِي الْقَوْمَ) جوابُ القسمِ، وهي منفيَةٌ فتأتي بالنَّافي قبلَ القسمِ للإشعارِ ابتداءً بأنَّ جوابَهُ منفيٌّ.

**الرأي الثَّاني**: ذهبَ آخرون إلى أنَّ (لا) نافيَةٌ، والمنفيُّ محذوفٌ، وهو كلامُ المنكرِ أو الجاحدِ، والتَّقديرُ: لا يحصلُ ذلكَ وحقِّ أبيكِ، ويرون أنَّ دخولَ (لا) النَّافيَةِ قبلَ القسمِ شائعٌ ومستفيضٌ في لسانِ العربِ؛ لأنَّهُ في الغالبِ يكونُ لردِّ دعوى الخصمِ ونفيها[1].

وقيلَ هي للنَّفي، والمعنى: أنَّهُ لا يقسمُ بالشيءِ إلا إعظاماً لهُ؛ لأنَّهُ يستحقُ أكثرَ من ذلك فكأنَّهُ قال: فأبوكِ يستحقُ فوق ذلك، يستحقُ أكثرَ من القسمِ بِهِ.

**الرأي الثَّالثُ**: ذهبَ جماعةٌ آخرون إلى أنَّ (لا) زائدةٌ، والمعنى: وأبيكِ، وإنَّما زيدت (لا) هنا للتَّأكيدِ وتقويةِ الكلامِ.

**الرأيُ الرَّابعُ**: حيثُ ذهب جماعةٌ من النُّحاةِ إلى أنَّ (لا) هنا في أصلِها هي لامُ الابتداءِ، حيثُ دخلت على الجملةِ الابتدائيةِ المؤلَّفةِ من المبتدأِ والخبرِ أنا أقسمُ ثمَّ حُذِفَ المبتدأُ؛ فاتَّصلتِ اللامُ بالخبرِ. وقال أبو حيانٍ: والأولى عندي أنَّها لامٌ أشبعتْ فتحتُها فتولدت منها ألفٌ.

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 277، الحلبي: الدر المصون 10: 562، البغدادي: خزانة الأدب 11: 221، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه7: 412/ 8: 144.

وما قيلَ في تخريجِ قولِ امرئ القيسِ هذا قيلَ في قولِهِ تعالى: ( لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ) [القيامة:1]، وقولِهِ تعالى: ( لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ) [البلد:1] [1].

### 18.5 حذف جواب القسم:

القاعدةُ المشهورةُ أنَّهُ إذا كانَ الشَّرطُ امتناعياً، أي: لو ولولا ولوما، وتقدَّمَ على القسمِ تعيَّنَ أن يكونَ الجوابُ لهُ، وأن يحذفَ جوابُ القسمِ لدلالةِ جوابِ الشَّرطِ عليهِ، وإنْ كانَ القسمُ هو المتقدِّمُ على الشَّرطِ الامتناعي، فالصَّحيحُ أنَّ الجوابَ المذكورَ هو للشَّرطِ لا للقسمِ[2]، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها البغداديُّ على هذه المسألةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَأُقْسِمُ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُوْلُهُ  سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا[3]

فالشَّاهدُ فيهِ حذفُ جوابِ القسمِ عملاً بمقتضى الضَّابطِ في اجتماعِ قسمٍ وشرطٍ امتناعي، وتقديرُ الجوابِ هنا: لو أتانا رسولٌ سواك لدفعناهُ بدليلِ قولِهِ (لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا)، وسدتْ (لو) وجوابُها المحذوفُ مسدَّ جوابِ القسمِ[4].

وقيلَ إنَّ جوابَ الشَّرطِ مذكورٌ في البيتِ بعدَهُ وهو:

إِذَنْ لَرَدَدْنَاهُ وَلَوْ طَالَ مُكْثُهُ  لَدَيْنَا وَلَكِنَّا بِحُبِّكِ وُلَّعَا[5]

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 276-277، البغدادي: خزانة الأدب 11: 221-222، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 7: 412 / 8: 144.

(2) حسن: النحو الوافي 4: 488.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 10: 84.

(4) المصدر نفسه 10: 85.

(5) ينظر: البغدادي: خزانة الأدب 10: 85، ديوان امرئ القيس 2: 749 لكن على اختلاف في الرواية.

وعلى هذا يكونُ قولُهُ: (وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَـدْفَعَا) جملـةً اعتراضـيةً، ويكـونُ جوابُ (لو): لرددناهُ، والاحتجاجُ به كما سبقَ، وأمَّا من أخذَ بالرأي الأوَّلِ فاحتجَّ بـأنَّ هذا البيتَ ساقطٌ في أكثرِ الرِّواياتِ.

**19.5 تعدد أنواع "ما":**

تأتي (مَا) على ضربين: اسميةً وحرفيةً.

فأمَّـا الاسـميةُ فتشـملُ: مـا الموصـولةَ، ومـا الاسـتفهاميةَ، ومـا الشَّرطيـةَ، ومـا التَّعجُّبيةَ، أمَّا الحرفيةُ فتشملُ: ما النَّافيةَ، وما المصدريةَ، وما الزَّائدةَ.

أمَّا (ما) المصدريةُ فهي نوعان: زمانيـةٌ وغـيرُ زمانيـةٍ[1]، ومـن الشَّـواهدِ التـي ذكرَها ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ عـلى (مـا) المصـدريةِ الزَّمانيـةِ قـولُ امـرئ القـيسِ (مـن الطَّويلِ):

أَجَارَتَنَـــا إِنَّ الْخُطُـــوْبَ تَنُـــوْبُ  وَإِنِّي مُقِـــيْمٌ مَـــا أَقَـــامَ عَسِـــيْبُ[2]

فالشَّاهدُ فيهِ مجيءُ (مَا) في قولِهِ: (مَا أَقَامَ عَسِيْبُ) حرفاً مصدرياً، والتَّقـديرُ: إِنِّي مقيمٌ مدةَ إقامةِ عسيبٍ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرت على (مـا) واختُلِـفَ في تحديـدِ نوعِهـا قـولُ امـرئ القيسِ (من المديدِ):

وَحَـــدِيْثُ الرَّكْـــبِ يَـــوْمَ هُنَـــاً  وَحَـــدِيْثٌ مَـــا عَـــلَى قِصَرِهْ[3]

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 326 -333.

(2) المصدر نفسه 1: 334.

(3) ينظـر: الحلبـي: الـدر المصـون 1: 223، الصـغير:الأدوات النحويـة ص: 690، ينظـر عجـزه: البطليوسي: إصلاح الخلل ص: 251.

الشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (وَحَدِيْثٌ مَا عَلَى قِصَرِهْ) حيثُ اختلفَ النُّحاةُ في نوعِ (مَا) هنا، فمنهم من يرى أَنَّها زائدةٌ لإفادةِ معنى التَّعظيمِ والتَّعجُّبِ، ومنهم من يرى أنَّها صفةٌ لـ (حَدِيْث) حيثُ يرادُ بها التَّعظيمُ، أي: أنَّهُ حديثٌ طويلٌ وإنْ كانَ قصيراً[1].

وعليه فإذا اعتبرناها زائدةً فهي حرفٌ، وإذا اعتبرناها صفةً فهي اسمٌ.

**20.5 معاني "قد":**

ذكرَ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ أنَّ لـ (قدْ) الحرفيةِ ستةَ معانٍ وهي: التَّوقُّعُ وذلك مع المضارعِ، وتقريبُ الماضي من الحالِ، والتَّقليلُ، والتَّكثيرُ، والتَّحقيقُ، والنَّفي[2].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على إفادةِ (قَدْ) معنى التَّكثيرِ، ولاسيَّما في أبياتِ الافتخارِ قولُ امرئ القيسِ (من البسيطِ):

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوْقَةُ اللحْيَيْنِ سُرْحُوْبُ[3]

فالشَّاهدُ هنا مجيءُ (قَدْ) بمعنى التَّكثيرِ؛ لأنَّها في سياقِ الافتخارِ.

**21.5 أفعال المدح والذم "نعم" و "بئس":**

ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) اسمان مبتدآن بدليل دخولِ حرفِ الخفضِ عليهما نحو قولِهم: نِعْمَ السَّيرُ على بئسَ العيرُ، وبدليلِ دخولِ النِّداءِ عليهما نحو: يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النَّصير.

---

(1) ينظر: البطليوسي: إصلاح الخلل ص: 250-251، الصغير: الأدوات النحوية ص: 690.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 194-197.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 258، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 197.

أمَّا البصريُّون فذهبوا إلى أنَّهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وهـذا هـو الحـقُّ، ومن الأدلةِ التي تثبتُ أنَّهُما فعلان اتِّصالُ الضَّميرِ المرفوعِ بهما كما يتَّصلُ[1]

بالفعلِ نحو: نِعْما رجلين، ونعْموا رجالاً، واتِّصالُ تاءِ التَّأنيثِ بهما نحوَ: نِعْمَتِ المرأةُ، وبِئْسَتِ الجاريةُ[2].

ومن الأفعالِ الملحقةِ بأفعالِ المدحِ والذَّمِّ: ساءَ، وحَبَّذا ولا حَبَّـذا، ويلحـقُ بهـا كذلك في إنشاءِ المدحِ أو الذَّمِّ كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ على وزنِ (فَعُلَ) المضمومِ العينِ[3]، نحوَ: كَرُمَ، حَسُنَ، بَعُدَ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ الحاجبِ والبغداديُّ على مجـيءِ (بَعُـدَ) فعـلاً من أفعالِ المدحِ والذَّمِّ قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

قَعَـدْتُ لَـهُ وَصُـحْبَتِيْ بَـيْنَ ضَـارِجٍ وَبَـيْنَ الْعُـذَيْبِ بُعْـدَ مَـا مُتَـأَمَّلِيْ[4]

فالشَّـاهدُ هنـا في قولِـهِ: (بُعْـدَ مَـا مُتَـأَمَّلِيْ) حيـثُ وردَ في تخريجِـهِ تـأويلانِ: أحدُهُما: أنَّ (بُعْدَ) هنا للمدحِ، وأصلُها: (بَعُدَ) بفتحِ الباءِ وضمِّ العينِ أصالةً وهي من الكلماتِ الملحقةِ بفعلِ المدحِ ويجوزُ في بائِها وجهانِ: فتحُها وتسـكينُ عينِهـا بحـذفِ حركتِها تخفيفاً، ويجوزُ ضمُّها بنقلِ حركةِ العينِ إليها، و(مَا) فيها وجهانِ أيضاً: زائـدةٌ و(مُتَأَمَّلِيْ) فاعلُ (بُعْدَ) وهو مضافٌ إلى الياءِ، والمخصوصُ بالمـدحِ محـذوفٌ، ويجـوزُ أنْ تكونَ (مَا) اسماً نكـرةً منصـوبةَ المحـلِّ عـلى التَّمييـزِ للضَّـميرِ المسـتترِ في (بُعْـدَ)، و(مُتَأَمَّلِيْ) هو المخصـوصُ بالمـدحِ، وقـال بعضُـهُمْ: إنَّ (مَـا) في البيـتِ بمعنـى الـذي، والتَّقديرُ: بَعُدَ الذي هو متأملي، فحذفَ المبتدأَ.

---

(1) الأنباري: الإنصاف 1: 98-105.

(2) المصدر نفسه 1: 105.

(3) الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 54.

(4) ينظر: الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ج4 ق2: 39، البغدادي: خزانة الأدب 9: 424.

أمَّا التَّأويلُ الآخرُ: فيرى أصحابُهُ أنَّ سكونَ العينِ أصليٌّ، فتكونُ (بَعْدَ) عندَهُمْ ظرفَ زمانٍ لا فعلَ مدحٍ، و(مَا) زائدةً، و(مُتَأَمِّلِيْ) مضافاً إليه[1].

**22.5 عمل المشتقات "اسم الفاعل":**

اسمُ الفاعلِ: وصفٌ دالٌّ على الفاعلِ مشتقٌّ من الفعلِ، وهو يعملُ عملَ فعلِهِ الذي اشتقَّ منْهُ سواءٌ أكان متعدياً أمْ لازماً، ولكن حتَّى يعملَ عملَ فعلِهِ لا بدَّ من توفُّرِ أحدِ الشَّرطينِ الآتيينِ:

**أوَّلاً:** أنْ يكونَ معرَّفاً فيعملُ عملَ فعلِهِ مطلقاً سواءٌ أكان ماضياً أم حالاً أم مستقبلاً، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ هشامٍ في هذا البابِ قولُ امرئ القيسِ (من الرَّجزِ):

القَـــاتِلِيْنَ الْمَلِـــكَ الْحُلاحِـــلا  خَـــيْرَ مَعَـــدٍّ حَسَـــبَاً وَنَـــائِلا[2]

الشَّاهدُ هنا إعمالُ اسمِ الفاعلِ (الْقَاتِلِيْنَ) لاعتمادِهِ على التَّعريفِ، ونصبُ (الْمَلِكَ) على أنَّهُ مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ.

**ثانياً:** أن يكونَ منوناً، ولا بدَّ أيضاً من توفُّرِ شرطينِ:

**أوَّلاً:** أنْ يفيدَ الحالَ أو الاستقبالَ، ومن الشواهدِ التي ذكرَها سيبويهِ قولُ امرئ القيسِ (من الكاملِ):

إِنِّي بِحَبْلِـــكَ وَاصِـــلٌ حَـــبْلِيْ  وَبِـــرِيْشِ نَبْلِـــكَ رَائِـــشٌ نَـــبْلِي[3]

---

(1) ينظر: الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ج4 ق2: 39، البغدادي: خزانة الأدب 9: 424- 427.

(2) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 447، ديوان امرئ القيس 2: 554 على خلاف يسير في الرواية، ينظر صدره: السُّيوطي: همع الهوامع 4: 82.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب1: 164، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 130، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 1027.

فالشَّاهدُ هنا إعمالُ اسمِ الفاعلِ المنونِ (وَاصِلٌ) و(رَائِشٌ) عملَ الفعلِ المضارعِ؛ لأنَّهُما في معناهُ ومن لفظِهِ، فجريا في العملِ مجراهُ كما جرى في الإعرابِ مجراهُمَا[1].

**ثانياً**: أن يكونَ مبتدأً معتمداً على نفي أو نهي أو استفهامٍ، أو أن يكونَ خبراً عن اسمٍ، أو أن يكونَ صفةً لهُ، أو أن يكون حالاً منه[2].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ الشَّجريِّ على مجيءِ اسمِ الفاعلِ صفةً لما قبلَهُ، وعاملاً فيما بعدَهُ قولُ امرئ القيسِ (من الكاملِ) يصفُ ناقتَهُ:

تَخْدِي عَلَى الْعِلاَّتِ سَامٍ رَأْسُهَا  رَوْعَاءَ مَنْسِمُهَا رَئِيْمٌ دَامِي[3]

فالشَّاهدُ فيه مجيءُ (سَامٍ) اسمَ فاعلٍ، وهو نعتٌ لـ (مُجِدَّةٍ) في البيتِ الذي قبلَهُ وهو:

وَمُجِدَّةٍ أَعْمَلْتُهَا فَتَكَمَّشَتْ  رَتْكَ النَّعَامةِ فِي طَرِيْقٍ حَامِ[4]

و(رَأْسُهَا) مرفوعٌ به على أنَّهُ فاعلٌ لاسم الفاعلِ (سَامٍ)، وعمل هنا لاعتمادِهِ على الوصفِ.

ويجوزُ أن يكونَ (سَامٍ) خبراً مقدَّماً، و(رَأْسُهَا) مبتدأً مؤخَّراً، والتقديرُ: رأْسُهَا سامٍ.

---

(1) الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، 1992م، ت: زهير عبد المحسن، دار الشؤون الثقافية العراق، ط1، ص:130.

(2) مغالسة: النحو الشافي ص: 425.

(3) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 23.

(4) ديوان امرئ القيس 2: 479.

### 1.22.5 تقديم فاعل اسم الفاعل على معموله:

ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّهُ يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على الفعلِ في سعةِ الكلامِ نحو: زيدٌ قامَ، والتَّقديرُ: قامَ زيدٌ[1]، وقاسوا هذا الأمرَ على اسمِ الفاعلِ فجوَّزوا تقديمَ فاعلِ اسمِ الفاعلِ على معمولِهِ، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على هذهِ القضيَّةِ قولُ امرئ القيسِ من الطَّويلِ:

فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنَعْمَةٍ فَقُلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ[2]

فالشَّاهدُ فيه عندَ الكوفيِّين تقديمُ الفاعلِ (نَحْسُهُ) على عاملِهِ اسمِ الفاعلِ (مُتَغَيِّب)، ولقدْ أنكرَ ابنُ جنِّيٍّ قولَ الكوفيِّين هذا، وذكرَ ابنُ عصفورٍ أنَّهُ لا يوجدُ تقديمٌ ولا تأخيرٌ فـ (نَحْسُهُ) مرفوعٌ بـ (مَقِيلٍ)؛ فمقيلٌ مصدرٌ وُضِعَ موضع اسمِ الفاعلِ كأنَّهُ قالَ: قائلٌ نحْسُهُ[3].

### 23.5 النعت:

هو ما يذكرُ بعدَ اسمٍ لِيبيِّنَ بعضَ صفاتِهِ وأحوالِهِ، أو يبيِّنَ صفاتِ ما يتعلقُ بهِ وأحوالَهُ نحوَ قولِنا: قدمَ زيدٌ المجتهدُ، وقدمَ زيدٌ المجتهدُ أبوه.

ومن مسائلِ النَّعتِ أنَّ الاسمَ إذا وُصِفَ بأكثرِ من صفةٍ فنبدأُ أوَّلاً بالصِّفةِ المفردةِ ثُمَّ بالظَّرفيَّةِ أو عديلِها ثمَّ بالجملةِ نحو قولِهِ تعالى: ( وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ) [غافر:28]، ويجوزُ في ضرورةِ الشِّعرِ ونادرِ الكلامِ عدمُ

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 159.

(2) المصدر نفسه 1: 160، ينظر عجزه: الحلبي: الدر المصون 11: 28.

(3) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 160، الحلبي: الدر المصون 11: 28.

مراعاةِ التَّرتيبِ السَّابقِ[1]، ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ عصفورٍ والسَّمينُ الحلبيُّ، وحملتْ على الضَّرورةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَفَرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ  أَثِيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتَعَثْكِلِ[2]

فالشَّاهدُ هنا أنَّ الشَّاعرَ قدَّمَ الجملةَ الصِّفةَ (يُغَشِّي) على الصِّفةِ المفردةِ (أَسْوَدَ) وما بعدَها وهُنَّ صفاتٌ مفردةٌ، وهذا الأمرُ جائزٌ في ضرورةِ الشِّعرِ.

ومنهم من يرى أنَّ هذا الأمرَ ليسَ فيه ضرورةٌ، واحتجَّ بقولِهِ تعالى: ( وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ) [الأنعام:92]، حيثُ تقدمتِ الجملةُ الصِّفةُ في هذه الآيةِ الكريمةِ على الصِّفةِ المفردةِ، ففي هذا دليلٌ على بطلانِ من يعتقدُ وجوبَ تقديمِ الصِّفةِ المفردةِ على الجملةِ الصِّفةِ إلاَّ في الضَّرورةِ[3].

### 1.23.5 حذف الصفة:

يجوزُ حذفُ الصِّفةِ إذا تقدَّمَ دليلٌ أو قرينةٌ تدلُّ عليها، ومن الشَّواهدِ على هذهِ المسألةِ قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

أَلا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ  بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ[4]

فالشَّاهدُ هنا حذفُ الصِّفةِ بعدَ (وَلَيْلَةٍ) لدلالةِ الصِّفةِ بعدَ (يَوْمٍ) عليها. قالَ ابنُ عصفورٍ: يريدُ وليلةٍ قدْ لهوتُ؛ فحذفَ (قد لهوتُ) لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه[5].

---

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 218، الحلبي: الدر المصون 4: 308.

(2) ينظر: الحلبي: الدر المصون 4: 308، ينظر صدره: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 218.

(3) الحلبي: الدر المصون 4: 308.

(4) القيسي: أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، 1987م، ت: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، 1: 285.

(5) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 503.

### 24.5 عطف النسق:

هو تابعٌ يتوسطُ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ أحدُ حروفِ العطفِ وهي: الـواو، والفـاءُ، وثُمَّ، وأو، وأمْ، ولا، وبلْ، وحتَّى، ولكنْ[1].

وما يعنينا في هذا البابِ حروفُ العطفِ الآتيةِ:

#### 1.24.5 الواو:

تـأتي الـواو لمطلـقِ الجمـعِ، وذهـبَ الكوفيُّـون إلى أنَّهـا تـأتي للتَّرتيـبِ، فقـال البصريُّون: وهذا عندَنا خطأٌ؛ لأنَّ الواوَ لا تُرتِّبُ[2]، ومن الشواهدِ التي احتجُّوا وأثبتوا بها أنَّ الواوَ لا تأتي للتَّرتيبِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَقُلْـــتُ لَـــهُ لَـــمَّا تَمَطَّـــى بِصُـــلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَـــازاً وَنَـــاءَ بِكَلْكَـــلِ[3]

فقدْ احتجَّ ابنُ عصفورٍ الإشبيليُّ وابنُ مالـكٍ الأنـدلسيُّ بهـذا الشَّـاهدِ عـلى أنَّ (الواوَ) لا تدلُّ على التَّرتيبِ؛ لأنَّ البعـيرَ يـنهضُ بكلكلِـهِ، فالأصـل: فقلـتُ لـهُ لمَّـا نـاءَ بكلكلِهِ، وتمطَّى بصلبِهِ، وأردفَ أعجازَهُ[4]، فبهذا الشَّاهدِ يفسـدُ رأيُ مـن ذهـبَ مـن الكوفيِّين إلى أنَّ (الواوَ) تدلُّ على التَّرتيبِ؛ لأنَّ الشَّاعرَ هنا لم يراعِ هذا الأمرَ.

#### 2.24.5 أو:

لـ (أو) معـانٍ عِـدَّةٌ، فتـأتي للتَّخيـيرِ، والإباحـةِ، والإضرابِ، والشَّـكِّ، والإبهـامِ، والتَّقسيمِ.

---

(1) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص: 500-508.

(2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 227.

(3) ينظر: السُّيوطي: شرح شواهد المغني ق2: 575، البغدادي: خزانة الأدب 2: 326 /3: 271.

(4) ينظر: ابن عصفور شرح جمل الزجاجي 1: 228، البغدادي: خزانة الأدب 3: 271.

وتأتي (أو) أيضاً بمعنى الواوِ إذا أمنَ اللَّبسُ؛ وهذهِ المسألةُ قضيةٌ خلافيةٌ بين البصريِّين والكوفيِّين كما جاءَ في (الإنصافِ)، فبعضُ البصريِّين يرون أنَّها لا تكونُ بمعنى (الواوِ)، أمَّا الكوفيُّون فذهبوا إلى أنَّ (أو) تكونُ بمعنى (الواوِ)؛ لأنَّهُ قدْ جاءَ ذلك كثيراً في كتابِ اللهِ تعالى، وكلامِ العربِ، قال اللهُ تعالى: ( وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ) [الإنسان: 24]، أي: وكفورا[1].

ومن الشَّواهدِ التي أثبتَ بها الأعلمُ وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ وابنُ النَّاظمِ والعينيُّ والأشمونيُّ مجيءَ (أو) بمعنى الواوِ قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيْفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ[2]

فالشَّاهدُ فيه مجيءُ (أَو) بمعنى (الواوِ)، والمعنى: من بينِ منضجٍ صفيفَ شواءٍ أو طابخِ قديرٍ، أي: وطابخِ قديرٍ.

وبناءً على ما سبقَ فالرأيُ المعتمدُ في هذه المسألةِ ما ذهبَ إليه الكوفيُّون وبعضُ البصريِّين، أي: أنَّ (أو) تأتي بمعنى (الواوِ) في حالِ عدمِ وقوعِ لبسٍ؛ لمجيءِ السَّماعِ أو المنقولِ بهِ كثيراً، أمَّا من ذهبَ من البصريِّين إلى منعِ هذا فلا حجَّةَ لهم؛ لأنَّ إتِّباعَ الظَّاهرِ هنا إذا أمنَ اللبسُ أولى من تكلُّفِ التَّقديرِ والتَّأويلِ.

**3.24.5 حتى:**

تكونُ (حَتَّى) حرفَ عطفٍ بتوفُّرِ أربعةِ شروطٍ:

1- أن يكونَ المعطوفُ بها بعضاً من المعطوفِ عليهِ أو كبعضِهِ.

---

(1) الأنباري: الإنصاف 2: 16-17.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 273، ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص: 174، ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 380، العيني: المقاصد النحوية 3: 176، الأشموني: شرح الأشموني 2: 380، السُّيوطي: همع الهوامع 5:278.

2- أن تكونَ غايةً في زيادةٍ أو نقصٍ نحو: مات النَّاسُ حتى الأنبياءُ.

3- أن يكونَ المعطوفُ ظاهراً لا مضمراً.

4- أن يكون المعطوفُ مفرداً لا جملةً[1].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ على (حَتَّى)، واختلفَ النُّحاةُ في تحديدِ نوعِها ومعناها قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[2]

اختلفَ النُّحاةُ في تحديدِ معنى (حَتَّى) ونوعِها في هذا الشَّاهدِ، فأمَّا (حَتَّى) الأولى فمن روى البيتَ برفعِ (تَكِلَّ) - ولا سيَّما البطليوسيُّ - فيرى أنَّها عاطفةٌ، عطفت جملةَ (تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ) على الجملةِ (سَرَيْتُ بِهِمْ)، ومنهم من يرى أنَّها حرفُ ابتداءٍ. قالَ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ: وقدْ يكونُ الموضعُ صالحاً لأقسامِ (حَتَّى) الثَّلاثةِ كقولك: أكلتُ السَّمكةَ حَتَّى رأْسَها، فلكَ أن تخفضَ على معنى إلى، أو تنصبَ على معنى الواوِ، أو ترفعَ على الابتداءِ.

أمَّا (حَتَّى) الثَّانيةُ فيرى بعضُهُم أنَّها حرفُ ابتداءٍ، ويرى فريقٌ آخرُ أنَّها حرفُ عطفٍ[3].

---

(1) ينظر: ابن مالك: مغني اللبيب 1: 146-147، صفوت: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها 2: 142.

(2) ينظر: الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1: 709، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 904، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1:39، الدناع: مسالك النحاة ص:285.

(3) ينظر: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 904، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 149، الدناع: مسالك النحاة ص: 285.

**4.24.5 لا:**

تأتي (لا) حرفَ عطفٍ فتفيدُ نفيَ الحكمِ عن المعطوفِ بعدَ ثبوتِهِ للمعطـوفِ عليه نحو: يكافأُ المجدُّ لا المهملُ، وللعطفِ بها لا بدَّ من توفُّرِ الشُّروطِ التاليةِ:

أ- إفرادُ معطوفِها.

ب- أنْ تسبقَ بأمرٍ أو إثباتٍ اتِّفاقاً نحو: اضربْ زيداً لا عمـراً، أو بنـداءٍ خلافـاً لابنِ سعدان نحو: يا ابنَ أخي لا ابن عمِّي.

ج- ألاَّ يصدقَ أحدُ متعاطفيها على الآخـرِ فـلا يجـوزُ: جـاءني زيـدٌ لا رجـلٌ أو العكس، ويجوزُ: جاءني رجلٌ لا امرأةٌ.

د- ألاَّ تقترنَ بعاطف نحو: جاءني زيدٌ لا بل عمروٌ[1].

وقدْ أجمعَ النَّحويُّون على العطفِ بـ (لا) باستثناءِ الفعلِ المـاضي نحـو قولِنـا: قدمَ زيدٌ لا عمروٌ، فقد اختلفوا في ذلك فأجازَ جُلُّ النُّحاةِ العطـفَ بهـا بعـدَ المـاضي، ومنعهُ نزرٌ ومنهم أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ؛ لأنَّ (لا) لا ينفى الماضي بها، وإذا عطفْتَ بها بعدَ الماضي كانت نافيةً له في المعنى، لذلك فلا يعطفُ بها بعدَ الماضي.

وذهب الجمهورُ إلى فسادِ رأي الزَّجَّاجيِّ السَّابقِ؛ لأنَّه قد ينفى الماضي بـ (لا) كما في قولِهِ تعالى: ( فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ) [القيامـة:31]، فـإذا جـازَ أن ينفـى الفعـلُ الماضي بها في اللَّفظِ، فالأحرى أن تكونَ نافيَةً له في المعنى[2].

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 269، الأشموني: شرح الأشموني 2: 388.

(2) ينظر: البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 89-92، ابن عصـفور: شرح جمل الزجاجي 1: 240، ابـن النـاظم: شرح ابـن النـاظم عـلى ألفيـة ابـن مالـك ص: 383، البغدادي: خزانة الأدب 11: 177.

ومن الشَّواهدِ على العطفِ بـ (لا) بعدَ الماضي قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

كَـــأَنَّ دِثَـــاراً حَلَّقَـــتْ بِلَبُوْنِـــهِ عُقَــابُ تَنُــوْفَى لا عُقَــابُ الْقَوَاعِــلِ[1]

فهذا البيتُ شاهدٌ على العطفِ بـ (لا) بعدَ الماضي، وبهذا الشَّاهدِ وغيرِهِ يتبيَّنُ لنا فسادُ رأي الزَّجَّاجيِّ.

**5.24.5 الفصل بين حرف العطف والمعطوف:**

لا يجوزُ أن يفصلَ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ بغيرِ الظَّرفِ والمجرورِ نحو قولِهِ تعالى: ( وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ) [يس:9].

ومن الشَّواهدِ الشِّعريةِ التي خالفتِ القاعدةَ السَّابقةَ وجاءتْ على خلافِ المعهودِ قولُ امرئ القيسِ (من الكاملِ):

إِنِّي بِحَبْلِـــكَ وَاصِـــلٌ حَـــبْلي وَبِـــرِيْشِ نَبْلِـــكَ رَائِـــشٌ نَـــبْلي[2]

فقد فصلَ الشَّاعرُ هنا بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ بغيرِ الظَّرفِ والمجرورِ، حيثُ فصلَ بينَهُما بقولِهِ: (بِـرِيْشِ نَبْلِـكَ)، لـذلك قـالَ النُّحـاةُ في تخريجِـهِ: إنَّمـا جـازَ الفصلُ هنا لأنَّ (بِرِيْشِ نَبْلِكَ) متعلِّقٌ بـ (رَائِش) فهو من تمامِهِ، فكأنَّهُما شيءٌ واحدٌ[3] لذلك جازَ الفصلُ هنا.

---

(1) ينظر: ابـن عصـفور: شرح جمـل الزجـاجي1: 240، المـرادي: الجنـى الـداني ص: 295، ابـن هشام: مغني اللبيب1: 269، العينـي: المقاصـد النحويـة 3: 181، البغـدادي: خزانـة الأدب 11: 177.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 649، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 360.

(3) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 1023.

### 6.24.5 حذف الواو مع معطوفها:

قدْ تحذفُ الواوُ مع معطوفِها ويغني عنهما المعطوفُ عليهِ، ويسمَّى هذا الأمرُ اكتفاءً، وقد ذكرَ النُّحاةُ على هذهَ المسألةِ شواهدَ عِدَّةً، ومن الشَّواهدِ الشِّعريةِ التي ذكرتْ قولُ امرئ (من الطَّويلِ):

كَـأَنَّ الْحَـصَى مِـنْ خَلْفِهَـا وَأَمَامِهَـا إِذَا نَجَلَتْـهُ رِجْلُهَـا خَـذْفُ أَعْسَـرَا[1]

فالشَّاهدُ فيه حذفُ حرفِ العطفِ والمعطوفِ اكتفاءً بالمعطوفِ عليهِ، والتَّقديرُ: إذا نجلتْهُ رجلُها ويدُها، ومن الآياتِ القرآنيَّةِ التي ذكرتْ على هذه المسألةِ قولُهُ تعالى: ( وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ) [النحل:81]، أي: تقيكم الحرَّ والبردَ، وقولُهُ تعالى: ( وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ) [الشعراء:22]، أي: عبدت بني إسرائيلَ ولمْ تعبدني[2].

### 7.24.5 عطف الأمر على النهي:

اتفقَّ العلماءُ على جوازِ عطفِ الأمرِ على النَّهي، وعطفِ النَّهي على الأمرِ دونَ خلافٍ بينهمْ، ومن الشَّواهدِ التي سيقتْ على عطفِ النَّهي على الأمرِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وُقُوْفَـاً بِهَـا صَـحْبِي عَـلَيَّ مَطِـيَّهُمْ يَقُوْلُـوْنَ لا تَهْلِـكْ أَسَىً وَتَجَمَّـلِ[3]

فالشَّاهدُ في هذا البيتِ جوازُ عطفِ النَّهي على الأمرِ ففي قولِهِ: (لا تَهْلِكْ أَسَىً وَتَجَمَّلِ) عطف الشَّاعرُ النَّهي على الأمرِ.

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 743، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 236، ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 389.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 3: 236، العيني: المقاصد النحوية 3: 191.

(3) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 172، ينظر عجزه: أبو حيان: البحر المحيط 4: 251.

### 8.24.5 عطف الخبر على الإنشاء:

اختلفَ العلماءُ والنُّحاةُ في جوازِ عطفِ الخبرِ على الإنشاءِ، فأجازَهُ الصَّفارُ تلميذُ ابنِ عصفورٍ وجماعةٌ آخرون مستدلين[1] بقولِهِ تعالى: ( وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ ) [البقرة:25]، وقولِهِ تعالى: ( وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ) [يونس:87]، واحتجُّوا كذلك من الشِّعرِ بقولِ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ  وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[2]

فاحتجَّوا بهذا البيتِ على جوازِ عطفِ الإنشاءِ على الخبرِ، فقولُهُ: (وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ...) جملةٌ إنشائيَّةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الخبريَّةِ (وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ...).

أمَّا البيانيُّون وابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ فقدْ منعوا عطفَ الخبرِ على الإنشاءِ، فأمَّا قولُ امرئ القيسِ فلا شاهدَ فيه عندَهمْ على عطفِ الخبرِ على الإنشاءِ؛ لأنَّ هل هنا نافيةٌ، فهي جملةٌ خبريةٌ عطفتْ على جملةٍ خبريةٍ، وأمَّا الآيتان الكريمتان ففعل الأمرِ فيهما معطوفٌ على (قُلْ) المقدَّرةِ، أو على فعلِ أمرٍ محذوفٍ[3].

### 9.24.5 الحمل على الموضع أو على اللفظ:

يجوزُ الحملُ على الموضعِ أو على اللَّفظِ في نحوِ قولِنا: ما زيدٌ بجبانٍ ولا بخيل، فيجوزُ في (بخيل) الخفضُ والنَّصبُ والرَّفعُ؛ فأمَّا الخفضُ فعطفاً على لفظِ

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 555، الأشموني: شرح الأشموني 2: 407.

(2) ينظر: الحلبي: الدر المصون 1: 209، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 555، السُّيوطي: همع الهوامع 4: 393.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 555-557، السُّيوطي: همع الهوامع 5: 273.

(بخيلٍ)، وأمَّا النَّصبُ فعطفاً على موضعِ (بخيل) بحيثُ تكونُ (ما) هنا حجازيةً عاملةً، وأمَّا الرَّفعُ فعطفاً على موضعِ (بخيل) بحيثُ تكون (ما) تميميةً غيرَ عاملةٍ.

ومن الشَّواهدِ التي يجوزُ فيها الحملُ على الموضعِ أو اللَّفظِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

لَعَمْـرُكَ مَـا قَلْبِـي إِلَى أَهْلِـهِ بِحَـرْ وَلا مُقْصِـرٍ يَوْمَـاً فَيَـأْتِيني بِقَـرْ[1]

فيجوزُ في قولِهِ: (وَلا مُقْصِرٍ) الأوجهُ الثَّلاثُ: الخفضُ حملاً على لفظِ (بِحَرْ)، والنَّصبُ حملاً على موضع (بِحَرْ) وما حجازيةٌ، والرَّفعُ حملاً على موضعِ (بِحَرْ) وما تميميةٌ.

**10.24.5 مجيء واو العطف زائدة:**

ذهبَ الكوفيُّون ولا سيَّما الكسائيُّ والفرَّاءُ إلى أنَّ (الواوَ) العاطفةَ يجوزُ أن تقعَ زائدةً، وإليهِ ذهبَ أبو الحسنِ الأخفشُ والمبرِّدُ وأبو القاسمِ بنُ برهانٍ من البصريِّين.

وذهب جمهورُ البصريِّين إلى أنَّهُ لا يجوزُ[2].

ومن الشَّواهدِ التي احتجَّ بها الكوفيُّون لإثبات مذهبِهِم قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَلَـمَّا أَجَزْنَـا سَـاحَةَ الْحَـيِّ وَانْتَحَـى بِنَـا بَطْـنُ خَبْـتٍ ذِيْ قِفَـافٍ عَقَنْقَـلِ[3]

(1) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 172.

(2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 80، الأنباري: الإنصاف 1: 408.

(3) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 288، ديوان امرئ القيس1: 208، النحاس: إعراب القرآن 3: 80، البغدادي: خزانة الأدب 11: 43، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص:253.

فذهبَ جمهورُ الكوفيِّين إلى أنَّ (الـواوَ) زائـدةٌ في قولِـهِ: (وَانْتَحَـى)، والمعنـى عندَهمْ: انتحى بدون واوٍ؛ فالواو هنا أُدْخِلَتْ حشـواً وإقحامـاً؛ لأنَّ (انْتَحَـى) جـوابُ (لَمَّا)، ومن الآياتِ التي استدلوا بها على زيادةِ الواوِ قولُهُ تعالى: ( حَتَّـى إِذَا جَاؤُوهَـا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ) [الزمر:73]، فالواو زائدةٌ؛ لأنَّ (فُتحتْ أبوابُها) جوابٌ لــ (إذا) فـالواو مقحمةٌ بين إذا وجوابِها كما في قولِ امرئ القيسِ السَّابقِ.

أمَّا جمهورُ البصريِّين فمنعوا زيادةَ الواوِ؛ لأنَّ حرفَ العطفِ وضعَ لمعنـىً فـلا يجوزُ أن يقعَ زائداً. فقالوا: إنَّ (الـواوَ) في بيـتِ امـرئ القـيسِ (واوُ) العطـفِ، وخـبرَ (لَمَّا) محذوفٌ، والتَّقديرُ: فلَمَّا أجزنا وانتحـى بنـا بطـنُ خبـتٍ أَمِنَّـا ونعمنـا أو نلـتُ مأمولي، فـ (الواو) ههنا عاطفةٌ لا زائدةٌ[1].

ويذهبُ بعضُ النَّحويِّين على حدِّ قولِ أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ في ما كانَ مـن هـذا النَّوعِ مذهباً يخالفون فيه الكوفيِّين والبصريِّين، فيرون أنَّ التَّقديرَ في الآيـةِ: حتَّـى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحتْ أبوابُهَا، وكذلك بيتُ امرئ القيسِ، التَّقديرُ فيه: فلـمَّا أجزنـا ساحةَ الحَيِّ أجزناها وانتحى، فجوابُ (لَمَّا) في نظرِهِم محذوفٌ، والواو (واو) الحالِ، وفي الكلامِ (قَدْ) المضمرة؛ لتقرِّبَ الماضي من الحالِ، فالمعنى على حدِّ قولِهم: جاؤوهـا وقد فتحتْ أبوابُها، وأجزناها وقد انتحى[2].

ويرى فريقٌ رابعٌ أنَّ (الواوَ) باقيةٌ على أصلِها فلا زيـادةَ فيـه ولا نقـصٌ, وإنَّمـا جوابُ (لَمَّا) في البيتِ بعدَهُ وهو:

---

(1) ينظر: البطليوسي: الإقتضـاب ص: 271-218، الأنبـاري: الإنصـاف 1: 408-409، أبـو حيـان: البحر المحيط 5: 287-288، البغدادي: خزانة الأدب 11: 43-44.

(2) ينظـر: البطليـوسي: الإقتضـاب ص:271-219، الأنبـاري: الإنصـاف 1: 408-410، البغـدادي: خزانة الأدب 11: 43-46.

هَصَـــرْتُ بِفُـــوْدِي رَأْسِـــهَا فَتَمَايَلَـــتْ عَـلَيَّ هَضِـيْمَ الْكَشْـحِ رَيَّـا المُخَلْخَـلِ[1]

فجوابُ (لَمَّا): (هَصَرْتُ)، والواو أصليةٌ وهي (واو) العطفِ.

ومحصلةُ الخلافِ السَّابقِ أربعةُ آراءٍ، فجمهورُ الكوفيِّين يرون أنَّ (الواوَ) زائدةٌ ومقحمةٌ قبل جوابِ (لَمَّا)، وجمهورُ البصريِّين يرون أنَّ (الواوَ) أصليةٌ عاطفةٌ وجوابَ (لَمَّا) محذوفٌ، وعلى الرأي الثَّالثِ (الواو) واو الحالِ وجوابُ (لَـمَّا) محـذوفٌ، وعـلى الرأي الأخيرِ وهو أرجحُها على الإطلاقِ فالواو واو العطفِ وجوابُ (لَمَّا) (هصرت) في البيتِ بعدَهُ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها جمهورُ الكوفيِّين أيضاً على زيادةِ (الواوِ) قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

أَحَـــارِ بْـــن عَمْـــرٍو كَـــأَنِّيْ خَمِـــرْ وَيَعْـــدُوْ عَـــلَى المَـــرْءِ مَـــا يَـــأْتَمِرْ[2]

حيثُ ذكرَ بعضُ الكوفيِّين أنَّ (الواوَ) زائدةٌ في قولِهِ: (وَيَعْدُوْ)، وذهب غـيرُهمْ إلى أنَّها واو الاستئنافِ، وذهبَ قومٌ آخرون إلى أنَّها تصلحُ أن تكونَ للتَّعليلِ، أي: أنَّهـا على معنى لامِ التَّعليـلِ فيكـونُ التَّقـديرُ: يـا حـارثُ كـأنِّي خـامَرَني داءٌ لأجـلِ عُـدْوانِ الائتمارِ بأمرٍ ليسَ برشدٍ[3].

وبناءً على ما سـبقَ فقـد اختلـفَ النُّحـاةُ حـولَ وقـوعِ (واو) العطـفِ زائـدةً، فجمهورُ الكوفيِّين أقرّوا بهذا، واستدلوا على صدقِ رأيهـم بالسَّـماعِ والقيـاسِ، وأثبتـوا ذلك بالحُججِ القويةِ، أمَّا جمهورُ البصريِّين فقد منعـوا زيـادةَ (واو) العطـفِ؛ مثبتـين ذلك بالأدلةِ الصَّحيحةِ سواءٌ أكانت من السَّـماعِ أمْ القيـاسِ أمْ الاجتهـادِ الـذي يقـومُ عـلى التَّأويـلِ والتَّقـديرِ النَّحـوي الصَّـحيحِ، وعليـه فـأرى أنْ لا مجـالَ لتفضـيلِ أحـدِ

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 212، البطليوسي: الاقتضاب ص: 219.

(2) ديوان امرئ القيس 2: 747.

(3) العيني: المقاصد النحوية 1: 61.

الرأيين على الآخرِ؛ فكلاهما بُني على قواعدَ صُلبةٍ من السَّماعِ والقياسِ والاجتهادِ؛ فكلاهما واردٌ.

**25.5 البدل:**

هو اسمٌ تابعٌ مقصودٌ بالحكمِ يتبعُ اسماً سابقاً له المبدلَ منْهُ في الإعرابِ وهو على نيَّةِ إعادةِ العاملِ نحو: عمرُ بنُ الخطابِ الفاروقُ أعدلُ هذه الأمةِ، ويقعُ البدلُ في أربعةِ أضربٍ وهي:

1. البدلُ المطابقُ. 2. بدلُ بعضٍ من كلٍّ.

3. بدلُ الاشتمالِ. 4. البدلُ المباينُ[1].

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها السَّمينُ الحلبيُّ على بدلِ الاشتمالِ؛ وهو بدلُ الشيءِ ممَّا يشتملُ عليهِ، بحيثُ يكونُ جزءاً معنويَّاً لا حقيقيَّاً من المبدلِ منْهُ، ولا بدَّ من وجودِ ضميرٍ رابطٍ يربطُ بينَ البدلِ والمبدلِ منْهُ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَمِنْ ذِكْرِ لَيْلَى أَنْ نَأَتْكَ تَنُوْصُ فَتَقْصُرُ عَنْهَا خَطْوَةً وَتَبُوْصُ[2]

فالشَّاهدُ فيه كما يرى السَّمينُ الحلبيُّ أنَّ قولَهُ: (أَنْ نَأَتْكَ) في موضعِ خفضٍ على أنَّ المصدرَ المنسبكَ بدلُ اشتمالٍ من (أَمِنْ ذكْرِ)[3].

وقدْ أثبتَ جماعةٌ من النُّحاةِ نوعاً خامساً من البدلِ وأطلقوا عليه (بدلَ الكلِّ من البعضِ) وهو عكسُ بدلِ بعضٍ من كلٍّ، فذكروا على هذا النَّوعِ عِدَّةَ شواهدَ، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتْ لامرئ القيسِ قولُهُ (من الطَّويلِ):

---

(1) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 2: 226-228، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 390-391.

(2) الحلبي: الدر المصون 1: 236.

(3) المصدر نفسه 1: 236 / 511.

كَـأَنِّيْ غَـدَاةَ الْبَـيْنِ يَـوْمَ تَحَمَّلُـوا لَـدَى سَـمُرَاتِ الْحَـيِّ نَـاقِفُ حَنْظَـلِ[1]

حيثُ ذكرَ العينيُّ أنَّ الاحتجاجَ بهذا البيتِ في قولِهِ: (يَوْمَ تَحَمَّلُوا)، حيثُ استدلَّ بعضُ النَّحاةِ بِهِ شاهداً ودليلاً على بدلِ الكلِّ من البعضِ، فقولُهُ (يَوْمَ تَحَمَّلُوا) بدلٌ من قولِهِ (غَدَاةَ الْبَيْنِ) بدلُ كلٍّ من بعضٍ[2].

أمَّا الجمهورُ فقدْ نفوا هذا النَّوعَ، وخرَّجوا قولَ امرئ القيسِ على غيرِ ما سبقَ، فذكرَ الحضرميُّ أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ (يَوْمَ) بدلاً من (غَدَاةَ) لأنَّهُ أعمُّ منْهُ، فلكَ أن تبدلَهُ من (غَدَاة) على أنْ تقدِّرَ أنَّ الغداةَ واقعةٌ على اليومِ كلِّهِ؛ لأنَّ بعضَ اليومِ يومٌ، أو على أنْ تقدِّرَ أنَّ اليومَ واقعٌ على مقدارِ الغداةِ فقطْ، أو أن تقدِّرَ أنَّ البدلَ محذوفٌ وقامَ المضافُ إليهِ مقامَهُ والتَّقديرُ: غداةَ البينِ غداةَ تحمَّلوا، فكلُّ هذا جائزٌ[3].

وبناءً على ما سبق فأرى أنَّ الرأيَ الأولَ أولى بالتَّرجيحِ؛ لأنَّهُ لا يقومُ على التَّأويلِ والتَّقديرِ فـ (يَوْمَ تَحَمَّلُوا) بدلٌ من قولِهِ (غَدَاةَ الْبَيْنِ) بدلُ كلٍّ من بعضٍ، بل يقومُ على الأخذِ بالظَّاهرِ، وإتِّباعُ الظَّاهرِ كما أسلفنا أولى من التَّأويلِ والتقديرِ، ولكن مع ذلك يبقى كلا الرأيين وارداً.

### 26.5 الممنوع من الصرف:

هو الاسمُ المعربُ الذي لا ينونُ، ويجرُّ بالفتحةِ بدلاً من الكسرةِ، ويقسمُ الممنوعُ من الصَّرفِ إلى قسمين:

---

(1) ينظر: الحلبي: الدر المصون 1: 66، العيني: المقاصد النحوية 3: 212، الأشموني: شرح الأشموني 3: 5.

(2) العيني: المقاصد النحوية 3: 213.

(3) ينظر: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 393، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 31، الحلبي: الدر المصون 1: 66.

القسمُ الأوَّلُ: ما يمنعُ من الصَّرفِ لعلَّتين.

القسمُ الثَّاني: ما يمنعُ من الصَّرفِ لعلَّةٍ واحدةٍ[1].

وما يعنينا في هذا المبحثِ أسماءُ القبائلِ والأحياءِ من مثلِ: معدَّ، وقريشَ، وثقيفَ، ويهودَ، ومجوسَ، وآدمَ وغيرِها، ففي هذا النَّوعِ مذهبان:

المذهبُ الأولُ: اعتبارُها أسماءً للقبائلِ فتمنعُ حينئذٍ من الصَّرفِ للعلميَّةِ والتَّأنيثِ.

المذهبُ الثَّاني: اعتبارُها أسماءً للحَيِّ فتكونُ عندئذٍ مصروفةً للتَّذكيرِ.

ومن الأسماءِ التي استعملت اسماً للقبيلةِ "يهودُ ومجوسُ وآدمُ"[2]، ومن الشَّواهدِ على مجيءِ (مجوسَ) اسماً للقبيلةِ قولُ امرئ القيسِ (من الوافرِ):

أَحَارِ أُرِيْكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْناً  كَنَارِ مَجُوْسَ تَسْتَعِرُ اِسْتِعَارَا[3]

فالشَّاهدُ هنا تركُ صرفِ (مجوسَ)؛ لأنَّهُ قَصَدَ بها القبيلةَ.

وقدْ يصرفُ جميعُ ما سبق إذا قُصِدَ بِهِ الحيُّ، ومن الشَّواهدِ على الصَّرفِ قولُ امرئ القيسِ (من الكاملِ):

وَلَقَدْ بَعَثْتُ الْعَنْسَ ثُمَّ زَجَرْتُهَا  وَهْناً وَقُلْتُ عَلَيْكِ خَيْرَ مَعَدِّ[4]

فالشَّاهدُ هنا صرفُ (معدِّ)؛ لأنَّهُ جعلَهُ اسماً للحيِّ.

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 4: 107-109، مغالسة: النحو الشافي ص: 517.

(2) ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 235، مغالسة: النحو الشافي ص: 517-518.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 254، الفارسي: التكملة ص: 361، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 459.

(4) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 663، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 459 ولكن ذكر بدل "العنس" "العيس".

### 1.26.5 صرف الممنوع من الصرف:

يصرفُ الممنوعُ من الصَّرفِ في ثلاثِ حالاتٍ:

1.التَّعريفِ. 2. الإضافةِ. 3.الضَّرورةِ.

ومن الشَّواهدِ على صرفِ الممنوعِ من الصَّرفِ ضرورةً قولُ امرئ القيسِ (منَ الطَّويلِ):

وَيَـوْمَ دَخَلْـتُ الْخِـدْرَ خِـدْرَ عُنَيْـزَةٍ فَقَالَـتْ لَـكَ الْـوَيْلاتُ إِنَّـكَ مُـرْجِلِي[1]

فالشَّاهدُ هنا صرفُ (عُنَيْـزَةٍ) ضرورةً مـع أنَّ (عنيـزةَ) غـيرُ مصروفـةٍ للعلميَّـةِ والتَّأنيثِ، والتَّنوينُ هنا تنوينُ الضَّرورةِ.

وقولُهُ أيضاً (منَ الطَّويلِ):

تَبَصَّـرْ خَلِـيْلِي هَـلْ تَـرَى مِـنْ ظَعَـائِنٍ سَـوَالِكَ نَقْبَـاً بَـيْنَ حَزْمَـيْ شَـعَبْعَبِ[2]

الشَّـاهدُ فيـه صرفُ (ظَعَـائِنٍ) وهـو غـيرُ مصروفٍ؛ لأنَّـهُ عـلى صـيغةِ منتهـى الجموعِ، ولكنْ صرفه للضَّرورةِ الشِّعريةِ.

### 27.5 الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

وهي الجملُ التي لا يمكنُ أنْ تؤولُ بمفردٍ فـلا يكـونُ لهـا محـلٌّ مـن الإعـرابِ وتشملُ الأنواعَ التَّاليةَ:

1.الجملةَ الابتدائيةَ. 2.الجملةَ الاستئنافيةَ.

3.الجملةَ التَّفسيريةَ أو التَّعليليةَ. 4.الجملةَ المعترضةَ.

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 396، البغدادي: خزانة الأدب 1: 449.

(2) ينظر: العيني: المقاصد النحويةِ 3: 334، الأشموني: شرح الأشموني 3: 173.

5.جملةَ جوابِ القسمِ. 6.جملةَ جوابِ الشَّرطِ غيرِ الجازمِ.

7.جملةَ الصِّلةِ.

8.الجملةَ التَّابعةَ لجملةٍ لا محلَّ لها من الإعرابِ.

وما يعنينا هنا الجملةُ المعترضةُ، وهي الجملةُ التي تعترضُ بينَ شيئين متلازمين، كأنْ تقعَ بينَ المبتدأِ والخبرِ، أو بينَ الفعلِ ومرفوعِهِ، أو بينَ الفعلِ ومنصوبِهِ، أو بينَ الصِّفةِ والموصوفِ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرَها ابنُ جنِّيٍّ والثعالبيُّ على الجملةِ المعترضةِ بينَ الفعلِ والفاعلِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَلا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ اِمْرَأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا[1]

فالشَّاهدُ فيه وقوعُ الجملةِ (وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ) معترضةً بينَ الفعلِ (أَتَاهَا) والفاعلِ المصدرِ المؤولِ (بِأَنَّ اِمْرَأَ الْقَيْسِ...).

* * *

(1) ينظر: ابن جني: الخصائص 1: 335، الثعالبي: فقه اللغة ص: 476، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 279.

# الخاتمة

استنبطَ العلـماءُ والنُّحـاةُ قواعـدَهم وأحكـامَهم التـي تضـبطُ اللُّغـةَ العربيـةَ وتحفظُها منَ اللَّحنِ والخطأِ معتمدين على استقراءِ ثلاثةِ مصادرَ فحسبُ، وهي:

1. كلامُ الـلـه - عزَّ وجلَّ -.

2. حديثُ الرَّسولِ ﷺ.

3. كلامُ العربِ ولا سيَّما الشِّعرُ.

ولقدْ كـانَ لكـلامِ العـربِ - ولا سـيَّما الشِّـعرُ الـذي يقـعُ في عصرِ الاحتجـاجِ - النَّصيبُ الأكبرُ في بناءِ قواعدِ اللُّغةِ وأحكامِها المنضبطةِ؛ لأنَّ الشِّعرَ يعكسُ بيانَ اللُّغةِ العربية وفصاحتَها وبلاغتَها.

لذا آثرتُ في هذه الدِّراسةِ أن أتناولَ أبياتَ الشَّواهدِ النَّحويـةِ التـي اسـتقرأَها النُّحاةُ والعلماءُ من شعرِ امرئ القيسِ أحدِ فحولِ شعراءِ العربِ في الجاهليةِ.

وإنَّ هذهِ الشَّواهدَ النَّحويةَ الفصيحةَ التي استقرأَها النُّحـاةُ مـن شـعرِ امـرئ القيسِ سواء بالسَّماعِ أمْ الرِّوايةِ تعدُّ مثالاً مشرقاً على نقاءِ اللُّغـةِ، وجـودةِ التَّركيـبِ، وجمالِ الصِّياغةِ، وعفويةِ الأداءِ اللُّغوي الفصيحِ، ولا شكَّ أيضاً أنَّ هذهِ الشَّواهدَ تعدُّ أصلاً متداولاً في الدَّرسِ النَّحويِّ واللُّغويِّ عندَ العلماءِ والنُّحاةِ دونَ أدنى شكٍّ في قيمـةِ هذه النُّصوصِ الشِّعريةِ الجاهليةِ، فصاحةً، وبلاغةً، وتركيباً، وأسـلوباً نقيـاً يخلـو مـن شوائبِ اللَّحنِ والانحرافِ اللُّغويِّ.

ولقدْ كانَ للشَّواهدِ النَّحويةِ من شعرِ امرئ القيسِ دورٌ واضحٌ في بناءِ وتأصيلِ كثيرٍ من الأبوابِ والمسائلِ النَّحويةِ، فقد بنى النُّحاةُ عليها كثيراً من الأحكامِ والقواعدِ التي تضبطُ اللُّغةَ، وقاسوا عليها ما اختلفوا في حكمِهِ، واجتهدوا في تخريجِ وتأويلِ كثيرٍ منها، فكانت هذه الشَّواهدُ حقلاً خصباً أثرى الدَّرسَ النَّحويَّ واللُّغويَّ بكثيرٍ من المسائلِ والقضايا.

وقدْ أفضتْ هذهِ الدِّراسةُ إلى عِدَّةِ نتائجَ وجاءتْ أيضاً لِتأكِّدَ نتائجَ أُخَرَ، من أهمِّها ما يلي:

**أوَّلاً**: تدورُ الشَّواهدُ النَّحويةُ من شعرِ امرئ القيسِ في الدَّرسِ النَّحوي كثيراً في مظان الكتبِ والمصنفاتِ الأولى للنَّحوِ العربي منذُ كتابِ سيبويهِ كتابِ العربيةِ الأولِ في النَّحوِ واللُّغةِ والصَّرفِ، ولا توسمُ هذهِ الشَّواهدُ إلاَّ بالصِّحَّةِ والقبولِ وفصيحِ الكلامِ؛ لموافقتِها مقاييسَ اللُّغةِ وقواعدَها.

**ثانياً**: تعدُّدُ الرِّواياتِ لا يسقطُ الاحتجاجَ والاستشهادَ بالبيتِ؛ لأنَّ تعدُّدَ الرِّوايةِ أمرٌ طبيعي، فكثيرٌ من الأبياتِ والشَّواهدِ تعدَّدتْ روايتُهُ، ولا عيبَ في ذلك؛ لأنَّ العلماءَ والنَّحاةَ اعتمدوا على الرِّوايةِ والسَّماعِ، فكلٌّ يروي أو ينشدُ على لغتِهِ وسليقتِهِ.

**ثالثاً**: جميعُ الشَّواهدِ النَّحويةِ في هذه الدِّراسةِ لامرئ القيسِ ومثبتةٌ في ديوانِهِ بشرحِ أبي سعيدٍ السكريِّ، ولكنني في الغالبِ لمْ أحتكمْ إلى روايةِ الدِّيوانِ؛ لأنَّ كثيراً من الرِّواياتِ تختلفُ عَمَّا هو في الدِّيوانِ، فإذا حكَّمْتُ روايةَ الدِّيوان لم يعدْ في البيتِ شاهدٌ على المسألةِ النَّحويةِ التي احتجَّ النُّحاةُ عليها بِهِ.

**رابعاً**: لم يقعْ خلافٌ بينَ العلماءِ والنُّحاةِ في الأبوابِ والمسائلِ النَّحويةِ الأصولِ، وإنَّما كانَ الخلافُ في الجزئياتِ لا الكلياتِ.

**خامساً**: بعضُ المسائلِ الجزئيةِ التي وقعَ فيها الخلافُ كما في مسألةِ (إضمارِ "أنْ" و مجيءِ واوِ العطفِ زائدةً وغيرِها) فإنَّنا لا نستطيعُ ترجيحَ رأي على آخرَ؛ لأنَّ

كلا الرأيين قد بُنيَ على أدلةٍ وبراهينَ قاطعةٍ سواء من السَّماعِ أمْ القياسِ أمْ الاجتهادِ، وأرى أنَّ هذا النَّوعَ من الخلافِ فيه توسعةٌ وتيسيرٌ على طلابِ العلم، وفيه أيضاً فتحٌ لبابِ الاجتهادِ وإبداءِ الرأي.

**سادساً**: يعودُ الخطأُ الذي قدْ يقعُ فيه بعضُ النُّحاةِ في غالبِ الأحيانِ إلى التَّصحيفِ والتَّحريفِ الذي قدْ يقعُ في روايةِ الشَّاهدِ، كما أوضحتُ ذلك في مسألةِ (ترخيمِ ما ليسَ بمنادى).

**سابعاً**: تعدُّدُ الآراءِ والتَّخريجاتِ في الشَّاهدِ النَّحوي الواحدِ يدلُّ على عمقِ المنهجِ النَّحوي الذي اتبعَهُ نحاتُنا الأوائلُ، فهذا المنهجُ الدقيقُ في الدَّرسِ النَّحوي يقومُ على سبرِ جزئيات الشَّاهدِ، فلا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلاَّ أوسعَها تخريجاً وتوجيهاً.

**ثامناً**: إتباعُ الظَّاهرِ في كثيرٍ من الشَّواهدِ أولى من التَّأويلِ والتَّقديرِ مع صحتِهِ كما وردَ ذلك في بابِ (الحملِ على الجوارِ).

**تم بحمد الله**

أ. علاء الدين شوقى
www.lisanarb.com

# ثبت المصادر والمراجع

**أ- المصادر:**


1. الأبذي، (شهاب الدين) والفاكهي: جمال الدين، (د. ت)، **كتابان في حدود النحو**، ت: علي توفيق الحمد.
2. الأخفش، (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، (ت:215هـ)،1990م، **معاني القرآن**، ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1.
3. الأزهري، (أبو منصور)، (ت:370هـ)، (د. ت)، **تهذيب اللغة**، ت: عبدالله دروش ومحمد علي النجار، الدار المصرية.
4. الأستراباذي، (رضي الدين محمد بن الحسن)، (ت:686هـ)، 1982م، **شرح شافية ابن الحاجب**، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزقراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
5. الأشموني، (أبو الحسن نور الدين علي)، (ت:900هـ)، (د. ت)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
6. الأصفهاني (أبو الفرج)، (ت:356هـ)، (د. ت)، **الأغاني**، دار الثقافة، بيروت.
7. الألباني، (محمد ناصر الدين)، (ت:676هـ)، 1988م، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت / دمشق، ط 3.
8. الأنباري، (أبو البركات كمال الدين)، (ت:577هـ)، 1998م، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
9. الأنباري، (أبو البركات كمال الدين)، (ت:577هـ)، 1985م، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط3.
10. الأندلسي، (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله)، (ت:581هـ)، 1970م، **أمالي السهيلي**، ت: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، ط1.
11. الأيوبي، (أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن الأفضل"صاحب حماة")، (ت:732هـ)، 2000م **الكنّاش في فنّي النحو والصرف**، ت: رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1.

12. الأهدل، (محمد بن أحمد بن عبد الباري)، 1990م، **الكواكب الدُّريَّة**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
13. البطليوسي، (عبد الله بن السيد)، (ت:521هـ)، 1979م، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**، ت: حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط 1.
14. البطليوسي، (عبد الله بن السيد)، (ت:521هـ)، 1983م، **الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب**، القسم الثالث، ت: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، المكتبة العربية، القاهرة.
15. البطليوسي، (عبد الله بن السيد)، (ت:521هـ)، 2003م،**الحلل في شرح أبيات الجمل**، ت: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
16. البطليوسي، (عبد الله بن السيد)، (ت:521هـ)، 2000م، **شرح أبيات الجمل**، ت: عبد الله الناصر، دار علاء الدين، دمشق - سوريا، ط1.
17. البطليوسي، (عبد الله بن السيد)، (ت:521هـ)، (د. ت)، **الفرق بين الحروف الخمسة**، ت: د.علي زوين، مطبعة العاني، بغداد.
18. البغدادي، (عبد القادر بن عمر)، (ت:1093هـ)، 1989م، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: عبد القادر، ت: عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط3.
19. البغدادي، (عبد القادر بن عمر)، (ت:1093هـ)، 1973م، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ت: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقَّاق، مكتبة دار البيان، دمشق، ط1.
20. الثعالبي، (أبو منصور عبد الملك بن محمد)، (ت:429هـ)، 1998م، **فقه اللغة وسر العربية**، ت: آملين نسيب، دار الجيل، بيروت، ط1.
21. الجرجاني، (عبد القاهر)، (ت:471هـ)، 1982م، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، ت:كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، الجمهورية العراقية.
22. الجمحي، (محمد بن سلام)، (ت:232هـ)، 1988م، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
23. ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، (ت:392هـ)، (د. ت)، **الخاطريات**، ت: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1.
24. ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، (ت:392هـ)، (د. ت)، **الخصائص**، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
25. ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، (ت:392هـ)، 1985م، **سر صناعة الإعراب**، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.
26. ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، (ت:392هـ)، 1988م، **اللمع في العربية**، ت: فائز فارس، دار الأمل، إربد- الأردن، ط1.

27. الجوهري، (إسماعيل)، (ت:393هـ)، 1984م، **الصحاح**، ت: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3.

**28.** ابن الحاجب، (أبو عمرو عثمان)، (ت:646هـ)، 1989م، **أمالي ابن الحاجب**، ت: فخر صالح سليمان قداره، دار عمَّار، عمان-الأردن، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1 .

**29.** الحريري، (أبو محمد القاسم بن علي)، (ت: 516هـ)، 1991م، **شرح ملحة الإعراب**، ت: فائز فارس، دار الأمل، ط1.

**30.** الحضرمي، (محمد بن إبراهيم)، (ت:540هـ)، 1991م، **مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية" ديوان امرؤ القيس"**، ت: أنور أبو سويلم وعلي الهروط، دار عمار، عمان، ط1.

**31.** الحلبي، (السمين)، (ت:756هـ)، (د. ت)، **الدر المصون في علم الكتاب المكنون**، ت:أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق .

**32.** أبو حيان، (محمد بن يوسف الأندلسي)، (ت:745هـ)،2001م، **البحر المحيط**، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

**33.** أبو حيان، (محمد بن يوسف الأندلسي)، (ت:745هـ)، 1986م، **تذكرة النُّحاة**، ت:عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

**34.** الحيدرة، (علي بن سليمان)، (ت:599هـ)، 2002م، **كشف المشكل في النحو**، ت: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمَّار، عمان، ط1.

**35.** الخوارزمي، (فخر الدين القاسم بن الحسين)، (ت:617هـ)، 1999م، **شرح أبيات المفصل**، ت: محمد نور رمضان، الكلية الإسلامية، الجماهيرية العظمى طرابلس، ط1.

**36.** الخوارزمي، (فخر الدين القاسم بن الحسين)، (ت:617هـ)، 1990م، **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ"التخمير"**، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1.

37. **ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السُّكري** ت:275هـ 1998م، دراسة وتحقيق: محمد الشوابكة وأنور أبو سويلم، دار عمَّار عمان، ط1.

38. **ديوان طرفة بن العبد**، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان.

**39.** ابن رشيق، (أبو علي الحسن القيرواني)، (ت:463هـ)، 1981م، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط5.

40. رضا، (أحمد)، 1958م، **متن اللغة**، دار مكتبة الحياة، بيروت.

41. الزبيدي، (محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني)، ت:(1205هـ) 1970م، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ت:عبد العزيز مطر، وزارة الإرشاد، الكويت.

**42.** الزَّجَّاج، (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل)، (ت:311هـ)، 1988م، **معاني القرآن وإعرابه**، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1.

43. الزَّجَّاجي، (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، (ت:340هـ)، 1988م، **الجمل في النحو**، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.

44. الزَّجَّاجي، (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، (ت:340هـ)، 1984م، **حروف المعاني**، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1.

45. الزَّجَّاجي، (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، (ت:340هـ)، 1992م، **اللامات**، ت: مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط2.

46. السبتي، (ابن أبي الربيع)، (ت:688هـ)، 1986م، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ت:عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1.

47. السجستاني، (أبو حاتم)، (ت:248هـ)، 1991م، **فحولة الشعراء**، ت: محمد عبد القادر أحمد، القاهرة.

48. ابن السراج، (أبو بكر محمد بن سهل)، (ت:316هـ)، 1988م، **الأصول في النحو**، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

49. السُّرمرِّي، (يوسف بن محمد)، (ت:776هـ)، 1992م، **اللؤلؤة في علم العربية وشرحها**، ت: أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانية، مصر، ط1.

50. سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، (ت:180هـ)، 2004م، **الكتاب**، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

51. السَّيرافي، (أبو سعيد)، (ت:368هـ)، 1986م، **شرح كتاب سيبويه**، ت: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

52. السُّيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:911هـ)، 1998م، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ت:محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

53. السُّيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:911هـ)، (د. ت)، **شرح شواهد المغني**، منشورات دار الحياة، بيروت.

54. السُّيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:911هـ)، (د. ت)، **المزهر في علوم اللغة و أنواعها**، ت: محمد أحمد جاد المولى و آخرون، دار الجيل، بيروت - لبنان، دار الفكر.

55. السُّيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:911هـ)، 1977م، **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، ت: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد.

56. السُّيوطي،(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:911هـ)، (د. ت)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

57. ابن الشجري، (هبة الله بن علي بن محمد)، (ت:542هـ)، 1930م، **أمالي ابن الشجري**، ت: مصطفى عبد الخالق محمد، مطبعة الأمانة، الفجَّالة، ط1.

58. الشلوبين، (أبو علي عمر الأزدي)، (ت:654هـ)، 1994م، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، ت: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

59. الشنتريني، (محمد بن عبد الملك)، (ت:545هـ)،1995م، **تنبيه الألباب على فضائل الإعراب**، ت: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط 1.

60. الشنتمري، (أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم)، (ت:476هـ)، 1992م، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، ت: زهير عبد المحسن، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1.

61. الشنتمري، (أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم)، (ت:476هـ)، 1987م، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، ت: زهير عبد المحسن، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط1.

62. الشنقيطي، (أحمد بن الأمين)، 1981م، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، ت: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1.

63. الصنعاني، (سابق الدين محمد بن يعيش)، (ت:680هـ)، 1991م، **التهذيب الوسيط في النحو**، ت: فخر صالح قداره، دار الجيل بيروت، ط1.

64. ابن طولون، (أبو عبد الله شمس الدين)، (ت:953هـ)، (د. ت)، **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك**، ت: عبد الحميد جاسم الفيَّاض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

65. العبد، (طرفة)، **شرح ديوان طرفة بن العبد**، 1994م، قدَّم له وشرحه: سعدي الفيناوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

66. ابن عصفور، (علي بن مؤمن الإشبيلي)،(ت:669هـ)، (د. ت)، **شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"**، ت: صاحب أبو جناح.

67. ابن عصفور، (علي بن مؤمن الإشبيلي)، (ت:669هـ)، (د. ت)، **المقرَّب**، ت: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

68. ابن عقيل، (بهاء الدين عبد الله)، (ت:769هـ)، 2000م، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

69. العكبَري، (أبو البقاء)، (ت:616هـ)، 2000م، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكات، الرياض، ط1.

70. العيني، (بدر الدين)، (ت:855هـ)، 2005 م، **المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية "شرح الشواهد الكبرى"**، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

71. الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد)، (ت:377هـ)، 1981م، **التكملة**، ت: كاظم المرجان، الجمهورية العراقية.

72. الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد)، (ت:377هـ)، 1987م، **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر"**، ت: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط1.

73. الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد)، (ت:377هـ)، 1987م، **المسائل الحلبيات**، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط1.

74. الفارقي، (أبو نصر الحسن بن أسد)، (ت:487هـ)، 1974م، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ت: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط2.

75. الفاسي، (أبو عبد الله محمد بن الطيب)، (ت:1170هـ)، 2000م، **فيض الإنشراح من روض طي الاقتراح**، ت: محمود يوسف فجَّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1.

76. الفراهيدي، (الخليل بن أحمد)، (ت:170هـ)، 1985م، **الجمل في النحو**، ت: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1.

77. الفراهيدي، (الخليل بن أحمد)، (ت:170هـ)، (د. ت)، **العين**، ت: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي.

78. الفرخان، (كمال الدين)، 1987م، **المستوفي في النحو**، ت: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية.

79. ابن قتيبة، (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، (ت:276هـ)، 1963م، **أدب الكاتب**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط4.

80. ابن قتيبة، (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، (ت: 276هـ) 1981م، **تأويل مشكل القرآن**، ت:السيد أحمد صقر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3.

81. ابن قتيبة، (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، (ت:276هـ)، 1969م، **الشعر والشعراء**، دار الثقافة، بيروت.

82. القُرْطبي، (أبو عبدالله)، (د. ت)، **الجامع لأحكام القرآن**، مؤسسة مناهل العِرْفان، بيروت، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق.

83. القزَّاز، (أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني)، (ت:412هـ)، 1982م، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ت: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.

84. القيسي، (أبو علي الحسن بن عبد الله)، 1987م، **إيضاح شواهد الإيضاح**، ت: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1.

85. الكافيجي، (محي الدين)، (ت:879هـ)، 1989م، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، ت: فخر الدين قباوة، ط1.

86. الكيشي، (شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المطلب)، (ت:695هـ)، 1989م، **الإرشاد إلى علم الإعراب**، ت: عبد الله علي البركاني وآخرون، جامعة أم القرى، ط1.

87. اللغوي، (أبو الطيب)، (ت:351هـ)، 1954م، **مراتب النحويين**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، القاهرة.

88. المؤدب، (القاسم بن محمد بن سعيد)، 1987م، **دقائق التَّصريف**، ت: أحمد ناجي القيسي وحاتم الضامن وحسن تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

**89.** ابن مالك، (أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي)، (ت:672هـ)، 2001م، **شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "**، ت: محمد عبد القادر عطار وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

**90.** ابن مالك، (أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي)، (ت:672هـ)، 2000م، **شرح الكافية الشافية**، ت: علي محمد وعادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

**91.** ابن مالك، (أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي)، (ت:672هـ)، 2000م، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ت: طه محسن، الجمهورية العراقية.

**92.** المبرِّد، (أبو العباس محمد بن يزيد)، (ت:286هـ)، 1986م، **الكامل في اللغة والأدب**، ت: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط1.

93. المبرِّد، (أبو العباس محمد بن يزيد)، (ت:286هـ)،1963م، **المقتضب**، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

**94.** المرادي، (الحسن بن قاسم)، (ت:749هـ)، 1992م، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

**95.** المرزوقي، (أبو علي أحمد بن محمد)، (ت:421هـ)، 1995م، **أمالي المرزوقي**، ت: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

96. ابن منظور، (جمال الدين)، (ت:711هـ)، 1990م، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

97. الموصلي، (أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة)، (ت:726هـ)، (د. ت)، **شرح ألفية معطي**، ت: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي.

**98.** ابن الناظم، (أبو عبد الله بدر الدين محمد)، (ت:686هـ)، 2000م، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

99. النحاس، (أبو جعفر)، (ت:311هـ)، 1988م، **إعراب القرآن**، ت: زهير غازي زاهد، علم الكتب بيروت، ط3.

**100.** النووي، (أبو زكريا محي الدين)، (ت:676هـ)، 1999م، **صحيح مسلم "المنهاج"**، رقمه وخرَّج أحاديثه: عرفان حسونة، ت: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.

101. ابن الوردي، (أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر)، (ت:749هـ) (د. ت)، **شرح التحفة الوردية في علم العربية**، ت: صلاح روَّاي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1.
102. ابن هشام، (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري)، (ت:761هـ)، 2001م، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
103. ابن هشام، (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري)، (ت:761هـ)، 1990م، **شذور الذهب**، شرح وتعليق: محمد السعدي ومحمد خفاجي، وعبد العزيز شرف، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
104. ابن هشام، (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري)، (ت:761هـ)، 1994م، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1.
105. ابن هشام، (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري)، (ت:761هـ)، (د.ت)، **شرح اللمحة البدريَّة في علم العربية لأبي حيان الأندلسي**، ت: صلاح راوي، دار مرجان للطباعة، ط2.
106. ابن هشام، (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري)، (ت:761هـ)، 2003 م، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

**ب- المراجع:**

107. الأفغاني، (سعيد)، 1987م، **في أصول النحو**، المكتبة الإسلامية، بيروت.
108. الأفغاني، (سعيد)، 1978م، **من تاريخ النحو**، دار الفكر، ط2.
**109.** البعلي، (محمد بن أبي الفتح)، 2002م، **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، ت: ممدوح محمد خسارة، الكويت التراث العربي، ط1.
110. التهانوي، (محمد علي الفاروقي)، 1977م، **كشاف اصطلاحات الفنون**، ت: لطفي عبد البديع، وترجمة: عبد النعيم محمد حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
**111.** جبل، (محمد حسن)، (د. ت)، **الاحتجاج بالشعر في اللغة - الواقع ودلالته**، دار الفكر العربي، القاهرة.
112. جُمْعة، (خالد عبد الكريم)، 1989م، **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**، الدار الشرقية، ط2.
113. حسانين، (عفاف)، 1996م، **في أدلة النحو**، المكتبة الأكاديمية، ط1.
114. حسن، (عباس)، (د. ت)، **النحو الوافي**.
**115.** حمزة، (محمد بن محمد ديب)، 1991م، **حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، دار قتيبة، ط1.
116. درويش، (شوكت علي)، 2004م، **الرخصة النحوية**، عمان.

117. الدرويش، (محي الدين)، (د. ت)، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق - بيروت.
118. الدناع، (محمد خليفة)، 1996م، **مسالك النحاة في وجوه الروايات**، جامعة قاريونس بنغازي، ط1.
119. الراجحي، (عبده)، 1988م، **التطبيق النحوي**، دار النهضة العربية، بيروت.
120. الرملي، (أحمد بن علي)، (د. ت)، **شرح الأجرومية**، ت: علي موسى الشوملي.
121. سلطان، (زهير عبد المحسن)، 1994م، **المؤاخذات النَّحوية**، جامعة قار يونس بنغازي، ط1.
122. شكري، (أحمد خالد)، 2006م، **المنير في أحكام التَّجويدِ**، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان، ط 9.
123. الشكعة، (مصطفى)، 1994م، **جلال الدين السُّيوطي - مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية**-، الدار المصرية اللبنانية، ط1.
124. الصغير، (محمود أحمد)، 2001م، **الأدوات النحوية في كتب التفسير**، دار الفكر دمشق، ط1.
125. صفوت، (أحمد زكي)، 1963م، **الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط4.
126. الصيداوي، (يوسف)، 1999م، **الكفاف**، دار الفكر، دمشق، ط1.
127. الضبع، (يوسف عبد الرحمن)، 1998م،**ابن هشام وأثره في النحو العربي**، دار الحديث، القاهرة، ط1.
128. عبابنة، (جعفر نايف)، 1984م، **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، دار الفكر، عمان، ط1.
129. عبد اللطيف، (محمد حماسة)، (د. ت)، **الضرورة الشعرية في النحو العربي**، مكتبة دار العلوم.
130. أبو العدوس، (يوسف)، 2007م، **مدخل إلى البلاغة العربية**، دار المسيرة، عمان، ط1.
131. عمر، (أحمد مختار)، 1971م، **البحث اللغوي عند العرب**، دار المعارف، مصر .
132. عون، (حسن)، 1952م، **اللغة والنحو**، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط1.
133. عيد، (محمد)، 1981م، **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر**، عالم الكتب، القاهرة.
134. الغلاييني، (مصطفى)، 2005م، **جامع الدروس العربية**، دار الفكر، عمان، ط1.
135. اللُّبدي، (محمد سمير)، 1985م، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرِّسالة بيروت، دار الفرقان، عمان- الأردن، ط 1.
136. المعصومي، (أحمد)، 1991م، **مهذب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مؤسسة البلاغ، بيروت- لبنان، ط1.
137. مغالسة، (محمود حسني)، 2001م، **النحو الشافي**، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط3.

**138.** مكرم، (عبد العال سالم)، 1987م، **شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

**139.** الموسى، (نهاد)، 1980م، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، المؤسسة العربية، ط1.

**ج- الدوريات:**

140. الهروط، (علي خلف)، 1994م، نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة مؤتة، ص:69- 84.

**د- الرسائل الجامعية:**

**141.** البديرات، (باسم)، 2004م، **تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره في التقعيد النحوي - كتاب سيبويه أنموذجاً** -، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن .

142. زيَّاد، (ازدهار)، 1994، **أثر النَّظرية النَّحويَّة في رواية الشَّواهد الشعرية**، رسالة جامعية غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن .

**143.** صالح، (قاسم محمد)، 1991م، **الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان "مسائل من البحر المحيط"**، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

**144.** الطريمات، (زينب فرحان)، 2005م، **الأصول النحوية عند ابن بُرهان العكبري في كتابه شرح اللمع**، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

# فهرس


الإهداء ..... 5
تمهيد ..... 7

**الفصل الأول**
**الشاهد النحوي والاحتجاج**

الشواهد النحوية: لغة واصطلاحاً ..... 13
الشواهد: لغة ..... 13
الشاهد اصطلاحاً ..... 14
النحو: لغة ..... 15
النحو: اصطلاحاً ..... 15
الشواهد النحوية ..... 17
مكانة الشواهد ..... 17
مكانة النحو ومنزلته ..... 17
الاحتجاج في اللغة ..... 18
المعنى اللغوي والاصطلاحي ..... 18
بواعث الاحتجاج ..... 18
مصادر الاحتجاج والاستشهاد ..... 19
قيود الاحتجاج ..... 20
تعدد رواية الشواهد ..... 20
أسباب تعدد الرواية ..... 20
موقف العلماء والنحاة من تعدد الرواية ..... 21
الشعر والاحتجاج ..... 22
الاحتجاج بالشعر ..... 23
امرؤ القيس ومنزلته الشعرية ..... 24
الاحتجاج بشعر امرئ القيس في اللغة ..... 25

**الفصل الثاني**
**المرفوعات**

نائب الفاعل ..... 29
الابتداء ..... 31
لام الابتداء ..... 32
الابتداء بالنكرة ..... 33
حذف المبتدأ ..... 38
الخبر ..... 39
تثنية الخبر حملاً على المعنى ..... 39
حذف الخبر ..... 40

النواسخ ..... 42
كان وأخواتها ..... 42
صار وما ألحق بها ..... 43
ما يعمل عمل (كان) بشروط ..... 44
تمام كان وأخواتها ..... 45
إن وأخواتها ..... 47
أن بمعنى لعل ..... 48
مجيء خبر لعل فعلاً ماضياً ..... 49
اتصال ما بـ (لكن) ..... 51
لا النافية للجنس ..... 52
لا سيما ..... 54

## الفصل الثالث
## المنصوبات

التعدي واللزوم ..... 59
طرق تعدية الأفعال ..... 60
صيغة تفاعل من حيث اللزوم والتعدي ..... 62
ما ألحق بأفعال القلوب (قال) ..... 64
النداء (المنادى) ..... 67
حروف النداء ..... 67
حذف حرف النداء ..... 68
أسماء لا تقع إلا في النداء خاصة ..... 69
النداء المجازي ..... 71
الترخيم ..... 72
هل يجوز ترخيم بعض الصفات ..... 75
ترخيم ما ليس بمنادى ..... 75
الاستغاثة ..... 76
التنازع ..... 78
المفعول فيه (الظرف) ..... 81
بين ..... 83
أمس ..... 85
عل ..... 86
المفعول لأجله ..... 87
المفعول المطلق ..... 89
ما ينوب عن المفعول المطلق ..... 90
المصدر النائب عن فعله ..... 91
الحال ..... 93
العامل في الحال ..... 94
صاحب الحال ..... 97
تأخر الحال عن عاملها ..... 97

تعدد الحال وتعدد صاحبها ..... 98
أوصاف الحال ..... 100
الحال جملة ..... 101
الرابط في الجملة الحالية ..... 102
التمييز ..... 107

**الفصل الرابع**
**المجرورات**

الجر أو الخفض ..... 113
حروف الجر ..... 113
التعلق ..... 114
حروف الجر وأشهر معانيها ..... 115
العطف على موضع مجرور رب ..... 127
مذ ومنذ ..... 128
ما جاء من حروف الجر اسماً ..... 129
حروف الجر الزائدة ..... 132
اتصال ما بحرف الجر ..... 134
الإضافة ..... 134
حذف المضاف ..... 136
ما أضيف إلى المعارف ..... 138
الحمل على الجوار ..... 139

**الفصل الخامس**
**مسائل نحوية متفرقة**

الفعل المضارع ..... 145
الفعل المضارع المبني ..... 147
نواصب المضارع ..... 148
إضمار (أن) ..... 150
حذف (أن) شذوذاً ..... 154
الفعل المضارع المجزوم ..... 156
اقتران جواب (إن) بالفاء ..... 157
جواب الطلب ..... 158
لو ..... 158
جواب (لو) ..... 160
وقوع (أن) بعد (لو) ..... 162
الجزم بـ (أن) شذوذاً ..... 162
فعل الأمر ..... 164
مجيء صيغة الأمر للتمني ..... 164
مخاطبة العرب الواحد مخاطبة الاثنين ..... 165
التنوين ..... 167

حذف نون المثنى ضرورة ..... 168
الملحق بالمثنى (كلا) و(كلتا) ..... 170
جمع المؤنث السالم ..... 171
الاسم المركب ..... 172
الأسماء الستة ..... 174
الأسماء الموصولة (من) و(ما) ..... 175
حرفا الاستفهام ..... 176
مجيء الاستفهام بمعنى الأمر والنهي ..... 177
أحرف التنبيه ..... 178
حرف الجواب (جلل) ..... 180
كاف الخطاب ..... 181
لام الجواب ..... 181
دخول (لا) على أسلوب القسم ..... 182
حذف جواب القسم ..... 184
تعدد أنواع (ما) ..... 185
معاني (قد) ..... 186
أفعال المدح والذم (نعم) و(بئس) ..... 186
عمل المشتقات (اسم الفاعل) ..... 188
النعت ..... 190
عطف النسق ..... 192
الفصل بين حرف العطف والمعطوف ..... 196
حذف الواو مع معطوفها ..... 197
عطف الأمر على النهي ..... 197
عطف الخبر على الإنشاء ..... 198
الحمل على الموضع أو على اللفظ ..... 198
مجيء واو العطف زائدة ..... 199
البدل ..... 202
الممنوع من الصرف ..... 203
الجمل التي لا محل لها من الإعراب ..... 205

الخاتمة ..... 207
المصادر والمراجع ..... 211
فهرس ..... 221

مكتبة لسان العرب

# الاحتجاج بشعر امرئ القيس في النحو العربي

## دراسة نحوية تحليلية

الدكتور
عاطف طالب الرفوع

الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

تصميم: نائل عويدي
079 7212693

9789957449469